مجلة البحوث الإعلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الأزهر/كلية الإعلام

رئيس مجلس الإدارة: أ. د / سلامة داود - رئيس جامعة الأزهر.

رئيس التحرير : أ. د / رضا عبدالواجد أمين - أستاذ الصحافة والنشر وعميد كلية الإعلام.

نائب رئيس التحرير : أ.م. د / سامح عبدالغني - وكيل كلية الإعلام للدراسات العليا والبحوث.

مساعدو رئيس التحرير:

- أ. د / محمود عبدالعاطي - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية
- أ. د / فهد العسكر - أستاذ الإعلام بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (المملكة العربية السعودية)
- أ. د / عبد الله الكندي - أستاذ الصحافة بجامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)
- أ. د / جلال الدين الشيخ زيادة - أستاذ الإعلام بالجامعة الإسلامية بأم درمان (جمهورية السودان)

مدير التحرير: أ. د / عرفه عامر - الأستاذ بقسم الإذاعة والتليفزيون بالكلية

سكرتيرو التحرير:

د / إبراهيم بسيونى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د / مصطفى عبد الحى - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

د / أحمد عبده - مدرس بقسم العلاقات العامة والإعلان بالكلية.

د / محمد كامل - مدرس بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

التدقيق اللغوي:

أ/ عمر غنيم - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

أ/ جمال أبو جبل - مدرس مساعد بقسم الصحافة والنشر بالكلية.

المراسلات:

- القاهرة- مدينة نصر - جامعة الأزهر - كلية الإعلام - ت: ٠٢٢٥١٠٨٢٥٦
- الموقع الإلكتروني للمجلة: http://jsb.journals.ekb.eg
- البريد الإلكتروني: mediajournal2020@azhar.edu.eg

- (عدد خاص) العدد الثامن والستون- الجزء الثاني - ربيع الأول ١٤٤٥هـ - أكتوبر ٢٠٢٣ م
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٦٥٥٥
- الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: ٢٦٨٢ - ٢٩٢ x
- الترقيم الدولي للنسخة الورقية: ٩٢٩٧ - ١١١٠

الهيئة الاستشارية للمجلة

١. أ.د/ على عجوة (مصر)

أستاذ العلاقات العامة وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة القاهرة.

٢. أ.د/ محمد معوض. (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة عين شمس.

٣. أ.د/ حسين أمين (مصر)

أستاذ الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

٤. أ.د/ جمال النجار (مصر)

أستاذ الصحافة بجامعة الأزهر.

٥. أ.د/ مي العبدالله (لبنان)

أستاذ الإعلام بالجامعة اللبنانية، بيروت.

٦. أ.د/ وديع العزعزي (اليمن)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٧. أ.د/ العربي بوعمامة (الجزائر)

أستاذ الإعلام بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر.

٨. أ.د/ سامي الشريف (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون وعميد كلية الإعلام، الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات.

٩. أ.د/ خالد صلاح الدين (مصر)

أستاذ الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام -جامعة القاهرة.

١٠. أ.د/ رزق سعد (مصر)

أستاذ العلاقات العامة - جامعة مصر الدولية.

قواعد النشر

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير والترجمات وفقًا للقواعد الآتية:

- **يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين في تحديد صلاحية المادة للنشر.**
- **ألا يكون البحث قد سبق نشره في أي مجلة علمية محكمة أو مؤتمرًا علميًا.**
- **لا يقل البحث عن خمسة آلاف كلمة ولا يزيد عن عشرة آلاف كلمة ... وفي حالة الزيادة يتحمل الباحث فروق تكلفة النشر.**
- **يجب ألا يزيد عنوان البحث (الرئيسي والفرعي) عن ٢٠ كلمة.**
- **يرسل مع كل بحث ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية لا يزيد عن ٢٥٠ كلمة.**
- **يزود الباحث المجلة بثلاث نسخ من البحث مطبوعة بالكمبيوتر .. ونسخة على CD، على أن يكتب اسم الباحث وعنوان بحثه على غلاف مستقل ويشار إلى المراجع والهوامش في المتن بأرقام وترد قائمتها في نهاية البحث لا في أسفل الصفحة.**
- **لا ترد الأبحاث المنشورة إلى أصحابها .... وتحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها.**
- **تنشر الأبحاث بأسبقية قبولها للنشر .**
- **ترد الأبحاث التي لا تقبل النشر لأصحابها.**

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي صاحبها ولا تعبر عن رأي المجلة

محتويات العدد

دور وسائل التواصل الاجتماعي في صناعة الأزمات الدولية
أ.د/ محمد سعد أبو عامود ٧٦٩

آليات تفعيل المؤسسات الحكومية لوسائل التواصل الاجتماعي في مواجهة وإدارة الأزمات «دراسة كيفية» د/ أحمد محمد عبدالله ٨٠٣

دور وسائل الإعلام في توعية الجمهور المصري بأورام الفم- دراسة ميدانية د/ محمود عاطف شهاب الدين ٨٥٥

التماس الجمهور المصري للمعلومات حول جدري القرود عبر مواقع الصحف الإلكترونية وعلاقته بمستوى الوعي الصحي لديه- دراسة ميدانية د/ نداء صابر محمود ٨٩٩

دور السنة النبوية في إدارة الأزمات «دراسة معاصرة» د/ منى صلاح محمد ٩٤٩

الأطر الإخبارية لتغطية قمة الأمم المتحدة للمناخ «COP27» في برامج التوك الشو وتأثيرها على إدارك الشباب لأبعاد قضية التغير المناخي
د/ خالد جمال عبده ١٠١٣

التماس الجمهور المصري للمعلومات أثناء وقوع الكوارث الطبيعية وعلاقته بالرضا عن أداء وسائل الإعلام التقليدية والرقمية
د/ جيهان عبد الحميد عبد العزيز ١٠٨٣

الخطاب الصحفي لقضايا الأمن الغذائي المصري- دراسة تحليلية لصحيفتي الأهرام والوطن في الفترة من ٢٠٢٢/٢/١ حتى ٢٠٢٣/٢/٢٨
د / أحمد عبد المجيد عبد العزيز ١١٦٩

أطر معالجة الصفحات الإلكترونية الرسمية المصرية لتداعيات الأزمات العالمية على الأوضاع الاقتصادية «ارتفاع الأسعار– نقص الغذاء عالميًا» «دراسة تحليلية» د/ إيمان عبد المنعم خطاب ١٢٤٧

توظيف تقنية الواقع المعزز في تناول المضمون الخبري للتغيرات المناخية في القنوات الفضائية «دراسة تحليلية» ١٣٣١
د/ أسماء عبد الراضي السمان

الإعلام الرقمي والتوعية بالأزمات البيئية- دراسة ميدانية ١٣٨٧
لمياء عرابي محمد أحمد

The Role of Media Discourse in International Economic Crisis Management "Germany as a case study": A case study of Olaf Scholz, Germany' s chancellor speech discourse analysis during Germany energy crisis 2022 ١٤١٩
Nouran Hossameldin Aboubakr Badr Hassan

الخطاب الصحفي لقضايا الأمن الغذائي المصري
دراسة تحليلية لصحيفتي الأهرام والوطن
في الفترة من 2022/2/1 حتى 2023/2/28

Press Discourse on Egyptian Food Security Issues an Analytical Study of Al-Ahram and Al-Watan Newspapers: From 1/2/2022 to 28/2/2023

د / أحمد عبد المجيد عبد العزيز منصور

مدرس الصحافة بكلية الإعلام وفنون الاتصال- جامعة ٦ أكتوبر

Email: Pressahmed0@gmail.com

ملخص الدراسة

هدف البحث إلى التعرف على الخطاب الصحفي لقضايا الأمن الغذائي المصري، واعتمد البحث على منهج البحث الوصفي، واعتمد على استمارة تحليل الخطاب لتوصيف سمات خطاب الصحف نحو قضايا الأمن الغذائي المصري، ويقوم على ثلاث أدوات من تحليل الخطاب، وهي، الأطروحة والأطر المرجعية والقوى الفاعلة لعينة من الصحف المصري متمثلة في الأهرام والوطن في الفترة من 2022/2/1 حتى 2023/2/28 لكونهما أكثر صحيفتين مصريتين اهتمتا بقضايا الأمن الغذائي في مقالات كتابها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن خطاب الأهرام أشاد بدور الدولة في إحراز التقدم في ملف الأمن الغذائي من خلال المشروعات القومية التي تعمل من خلالها الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمحاصيل الأساسية والاستراتيجية، واعتبر بهذه الخطوة أن الدولة تسير في الاتجاه الصحيح بملف الأمن الغذائي وخاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية وجائحة كورونا، كما أشارت النتائج إلى اتفاق صحف الدراسة على الاعتماد على أسلوب البرهنة المنطقية بدرجة أكبر من المسارات غير المنطقية، بينما جاء كل من المسئولين الحكوميين والمنظمات والهيئات الدولية كأهم القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي للصحف عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الخطاب الصحفي – قضايا الأمن الغذائي المصري– صحيفتي الأهرام والوطن

Abstract

The aim of the research is to identify the journalistic discourse on Egyptian food security issues, and the research relied on the descriptive research methodology, and adopted the discourse analysis form to describe the characteristics of the newspaper discourse towards Egyptian food security issues. Represented by Al-Ahram and Al-Watan in the period from 1/2/2022 to 28/2/2023 because they are the two Egyptian newspapers that are most interested in food security issues in the articles of their book. The study reached a set of results, including: Al-Ahram's speech praised the state's role in achieving progress in the food security file through national projects through which the state works to achieve self-sufficiency in food and basic and strategic crops, and considered with this step that the state is moving in the right direction in the food security file, especially after the Russian-Ukrainian crisis and the pandemic Corona, and the results indicated that the study newspapers agreed to rely on the method of logical proof to a greater degree than the illogical paths, while government officials, international organizations and bodies came as the most effective forces in the journalistic discourse of the study sample newspapers.

Keywords: Press Discourse - Egyptian Food Security Issues - Al-Ahram and Al-Watan Newspapers

مقدمة:

يحظى الاهتمام بقضايا الغذاء والأمن الغذائي بمكانة خاصة سواء على الدولي أو الإقليمي أو المحلي، فبعدما كان الاهتمام ينصب ويتركز على تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية، والعسكرية؛ من أجل ضمان أمن وسيادة ورفاهية الدول، انتقل الحديث إلى الأمن الغذائي، حيث يواجه العالم تحديات عديدة تشمل ندرة الموارد الطبيعية وتنامي الطلب على الغذاء نتيجة لتزايد عد السكان ناهيك عن الأزمات البيئية، الصحية، السياسية والعسكرية، كل هذه الظروف ساعدت على خلق أزمة غذاء حادة وارتفاع أسعاره بشكلٍ كبير خاصة في الدول النامية التي يعتمد معظم سكانها في غذائهم على دول أخرى، حيث تشير الأمم المتحدة أن العالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في العديد من المناطق، كما تتوقع أن تتدهور حالًا التغذية للعديد من السكان خصوص في الدول النامية والفقيرة بسب التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحالات تبعيتها للدول الرأسمالية التي سيطرت بشكلٍ كاملٍ على الغذاء والذي تتخذه كأداة لقهر الشعوب والتأثير في قرارات الدول، هذا الوضع يُسائل العديد من النماذج الفلاحية في بلدان العالم الثالث؛ لأنها مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بتقليل تبعيتها للخارج، وتحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي لشعوبها.

لذا يعد الأمن الغذائي مسألة مهمة ومصيرية لكثير من البلدان في العالم، سواء كانت متقدمة أو نامية، فهو قضية ترتبط بوجود البلد واستقراره ونموه وتنمية الشاملة، فعدم وجود الغذاء للأفراد في البلد يعني بالضرورة تخلفًا واضحًا في اللحاق بالركب للتقدم الحضاري والاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي. فالغذاء هي مسألة أساسية بالنسبة للإنسان، وهو ما يعطيه المقدرة على ممارسة نشاطاته وإعمار بلده.

ويعتبر الأمن الغذائي في أي مجتمع من أهم الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بالأمن القومي واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي وجوهر القدرة على إنتاج الغذاء بشكلٍ يعادل أو يزيد عن احتياجات الطلب المحلي الداخلي. ويُعدّ تأمين الغذاء من أول أولويات الإنسان عبر العصور والأزمنة لذلك لجأ إلى الزراعة والصيد والرعي وخاض الحروب والمنازعات بهدف تأمين ما يحتاج إليه ومازال هاجس تأمين الغذاء هو الهاجس المسيطر على الإنسان حتى الوقت الحالي.

فاستقرار البلاد يعتمد بشكلٍ أساسي على قدرة الدولة على تأمين الغذاء لشعبها لذلك اهتمت الحكومات بهذا الأمر بشكلٍ مكثّف ليتمّ الخروج بالعديد من المصطلحات التي تشير إلى نسبة ما تؤمنه الدولة من غذاءٍ اضافة إلي الاندفاع من أجل وضع إستراتيجيات لتعزيز أمنها الغذائي، كما يقعُ الأمن الغذائي ضمن أولويات الأمن الإستراتيجي للدول، وتُعرّف لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المُتحدة هذا المُصطلح على أنه إمكانية حصول جميع الناس في كُلِ الأوقات على الغذاء الكافي والأمن والمُغذي، بإمكاناتهم الجسدية والاجتماعية والاقتصادية، بصورةٍ تتحققُ معها تفضيلاتهم في الاحتياجات الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

وتعد الزراعة أحد الأنشطة الرئيسة في الاقتصاد المصري، حيث تولي الدولة اهتماماً كبيراً للقطاع الزراعي؛ باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث قامت الدولة بالبدء في تنفيذ سلسلة من المشروعات الزراعية العملاقة لتغطي كافة أنحاء الجمهورية وتحقق أهداف التنمية المتوازنة بين أقاليم مصر وتقتحم أعماق الصحراء المصرية لخلق مجتمعات عمرانية جديدة.

ويعد الأمن الغذائي المصري من قضايا الأمن القومي، وبذلك تعمل الدولة على تحقيق أمنها الغذائي قدر المستطاع من خلال إنتاجها المحلي، نظراً لما يعتري المصادر الخارجية من أخطار التقلبات الاقتصادية والسياسية، فعادة ما توجه الدولة سياستها الزراعية لتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية من المصادر المحلية والتي من أهمها القمح والسكر والزيوت.

وانطلاقًا، من هذا تسعى الدراسة إلى الكشف عن موقف خطاب الصحف المصرية تجاه قضايا الأمن الغذائي المصري، عبر تحليل الأطروحات والأفكار الرئيسة التي قدمها كتاب الصحف حول هذه القضايا، وموقفهم منها، والأطر المرجعية التي استندوا عليها في إنتاج هذا الخطاب حول قضايا الأمن الغذائي.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث- في حدود اطلاعه- دراسات تناولت اهتمام الوسائل الإعلامية بملف الأمن الغذائي غير دراسة واحدة فقط، ولكن رأى الباحث أن يتطرق إلى استعراض الدراسات التي تناولت الأمن الغذائي بشكلٍ عام؛ لأنها الأقرب من مشكلة دراسته، وفي هذا السياق وجد العديد من الدراسات التي يمكن تناولها على النحو التالي:

- **دراسة زينب آل نمر وسالى شحاتة** (2022) [1]: هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام المحلية في معالجة قضايا الأمن الغذائي بالمملكة من خلال تقييم الصحفيين السعوديين في "الصحف والمواقع الإلكترونية" لمستوى معالجة تلك الوسائل لأزمة الأمن الغذائي. وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح بهدف جميع البيانات من افراد العينة للتعرف على تقييم الصحفيين للمعالجة الإعلامية لقضايا الأمن الغذائي بوسائل الإعلام مستخدمة أداة الاستبانة الإلكترونية. وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى أن مستوى معرفة الصحفيين بقضايا الأمن الغذائي تعد متوسطة، وتمثل المواقع الإلكترونية أكثر الوسائل التي يتابعها الصحفيون السعوديون في متابعة قضايا الأمن الغذائي، كما جاء تقييم الصحفيين لتناول وسائل الاعلام لقضايا الأمن الغذائي سلبيًا حيث وجد أغلب المشاركين بأن وسائل الإعلام لا تتناول قضايا الأمن الغذائي.
- **دراسة مرتضى الديري وعباس جمعة** (2021) [2]: وقد هدفت الدراسة إلى رصد بيان حجم القدرات الزراعية وتأثيرها على تجاوز الأزمات من خلال تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية في الفترة بين 1990 حتى 2018، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن كميات الإنتاج كانت تشهد ازديادًا

بصورة مستمرة، ولكن كان هناك زيادة أكبر في حجم الاستهلاك ما أدى لعدم مواكبة الإنتاج للزيادة الكبيرة في حجم الاستهلاك، بالإضافة للتأثيرات السلبية لاعتماد العراق على الاستيراد.

- **دراسة أحمد أبو اليزيد وهبه عبد الكريم** (2020) [3]: وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم مؤشرات الأمن الغذائي في مصر باستخدام تحليل عوامل الأمن الغذائي في مصر بطريقة تحليل المكون الرئيس، وخلصت لتحديد ترتيب مصر في أبرز مؤشرات الأمن الغذائي والتي تضمنت الإتاحة أو التوفر والوصول أو الحصول على الغذاء، ونسبة الاستخدام، والاستقرار في التوفر.
- **دراسة شحاتة عبد المقصود وآخرين** (2020) [4]: هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور الاستثمارات الزراعية المصرية، والوقوف على أسباب تدني هذه الاستثمارات، وكذلك مشاكل ومعوقات الاستثمار الزراعي في مصر. وتبين من نتائج البحث أن قيمة الاستثمارات الزراعية الخاصة تزداد بنحو ٣١٥,٠ مليار جنيه سنوياً في حين تزداد قيمة الاستثمارات الزراعية العامة بنحو ١١٥,٠ مليار جنيه سنوياً، كما تبين انخفاض نسبة إجمالي الناتج المحلي الزراعي إلى إجمالي الناتج المحلي القومي خلال نفس فترة الدراسة، كما أشارت نتائج البحث إلى ارتفاع كفاءة الاستثمار الزراعي الخاص وانخفاض كفاءة الاستثمار الزراعي العام، وتوصلت الدراسة إلى أن مشاكل ومعوقات الاستثمار الزراعي في مصر تلخصت في كل من المعوقات الإدارية والإجرائية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات السياسية، وأخيراً المعوقات الإعلامية والترويجية، وتوجد معوقات أخرى للاستثمار المحلي والأجنبي من أهمها عدم توافر المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لرجال الأعمال من النواحي الأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، والإدارية، والتشريعية والسياسية.
- **دراسة محمد الشحات وغادة عبد الفتاح (٢٠٢٠)** [5]: وقد سعت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي المصري، وقياس مدى تأثير كل منها، حيث يمكن تحديد الدور الذي يؤديه كل عامل من تلك العوامل،

حتى يصبح من الممكن تحسين حالة الأمن الغذائي في مصر، وقد أوضحت النتائج أن أهم المحددات الرئيسة التي تظهر تأثيراً إيجابياً على حالة الأمن الغذائي المصري المقاسة، حيث تؤدى إلى (انخفاض انتشار نقص التغذية) هي: إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبين أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر تؤدي إلى انخفاض انتشار نقص التغذية بمقدار ٢٤٦,٠%، وكذلك الحوكمة متمثلة في مؤشر درجة تطبيق القانون، حيث إن تحسن مؤشر الحوكمة في مصر يؤدي إلى انخفاض انتشار نقص التغذية بمقدار ٧٣٩,٠%، كما تبين أن إدخال تحسينات على السعرات الحرارية الإجمالية تؤدي إلى انخفاض انتشار نقص التغذية بمقدار ٢٤٦,٠ %، كما أن قطاع الزراعة في مصر يحتاج إلى المزيد من استخدام تكنولوجيا الإنتاج المتطورة للارتقاء بمستوى الأمن الغذائي.

- **دراسة سحر البهائى (٢٠١٩)** [6]: وقد هدفت هذه الدراسة إلى رصد ومتابعة تطورات أوضاع الأمن الغذائي في مصر، بما يساعد على تفعيل الجهود المبذولة لتعزيز مساراته، وأن يلبي حاجة واضعي السياسات ومتخذي القرار، وعرضت الدراسة أوضاع الأمن الغذائي على المستوى العالمي والعربي والتحديات التي تواجهه، كما رصد التقدم المحرز بأهداف التنمية المستدامة العالمية المرتبطة بالأمن الغذائي. وتحليل الأركان الأساسية لمنظومة الأمن الغذائي في مصر، والمكونة من الموارد المرتبطة بالإنتاج الزراعي وإنتاج السلع الغذائية الرئيسة، والسياسات والتشريعات المرتبطة بالأمن الغذائي، وأخيراً قضية سلامة وجودة الغذاء، كما أوضحت نتائج الدراسة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في مصر والتي من أهمها تدهور خصوبة الأراضي الزراعية والتعديات عليها، المخاطر التي تواجه الموارد المائية في مصر، والتغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة، فضلًا عن تحديات أخرى تمثلت في ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية، وغياب الاهتمام الكافي بمنظومة التسويق الزراعي.

- **دراسة جنان الشمري** (2019) [7]: هدفت هذه الدراسة توضيح دور الأمن الغذائي كجزء رئيس في الأمن الإنساني. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من وجود سياسة زراعية لتأمين الأمن الغذائي ألا أنها فشلت بسبب سوء استغلال الموارد الطبيعية والبشرية وسوء التخطيط الاستراتيجي للقطاع الزراعي والذي لم يتعامل مع الواقع في إنتاج الغذاء ومواكبة عجز الأمن الغذائي.
- **دراسة أحمد آل مهنا** (2019) [8]: هدفت هذه الدراسة إلى رصد أهم السياسات التي يمكن أن تسهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي. والمنهج القيامي لاختبار صحة الفرضيات، وخلصت الدراسة لوجود علاقة بين الأمن الغذائي في المملكة وأسعار الغذاء العالمية والتي تؤثر على حجم الإمدادات؛ وبالتالي فإن المملكة معرضة لتقلبات سوق الغذاء العالمي. بالإضافة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي في المملكة مرهون بتحقيق معدلات النمو الاقتصادي بصورة مستقرة والحرص على سياسات تنوع الاقتصاد.
- **دراسة منال مشهور** (2018) [9]: هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الزراعي المصري، وترتيب هذه العوامل وفقًا لأهميتها النسبية في التأثير على قيمة الناتج الزراعي، وذلك بهدف التوصل الى أهم الحلول والمقترحات التي قد تفيد صناع القرار وراسمي السياسات الزراعية في معالجة المشكلات التي تتعرض لها تلك العوامل، والتي أدت إلى تراجع إسهام الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية كل من المساحة المحصولية وقيمة الصادرات الزراعية وقيمة القروض الزراعية كمحددات رئيسة للناتج المحلي الزراعي الذي يعاني من تراجع كبير في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي.
- **دراسة جيهان محمد ومنيرة جلال** (2018) [10]: هدفت الدراسة إلى عرض أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية على مستوى القطاع الزراعي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٧) للتعرف على مدى مقدرة هذه المؤشرات في تفسير

الظواهر الاقتصادية المحلية والعالمية التي واجهت الاقتصاد القومي والزراعي من تغيرات في الصادرات والواردات الكلية والزراعية والدخل القومي والزراعي أيضًا خلال فترة الدراسة (2001-2017) ومدى توافق هذه المؤشرات وارتباطها ببعضها وبدراسة معدل التبعية في مصر تراوح بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٠,١١% عام ٢٠٠١ وحد أعلى بلغ نحو ٩٧,٣٤% عام ٢٠٠٨ وقدر بنحو ١٧,٢١% كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠١٧) وهذا يعني أن مصر تعتمد على الواردات بنسبة تقدر بحوالي ١٧,٢١% ومن الواضح أن الاقتصاد القومي المصري يتأثر بالتغيرات العالمية بدرجة كبيرة، حيث ارتفع معدل التبعية في سنوات الأزمة الاقتصادية التي بدأت عام ٢٠٠٨.

- **دراسة خالد الرويس وعلى خليفة** (2011)[11]: وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأمن الغذائي في المملكة ومدى وفرة الغذاء المتاح للاستهلاك على المستوى الوطني، ومدى استقرار هذا الغذاء، واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى أن فجوة الغذاء في المملكة آخذة في الاتساع نتيجة لارتفاع معدل زيادة استهلاك الغذاء عن معدل زيادة الإنتاج المحلي، كما أن المجتمع السعودي يعتمد بشكلٍ كبير على الواردات الغذائية.

التعليق على الدراسات:

1. قلة الدراسات التي تناولت دور الإعلام في قضايا الأمن الغذائي، حيث إنه في حدود اطلاع الباحث لم يجد سوى دراسة واحدة في مجال الإعلام والأمن الغذائي، وهي دراسة زينب آل نمر وسالي شحاته.
2. اعتمدت الدراسات السابقة على مجموعة من المنهجيات والأساليب العلمية، مثل المسوحات، والاستبانات، والإحصاءات، والتحليل الاقتصادي، والاجتماعي.
3. تضمنت الدراسات السابقة تقييمًا للسياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول لتعزيز الأمن الغذائي، وتحديد مدى فعاليتها في تحقيق هذا الهدف، من خلال تحليل هذه السياسات والإجراءات، يمكن العثور على نقاط القوة والضعف في

الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي، وتحديد الخطوات اللازمة لتعزيز الأداء وتحسين النتائج.

4. أغلب الدراسات التي تناولت قضايا الأمن الغذائي هدفت لتحليل المعوقات وتناولت حجم القدرات الزراعية وتأثيرها على تجاوز الأزمات، وأهم السياسات التي يمكن أن تسهم في تحسين أوضاع الأمن الغذائي، وأهمية تعزيز الاستثمار في الزراعة، وتطوير البنية التحتية الزراعية والإنتاجية، وضرورة توفير الدعم الحكومي الكافي للقطاع الزراعي، وتنمية الصادرات الزراعية وتحسين جودتها، وتطوير الأسواق المحلية وتحسين الوصول إلى الغذاء للفئات الفقيرة والمحرومة، ولم تتناول أي منها دور وسائل الإعلام في قضايا الأمن الغذائي.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في استكشاف مواقف عينة من خطابات الصحف المصرية تجاه قضايا الأمن الغذائي المصري، من خلال تحليل مواد الرأي من المقالات والأعمدة الصحفية والافتتاحيات التي تتناول هذه القضايا؛ من أجل الكشف عن الأطروحات والأفكار الرئيسة التي قدمها كتاب هذه المقالات نحو قضايا الأمن الغذائي المصري، والأطر المرجعية التي استندوا عليها.

أهمية الدراسة:

تستند هذه الدراسة في أهميتها إلى مجموعة من الاعتبارات يمكن إيجازها فيما يلى:

1) تنبع أهمية الدراسة من أهمية القضية التي تتناولها بالبحث، حيث شغلت قضايا الأمن الغذائي اهتماماً كبيراً من قبل الدولة؛ باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2) الحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات العلمية التي تتناول دور وسائل الإعلام في معالجة قضايا الأمن الغذائي، وتسليط الضوء على دور الدولة في التصدي للقضايا والمشكلات الاجتماعية في ظل تردي الأوضاع الاقتصادي التي يعاني منها العالم في السنوات الأخيرة، وخاصة المتعلقة بقضايا الأمن الغذائي.

3) يعد الأمن الغذائي ضمن أولويات الأمن الاستراتيجي للدولة وأحد قضايا الأمن القومي؛ لذا تعمل الدولة على تحقيق أمنها الغذائي قدر المستطاع من خلال إنتاجها

المحلي، نظراً لما يعتري المصادر الخارجية من أخطار التقلبات الاقتصادية والسياسية، فعادة ما توجه الدولة سياستها الزراعية لتوفير السلع الغذائية الاستراتيجية من المصادر المحلية لدرجة أصبح الغذاء سلاحاً في يد الدول المنتجة والمصدرة له، بحيث تضغط به على الدول المستوردة لتحقيق أهداف سياسية.

4) تعالج الدراسة أزمة تعد من أخطر الأزمات التي تهدد أمن وسلامة الشعوب وتمثل خطراً على مستقبل الوحدات السياسية ومدى استقراراها.

5) أهمية رصد وتحليل سياسات الحماية التي تتبناها الدولة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن قضايا الأمن الغذائي، وخاصة تقديم سبل الدعم والمساندة.

أهداف وتساؤلات الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في الكشف عن الخطابات التي قدمتها صحف الدراسة نحو قضايا الأمن الغذائي المصري، وموقفها من هذه القضايا من خلال التعرف على الأطروحات المركزية التي قدمتها، والأطر المرجعية التي استندت عليها في تقديم هذه القضايا، ومدى تأثر هذه الخطابات بالتحولات والسياقات السياسية التي صاحبت فترة القضايا، وتحقيقاً لهذا الهدف تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

1) ما حجم اهتمام صحف الدراسة بقضايا الأمن الغذائي المصري؟

2) ما الأطروحات المركزية التي قدمتها خطابات صحف الدراسة في قضايا الأمن الغذائي المصري؟

3) ما الأطر المرجعية التي استندت عليها خطابات صحف الدراسة في قضايا الأمن الغذائي المصري؟

4) هل تنوعت الخطابات التي قدمتها صحف الدراسة نحو قضايا الأمن الغذائي المصري تبعاً لاختلاف نمط ملكية كل صحيفة من صحف الدراسة؟

5) هل تأثر الخطاب الصحفي الخاص بقضايا الأمن الغذائي المصري بالسياقات السياسية التي شهدتها مصر؟

6) كيف أثرت مسارات البرهنة التي ارتكز عليها الخطاب الصحفي المصري في طرح الأفكار والمواقف والسمات؟

7) كيف أبرزت صحف الدراسة القوى الفاعلة المنسوبة والأدوار المنسوبة لها عند تناولها لقضايا الأمن الغذائي المصري؟

الإطار النظري للدراسة:

اعتمد الباحث على نظرية السياق كإطار نظري للدراسة، حيث تهتم هذه النظرية بدراسة الظروف التاريخية والسياسية والثقافية المحيطة بالخطاب، على اعتبار أن فهم الخطاب وتحليله لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياق الحدث الذي أنتجه، وقد أولت مدارس تحليل الخطاب الجديدة نظرية السياق اهتماماً كبيراً في إطار الرصد والتحليل، وهي نظرية شائعة التطبيق في مجال الدراسات اللغوية والاجتماعية والفلسفية التي تهتم بدراسة الخطاب.

وتمثلت البداية الحقيقية لنظرية السياق في جهود عالم الاجتماع والأجناس البشرية مالينوفسكي Malinowski عندما صادف صعوبات جمّة أثناء ترجمته لبعض الكلمات والجمل في اللغات البدائية [12]، فحاول ربطها بالمواقف التي قيلت فيها وبنوع النشاط السكاني الذي يصاحب هذه التعبيرات [13] أي ربطها بالسياق الذي ظهرت فيه.

ويعرفه هاليداي Halliday بأنه "هو النص المصاحب للنص الظاهر، وهو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية " وهكذا فإن للنص عند هاليداي وجهين، وجه ظاهر وهو النص ذاته، ووجه آخر هو السياق المصاحب للنص" [14].

وتذهب بروس إلى أن السياق يعني واحداً من اثنين: السياق اللغوي؛ وهو ما يسبق الكلمة وما يليها من كلمات أخرى، وثانياً السياق غير اللغوي أي الظروف الخارجية عن اللغة التي يرد فيه الكلام" [15].

وتتعدد أنواع السياق وتختلف تبعاً لاهتمام كل باحث بجانب معين من النص، وهناك تقسيمات متعددة للسياق وضعها أصحاب النظرية السياقية بحيث يؤدي كل نوع من هذه السياقات وظيفة محددة في التحليل، ويمكن حصر أنواع السياق في عدة أنواع [16]:

1) **السياق اللغوي الداخلي**: وهو سياق يهتم بمعنى الكلمة المفردة في الجملة؛ من خلال معرفة ما هو سابق لها وما هو لاحق عليها، وهو محدد بحدود النص ولا

يتجاوزه، ويبدأ ببنية الكلمة المفردة بوصفها سياقًا للحروف والأصوات، والجملة بوصفها سياقًا للكلمات، والفقرة بوصفها سياقًا للجملة.

2) **السياق اللغوي العام**: وهو سياق يهتم بفهم النص بأكمله من خلال رصد موقعه من النصوص الأخرى المشابهة أو المصاحبة له، بمعنى أن القصيدة الواحدة سياق للبيت من الشعر الوارد فيها، وديوان الشاعر سياق للقصيدة، والغرض الذي قيلت فيه القصيدة سياق للقصيدة، وشعر شعراء العصر الذي فيه الشاعر وجه من أوجه السياق لشعره.

3) **السياق الخارجى**: وهو سياق يهتم بالجوانب غير اللغوية، مثل الظروف السياسية والاجتماعية التي أسهمت في إنتاج النص بغض النظر عن تركيباته النحوية والصرفية والدلالية، وهذا السياق هو ما يشير إلى الموقف الاتصالي بعناصره: المتكلم/ الكاتب، والمستمع/ القارئ والعلاقة بينهما، وزمان ومكان النص، والظروف الاجتماعية والسياسية المرتبطة به، فتصورنا للسياق بهذه الكيفية يضع البيئة اللفظية للنص في إطار الظروف المصاحبة له.

ويقسم باحثون آخرون السياق إلى **سياق سابق Pre context** ، **وسياق مصاحب Context with** ، **وسياق لاحق Post context** ، والسياق السابق– من وجهة نظرهم– يشير إلى مفردات الموقف الاجتماعي التي تمخض عنها النص والجوانب الثقافية والأيديولوجية لأطراف الخطاب أي الظروف والعوامل السابقة على النص والتي أدت إلى ظهوره ، أما السياق المصاحب فيعبر عن البيئة اللفظية للنص أو الأداء الصوتي المصاحب له من نبر وتنغيم ، كما يعبر عن الأداء السيميولوجي المصاحب من إيماءات وحركات للجسد، وفي النص المكتوب يمكن تحديد عناصره من خلال أساليب لغوية أخرى، مثل علامات الترقيم، والجمل الاعتراضية، وأساليب السجع، والجناس الدالة على وجود أداء صوتي خاص للنص، أما السياق اللاحق فيدل على ما أدى له النص من تغيير في النواحي الاجتماعية والأيديولوجية؛ مما انعكس أثره على النصوص التالية له أو على تصرفات الشخوص المتصلة به، وتعد دراسة هذا السياق أمراً ذا فائدة إذا ما وضعنا في الاعتبار أن الرسالة النصية تنتظر رداً عليها[17].

وبمعنى آخر فإن الخطاب الصحفي أيًّا كان نوعه (عمود، مقال تحليلي، مقال افتتاحي) لم ينشأ بمفرده؛ وإنما ظهر نتيجة وقوع أحداث استدعت بما لها من أهمية تعليق الصحف عليها وتناولها بالتحليل والتفسير، ومن ثم فإن فهم هذا النص لا يمكن أن يتم بمعزل عن سياق الحدث الذي أنتجه من جانب، والأحداث المصاحبة له من جانب آخر.

ويمكن للباحث الإفادة من نظرية السياق في بحثه عن طريق الاستعانة بالسياق الخارجي الذي يهتم بالشروط السياسية والتاريخية والثقافية التي أسهمت في إنتاج النص والمصاحبة له، حيث ستسعى الدراسة إلى الكشف عن الآليات التي اعتمد عليها الخطاب الصحفي للسياسات التي تبنتها الدولة، ورصد توجهاته في معالجة موضوع الدراسة؛ بما يساعد في تحديد الحجج والبراهين التي يعتمد عليها منتج الخطاب لإثبات الأفكار الواردة في خطابة.

الإطار المنهجى للدراسة:

1- **نوع الدراسة:**

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، التي تستهدف وصف الظاهرة وعناصرها وعلاقاتها في وضعها الراهن، ولا تقف عند حدود الوصف المجرد للظاهرة، بل تتعداها لتحليل العلاقات المتبادلة، والظاهرة التي تستهدف الدراسة وصفها هي مواقف خطابات صحف الدراسة من قضايا الأمن الغذائي المصري.

2- **منهج الدراسة:**

في إطار الدراسة الوصفية استخدم الباحث منهج المسح Survey من خلال مسح كل المقالات التحليلية والأعمدة الصحفية التي تناولت قضايا الأمن الغذائي المصري في صحف الأهرام والوطن خلال الفترة الخاضعة للتحليل.

3- **عينة الدراسة:**

بالنسبة للعينة الزمنية فقد رأى الباحث أن يقوم بعمل حصر شامل ابتداءً من فبراير 2022 باعتباره الشهر الذي اندلعت فيه الحرب الروسية الأوكرانية وبداية ظهور أزمة سلاسل الإمداد والأمن الغذائي؛ حيث قررت العديد من الدول اتخاذ إجراءات أكثر حزمًا، لتأمين مخزونها من السلع الاستراتيجية واحتياجاتها الغذائية، كما وضعت الحكومة المصرية ملف الأمن الغذائي كأولوية قصوى، لذا عملت على

مسارات متوازية لتحقيق تأمين احتياجات مصر من السلع الغذائية، والتي تتمثل في النهوض بالسياسات الزراعية، وإطلاق المشروعات القومية العملاقة لتوفير السلع الغذائية وزيادة الإنتاج، إلى جانب تنويع مصادر الواردات، وتطوير سلاسل التوريد، وقد رأى الباحث أن تمتد عينة الدراسة بعد هذا التاريخ بعام كامل حتى يتمكن من المسح الشامل لكافة الأعمدة والمقالات التحليلية والافتتاحيات التي تناولت قضايا الأمن الغذائي المصري، وعليه فقد قام الباحث بتحديد عينة دراسته لتبدأ من أول فبراير 2022 حتى نهاية فبراير 2023.

وفيما يتعلق بعينة الصحف فقد قام الباحث بعمل دراسة استطلاعية على مجموعة من الصحف لمدة أربعة أشهر بدأت من 2022/2/1 وانتهت في 2022/5/31، شملت الأهرام والأخبار والجمهورية والمصري اليوم واليوم السابع والوطن والشروق، وتبين له من خلالها أن صحيفة الأهرام كانت أكثر الصحف اهتماماً بقضية الأمن الغذائي في مقالات كتابها، تلتها صحيفة الوطن في المرتبة الثانية، وعلى هذا فقد وقع اختيار الباحث على صحيفتي الأهرام والوطن دون غيرهما لإجراء دراسته عليهما.

أدوات تحليل البيانات:

يتمثل هدف الدراسة في توصيف سمات خطاب الصحف نحو قضايا الأمن الغذائي المصري، ومن ثم فإن تحليل الخطاب Discourse Analysis يعد الأداة المناسبة للباحث في تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بدراسته، وسيقوم الباحث باستخدام ثلاث أدوات بحثية من أدوات تحليل الخطاب، هي:

1) **الأطروحة**: وهي عبارة عن تجسيد لفكرة ما ترتبط بسياق وأهداف النص، ويكون لها دور في بناء المنطق الداخلي له، وتسعى لتحقيق أهدافه بغض النظر عن كونها وردت في جملة أو فقرة، أو يصاحبها برهان أو عدة براهين.

2) **الأطر المرجعية**: وهي بمثابة المبادئ التي تستند إليها الصحيفة في عرض خطابها وتمثل الإطار الذي يغلف أفكارها، والإحالة المرجعية التي تستند إليها في مواقفها، وتتنوع هذه الأطر ما بين الاستشهاد بالوقائع التاريخية، والتجارب السياسية للدول، والأطر القانونية، والأطر الدينية، والتقارير الدولية، والإحصاءات، والدراسات.

3) **القوى الفاعلة**: استخدم الباحث هذه الأداة بهدف تحديد القوى الفاعلة الرئيسة في الخطاب الصحفي بالصحف المصرية عينة الدراسة، ورصد الأفعال والأدوار والصفات المنسوبة لهم في الخطاب الخاضع للتحليل، والأطراف المؤثرة في الخطاب، وتقديم هذه الأدوار والصفات سواء بالسلب أو بالإيجاب من وجهة نظر الخطاب الصحفي تجاه سياسة الدولة التي تتبناها في إطار التنمية الشاملة.

نتائج الدراسة:

جدول (1)

حجم اهتمام صحيفتي الدراسة بقضايا الأمن الغذائي

عدد الافتتاحيات / الصحيفة	التكرار	النسبة
الأهرام	217	%85.1
الوطن	38	%14.9
الإجمالي	255	**%**100

يتضح من قراءة الجدول (1) أن صحيفة الأهرام كانت أكثر اهتماماً من صحيفة الوطن في مقالات كتابها بقضية الأمن الغذائي، فقد ظهر في الأهرام (217) مقالًا تناولت قضايا الأمن الغذائي بنسبة (85.1%)، بينما ظهر في الوطن (38) مقالًا بنسبة (14.9%) من جملة المقالات الخاضعة للتحليل في صحيفتي الدراسة. ويمكن تناول هذين الخطابين بشكلٍ أكثر تفصيلًا على النحو التالي:

أولًا: خطاب صحيفة الأهرام:

نظرا للمتغيرات والتحولات العديدة التي شهدتها قضايا الأمن الغذائي، فقد مرَّ خطاب الأهرام بعدة قضايا، عبَّرت كل قضية فيه عن فترة من فترات القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي، حيث ظهرت في كل مرحلة "قضية" مجموعة من الأطروحات قدمها كتّاب الصحيفة نحو هذه القضية، حيث جاءت في مقدمة هذه القضايا قضية السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي، وبالمرتبة الثانية تنمية الريف والاهتمام بالفلاح المصري، ثم بالمرتبة الثالثة قضية ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، ثم قضية الخوف من نقص أو انعدام الأمن الغذائي بالمرتبة الرابعة، وبالمرتبة الخامسة قضية أفريقيا وتأثيرها على الغذاء العالمي، وبالمرتبة الأخيرة قضية التعاون الدولي لتحقيق الأمن الغذائي

أطروحات القضية الأولى في خطاب الأهرام:

قضية السعى نحو تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأمن الغذائى:

ظهرت هذه القضية حين بدأ حرص الدولة المصرية على تحقيق الأمن الغذائي، من خلال الفكر المسبق وتنفيذ عدد من المشروعات الزراعية القومية الرأسية والأفقية، والتي أسهمت في زيادة الرقعة الزراعية أفقيًّا وزيادة الإنتاج الزراعي رأسيًا، والتي تعد قضية تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء هدفًا رئيسًا واستراتيجيًّا للدولة، وقد ظهرت خلال هذه المرحلة مجموعة من الأطروحات يمكن حصرها في:

1- أطروحة اهتمام الدولة بالأمن الغذائى:

وقد كانت هذه الأطروحة أكثر شيوعًا في خطاب الأهرام، حيث أشار كثير من كتاب الصحيفة إلى اهتمام الدولة والقيادة المصرية بملف الأمن الغذائي سواء عالميًّا أو إقليميًّا أو محليًّا، وفي هذا الصدد يشير شحاته غريب إلى أنه "توجَّه في الثالث عشر من ديسمبر الحالي الرئيس عبدالفتاح السيسي إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، للمشاركة في القمة الأمريكية- الأفريقية، وذلك بهدف طرح الرؤية المصرية بشأن بعض الملفات المهمة، التي تخص مصر بصفة خاصة، والقارة الأفريقية بصفة عامة، كالملفات التي تتعلق بالأمن الغذائي، والأمن المائي، باعتبارهما أمنًا قوميًّا، لا يمكن السماح بالمساس بهما، لأن في تهديدهما تهديدًا لحياة الشعوب، ويشكل خطرًا محدقًا يتعين مواجهته، إنقاذًا لهذه الشعوب.! وقد أكدت القيادة السياسية المصرية الارتباط الوثيق بين الأمن الغذائي والأمن المائي، وأنه يتعين أن تتوافر الإرادة الصادقة لدى كل القيادات السياسية في الدول المعنية بالأزمات المائية، كي تعمل على حلحلة هذه الأزمات، وعدم تفاقمها، بما يضر بحقوق الشعوب الراسخة، ويهدد الثوابت التاريخية، وما قد يترتب على ذلك من الدخول في صراعات لا يحمد عقباها، والتي قد تسبب أضرارًا مؤثرة على التنمية" [18].

ويؤكد هذا الطرح إحدى افتتاحيات الأهرام بأن الرئيس السيسي "في خطابه أمام قمة نظم الغذاء لعام 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي أن تأسيس نظم غذائية مستدامة لتحقيق الأمن الغذائي للمصريين جميعهم يقع على رأس أولويات الدولة المصرية" [19].

أما على المستوى الاقليمي فتشير إحدى افتتاحيات الأهرام إلى "اللقاءات التي تمت حتى يوم أمس تلك التي جمعت بشكلٍ ثنائي وزير الخارجية ونظراءه وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة وفرنسا والهند وقبرص، حيث تم خلالها بحث مختلف الموضوعات التي تتناول العلاقات الثنائية بين مصر وهذه الدول الصديقة، وكذلك الوضع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، علاوة على القضايا الدولية الأبرز هذه الأيام، وعلى رأسها قضية الأمن الغذائي وأمن الطاقة، والناجمة عن الحرب في أوكرانيا، علاوة على استعدادات مصر لاستضافة مؤتمر المناخ في شرم الشيخ في نوفمبر القادم" (20).

ويؤكد هذا الطرح مسعود الحناوي "أن التعاون العربي الصيني تأسس على تعظيم المنفعة والمصالح المشتركة، وتقديم أولويات حفظ الأمن والسلام الدوليين المرتكز على ميثاق الأمم المتحدة.. وتناول أزمة الغذاء باعتبارها أخطر أزمات العالم وخاصة على الدول النامية" (21).

أما على المستوى المحلي فتشير أحدي افتتاحيات الأهرام بأن" تولي الدولة المصرية اهتماماً كبيراً للملف الزراعي، بل وتمنحه أولوية قصوى في أجندتها. لمواطن العادي يلمس بسهولة هذا الاهتمام، سواء منذ أن تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي المسئولية، أو حتى من خلال التوجيهات والتكليفات والخطط التي تعمل عليها الدولة في تلك الظروف الاستثنائية الراهنة التي نعيشها حالياً، ويمر بها العالم، بسبب الحرب في أوكرانيا، ومن قبلها تداعيات جائحة كورونا" (22).

وفي افتتاحية أخرى للأهرام تشير الصحيفة إلى "تولي الدولة أهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار في الأمن الغذائي، وذلك ضمن استراتيجية متكاملة تقوم على عدة ركائز، أولاها: تأمين المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية مثل السكر والقمح والزيوت وغيرها بما لا يقل عن ستة أشهر كاملة، ورغم استمرار الأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار الغذاء عالمياً، فإن الدولة حريصة على تلبية وتوفير احتياجات المواطن من السلع والخدمات وبأسعار معقولة" (23).

ويرى الكاتب عبد المحسن سلامة أن "التوسع الزراعي المدهش الذي حدث بإضافة ما يقرب من مليوني فدان خلال الفترة الماضية هو خير نموذج للرؤية الاستباقية بعيدة المدى للرئيس عبد الفتاح السيسي، التي أسهمت بقدر كبير في تحقيق الأمن الغذائي للدولة المصرية، في وقت وصلت فيه الأمور إلى أدنى مستوياتها في دول أخرى أكثر تقدماً، وأقوى اقتصادياً من مصر، حتى وصل الحال بتقييد بيع عبوات زيت الطعام بعبوة واحدة في بريطانيا، واختفاء حليب الأطفال في نيويورك"[24].

وتشير إحدى افتتاحية الأهرام إلى "تولى الدولة المصرية أولوية قصوى في دعم الزراعة والاهتمام بالفلاح؛ وذلك في إطار تعزيز الأمن الغذائي باعتباره مرتكزاً أساسياً للأمن القومي، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً بسبب الأزمات العالمية والحرب الروسية الأوكرانية" [25].

2- أطروحة تحقيق الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية والأساسية:

بعد أن وضعت الدولة المصرية ضمن رؤية مصر 2030 أهدافاً استراتيجية لتدعيم ملف الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي في الأمن الغذائي المصري، والتي تمثلت في الحفاظ على الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، وصيانتها، وتحسينها، وتنميتها، وتحقيق قدر كبير من الأمن الغذائي وتقليل فجوة الاستيراد، وإقامة مجتمعات زراعية جديدة متكاملة، وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، وفي ضوء ذلك أظهر كثير من كتاب الصحيفة استهداف الدولة أطروحة تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية والأساسية، وفي هذا الصد تشير إحدى افتتاحيات الأهرام "أن الدولة تستهدف تحقيق الاكتفاء الغذائي من السلع والمنتجات الأساسية خاصة السلع الإستراتيجية مثل القمح وغيرها، وذلك من خلال التوسعات الأفقية والرأسية في الأراضي المستصلحة لتغطية الاحتياجات الغذائية والتوسع في مساحات زراعة القمح وتقديم الحوافز المالية للفلاحين لزراعته وتوريده، كذلك التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية الأخرى مثل الأرز والشعير والذرة وغيرها، وفي هذا الإطار تم التوسع في إنتاج الأسمدة لزيادة الإنتاج الزراعي، كذلك تعظيم مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وبالتزامن مع ذلك توسعت الدولة في الصناعات الغذائية المختلفة والتي شهدت طفرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، خاصة مع توسع الدولة في إنشاء المزارع السمكية ومزارع الدواجن لتأمين الاحتياجات الغذائية للمواطنين وتصدير الفائض" [26].

ويبرز عبد الفتاح إبراهيم "إجراءات الدولة المصرية العديدة لتتجنب آثار تلك الحرب من خلال تدابير عديدة، منها: توفير مصادر بديلة لاستيراد القمح من دول أخرى، والتوسع في إنتاج القمح وزيادة المساحة المنزرعة منه، وتقديم حوافز للفلاح لتوريد القمح للدولة، كما يهتم المسئولون بالتنمية الزراعية وتحسين السلالات وإنشاء الصوامع للسلع الاستراتيجية التي تمس الأمن الغذائي المصري، بل الأمن الغذائي العربي والعالمي"[27].

وتظهر هذه الأطروحة بوضوح عند أسامة سرايا الذي يرى أن "إنتاجنا من القمح (حالياً) يكفينا بنسبة ٦٢%، وزراعة الجديد منه تحقق الاكتفاء الذاتي على الأقل" [28].

وفي افتتاحية للأهرام تستشهد الصحيفة بكلام الوزير "أن مصر حققت اكتفاءً ذاتيًّا في ٩ مجموعات تصديرية، وتقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي في السكر، كما تم تضييق الفجوة الإنتاجية لمحصولي القمح والذرة، ومن ثم فنحن نلتمس الطريق نحو الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية" [29].

3- أطروحة التوسع في الإنتاج:

رصدت صحيفة الأهرام مشروعات التوسع التي تقوم بها الدولة لتدعم سياسة الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة الغذائية، وفي هذا الصدد يشير نادر نور الدين في مقال بعنوان: الدروس المستفادة من أزمات الغذاء العالمية أن "أزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية أظهرت حاجتنا إلى التحول إلى زراعات القمح، والذرة الصفراء، وفول الصويا، ودوار الشمس، والفول، والعدس، وبنجر السكر في كل أراضي التوسع الزراعي القائمة حالياً على ما تم تدبيره من المياه من تقليل الإهدار ومنع الفاقد، ومعالجة مياه المخلفات وتحلية مياه البحر، لتقليل آثار ارتفاع أسعار السلع الأساسية عالميًّا وإطعام شعوبنا أولًا قبل الآخرين دون أنانية، والتقليل من مساحات الخضراوات والفاكهة التصديرية، وإحلال بعضها بالسلع الاستراتيجية بما سيقلل من استنزاف العملات الأجنبية في استيراد هذه السلع التي لا بديل عنها، ويوفر الأمان للعامة بالحد من ارتفاع الأسعار وتوفير تكاليف الشحن البحري

والتفريغ والنقل الداخلي من الموانئ إلى جميع المحافظات، وبالتالي فالفوائد عديدة بتحقيق أمن غذائي وتوفير عملات أجنبية وانخفاض الأسعار" (30).

ويشير ممدوح شعبان إلى "إن الحكومة تسعى جاهدة لبحث سبل توفير الزيوت الخام محليًا من خلال التوسع في زراعة المحاصيل الزيتية؛ وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج زيت الطعام، والعمل على الحد من استيراده في ظل الأزمات العالمية الحالية" (31).

وفي مقال لعبد المحسن سلامة بعنوان: المدينة الغذائية أنه "من بعد الحرب الروسية-الأوكرانية أكدتا ضرورة الاعتماد على الذات، خاصة في المجالات الغذائية، والصناعية الأساسية- كان لابد من العمل، وبسرعة، على ضرورة سد العجز ما بين الاستيراد والتصدير في السلع الاستراتيجية" (32).

4- أطروحة توفير ودعم السلع الغذائية الاستراتيجية:

رأى كتاب الأهرام أن الدولة تكثف من جهودها لتنفيذ استراتيجيتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستراتيجية، وفي هذا الصدد تشير إحدى افتتاحيات الأهرام بعنوان: الاهتمام بغذاء المصريين "أن توفير الغذاء بسعر مناسب في ظل موجة الغلاء التي تضرب العالم حاليًا، يحتاج إلى تدخل الدولة، وهو ما يتحقق بالفعل من خلال تقديم صور الدعم المختلفة، وكذلك عبر منافذ البيع بالتجزئة المملوكة لوزارة التموين والقوات المسلحة والمنتشرة بالقاهرة والمحافظات" (33).

وفي افتتاحية أخرى للأهرام تشير الصحيفة إلى أن "حماية الأمن الغذائي باعتباره جزءًا أساسيًا من الأمن القومي، ولذلك سعت الدولة للاهتمام بالزراعة والتوسع في زراعة أراض جديدة في الصحراء عبر المشروعات القومية الزراعية العملاقة، مثل مشروع الدلتا الجديدة، وتوشكى، وشرق العوينات، وغيرها وزراعة مليون ونصف مليون فدان في مناطق مختلفة من الجمهورية لإنتاج الغذاء لتلبية احتياجات الأسواق في الداخل والتصدير للأسواق الخارجية أيضًا. وعملت الدولة على توفير المياه للزراعة من خلال ترشيد استهلاك المياه في الزراعة وتحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي. كما توسعت الدولة في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح، خاصة بعد تأثر إمداداته وأسعاره من الخارج بسبب الحرب الروسية الأوكرانية" (34).

5- أطروحة إسهام الإنتاج الحيوانى والسمكى في تلبية الاحتجاجات الغذائية:

رأى كُتاب الأهرام أهمية إسهام الإنتاج الحيواني والسمكي في تلبية الاحتجاجات الغذائية، وأن الدولة اتخذت دور مهمًا في إسهام مشروعات متكاملة في هذا المجال، وفي هذا الصدد تشير إحدى افتتاحيات الأهرام إلى أن "الأسباب التي دفعت الدولة المصرية- في إطار الاستشراف المبكر من جانب القيادة السياسية- إلى التركيز على زيادة الاعتماد على الذات، حتى في أشياء قد يتصور البعض أنه يمكن توفير بدائل لها، أو سد حاجتنا منها بالاستيراد من الخارج، مثل الثروة السمكية والحيوانية. ففي مجال الثروة السمكية، جرى افتتاح مشروع الأقفاص السمكية البحرية بمنطقة شرق التفريعة بمحافظة بورسعيد، وتم تطوير بحيرة البردويل بشمال سيناء، ومشروع الاستزراع السمكي شرق القناة بمحافظة الإسماعيلية، وإنشاء مركز الأبحاث والتطوير بمشروع الاستزراع السمكي المتكامل بمحافظة كفر الشيخ، وجرى استزراع التونة الزرقاء بمنطقة جرجوب غرب مرسى مطروح. وفي مجال الثروة الحيوانية، كان التوجيه بالاهتمام بتنمية الثروة الحيوانية ذات الإنتاجية العالية، والتوسع في برنامج السلالات عالية الإنتاج من اللحوم، بالتكامل مع المشروع القومي «حياة كريمة» [35].

بينما أبرز الكاتب سامح عبد الله سعي الرئيس عبد الفتاح السيسي أنه "كما أوضح خلال الاحتفال، لزيادة عدد رءوس الماشية وصولًا لمليون رأس، ومضاعفة إنتاج مصر من اللحوم خلال فترة قصيرة باللجوء لسلالات من الأبقار تنتج 400- 500 كيلو جرام من اللحم بدلًا من تلك التي لا تنتج إلا 200 كيلو فقط" [36].

6- أطروحة محدودية التوسع في الإنتاج:

لم تظهر أطروحة محدودية التوسع في الإنتاج وعدم استغلال المساحات المتوفرة في الدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي العربي؛ إلا عند الكاتب فاروق جويدة في مقال القمح وأزمة الطعام بأن "في العالم العربي مساحات ضخمة من الصحراء التي تصلح لزراعة القمح على الأمطار وفي السودان مشروع الجزيرة؛ وهو يكفي لتوفير القمح لمعظم الدول العربية.. لكن بعض الدول العربية لم تفكر يومًا في أن تجد شعوبها بلا طعام، ويصبح القمح من أغلى السلع في العالم.. بل إن المشكلة الأكبر ألا يتوافر في الأسواق" [37].

7- أطروحة البحث عن بدائل لسد الفجوة لغذائية:

ولم تظهر هذه الأطروحة إلا في مقال واحد فقط عند الكاتب محمد عثمان في مقال بعنوان: بدائل القمح "لماذا لا تأكلون البطاطس؟ سؤال باغتني به سفير إحدى الدول الأجنبية تعليقًا على اضطرار مصر لاستيراد القمح بالعملة الصعبة لسد الفجوة في إنتاج الخبز، قالها الرجل قبل سنوات ولم تكن أزمة القمح قد تفاقمت عالميًا. وفي ظل الظروف العالمية الراهنة والمرشحة للتدهور؛ فإن البحث عن بدائل القمح يجب أن يسير جنبًا إلى جنب مع التوسع في زراعة القمح لسد الفجوة الغذائية" (38).

أطروحات القضية الثانية في خطاب الأهرام:

قضية تنمية الريف والاهتمام بالفلاح المصري:

تمثلت القضية الثانية في خطاب الأهرام في تنمية الريف والاهتمام بالفلاح المصري؛ وذلك من خلال استراتيجيات دعم الفلاح خاصة في ظل التغيرات التي شهدها العالم وتأثر سلاسل الإمداد والتوريد، وازدياد الحاجة لتأمين واستدامة الإنتاج الزراعي محليًا بما يضمن الحفاظ على الأمن الغذائي، حيث رأى كُتاب الصحيفة أن الفلاح المصري ركيزة أساسية من ركائز التنمية والبناء، وصمام أمن وأمان الأمن القومي الغذائي للدولة المصرية، وأن الدولة لا تدّخر جهدًا من أجل دعم الفلاح والانتصار له وتوفير حياة كريمة تليق به وبذويه، وخاصةً صغار الفلاحين والمتعثرين، وقد ظهرت خلال هذه المرحلة مجموعة من الأطروحات قدمها كُتاب صحيفة الأهرام، ويمكن تناول هذه الأطروحات على النحو التالي:

1- تنمية الريف وانعكاساتها:

دعا كُتاب الأهرام إلى ضرورة تنمية الريف المصري من خلال استحداث الأدوات والتقنيات التكنولوجية والاستثمار في الزراعة، وفي هذا الصدد يشير عادل عبد الصادق إلى "أهمية التحول من النظم التقليدية في الزراعة إلى النظم الحديثة التي تؤدي فيها التقنيات الحديثة دورًا حاسمًا في المساعدة في تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة، ومن أهم تلك المداخل المهمة تبنِّي تطبيقات الزراعة الذكية، وهي تلك التي تعتمد على إدخال التقنية في المجال الزراعي من جهة، وتبنِّي ما يعرف بالزراعة الذكية مناخيًا من جهة أخرى. ويتم ذلك عبر توظيف تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوت وإنترنت الأشياء، وتطبيق أنظمة إدارة وتحليل البيانات، وتقنيات التحكم عن بُعد

وتوظيف البيانات الضخمة في التحليل واتخاذ القرار. والى جانب تبنِّى منهج متكامل لإدارة الأراضي الزراعية، ومواكبة الأساليب الزراعية وتربية الثروة الحيوانية، وإنتاج المحاصيل مع التغييرات الحاصلة والمحتملة لظاهرة تغير المناخ" (39).

ويؤكد هذه الفكرة نبيل السجيني بأنه "لا بديل للعالم في المستقبل سوى الاستثمار في الزراعة واستخدام التكنولوجيا والأساليب المبتكرة لتطويرها، وتحسين كفاءة وإنتاجية الفدان من خلال الزراعة الرأسية، للمحاصيل الأساسية مثل القمح والفول. وهناك تجارب لزراعة الأرز على مياه البحر والاستزراع السمكي" (40).

وفي مقال لعبد المحسن سلامة بعنوان: عام الزراعة يؤكد هذا الطرح بأن "الزراعة قطاع حيوي عريض يشمل كل ما يتعلق بها، بالإضافة إلى قطاعات الإنتاج الحيواني، والداجني، والأسماك، أي أن الزراعة هي قطاع الأمن الغذائي للدولة المصرية. حينما يتعلق الأمر بالأمن الغذائي، فلابد من تسخير كل الإمكانات اللازمة لهذا القطاع، لأن الأمن الغذائي ضرورة حياة لكل المواطنين" (41).

وفي إحدى افتتاحيات الأهرام بعنوان: تطوير الزراعة والأمن الغذائي تشير الصحيفة إلى "أن مسألة الأمن الغذائي هذه ترتبط بالأساس بملف تطوير وتحديث الزراعة المصرية، باعتبارها إحدى الركائز الرئيسة للاقتصاد الوطني. وقد شهد قطاع الزراعة، الذي يسهم بنسبة ١٥□ في الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب أكثر من ٢٥□ من الأيدي العاملة، تطويراً وتحديثًا غير مسبوقين منذ أن تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي المسئولية. ولعل من المفيد في هذا السياق التذكير بأن هذا التطوير أدى إلى زيادة نسبة الصادرات الزراعية؛ مما قاد بالضرورة إلى تعظيم الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية. وعلاوة على ذلك فإن هذا القطاع الزراعي مسؤول عن، أولًا: توفير الطعام للمواطنين، وثانياً: توفير المواد الخام اللازمة للصناعة الوطنية، التي تشهد حالياً نهضة غير مسبوقة" (42).

2- أطروحة السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي:

وتظهر هذه الأطروحة عند خالد قنديل الذي يرى أنه "طورت مصر السياسات المتعلقة بالزراعة؛ إذ تمثل واحدة من أهم الوسائل اللازمة لدفع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتطوير الأوضاع المعيشية للفلاحين المصريين، وتم

تحديد العلاقة بين القطاع الخاص والسياسة التنموية، وضخ الاستثمارات الحكومية والخاصة لخدمة هذا القطاع الحيوي؛ مما أسهم بشكلٍ كبيرٍ في النهوض بالتنمية الزراعية التي حفظت البلاد، وجعلت مصر سلة غذاء العالم بعد أن تصدرت منتجاتها الزراعية العديد من دول العالم"[43].

ويتفق معه في هذا الطرح أسامة سرايا الذي يعترف بأنه "عندما وجهت الحكومة بتشجيع المزارعين المحليين لتوفير القمح بعيدًا عن الاستيراد، وأعطت الفلاح جزءًا من حقه (سعرًا مجزيًا)- تدفق القمح المصري ذو الجودة العالية إلى الصوامع، وإذا كنا نزرع ٣,٦ مليون فدان، فإنها إذا توافرت لها سبل الرعاية، والإرشاد الزراعي من الممكن أن تنتج ١٠ ملايين طن، واستهلاكنا (مع الهدر الواسع، وغير الاقتصادي، وأكل الحيوانات والطيور) للقمح لا يتجاوز ١٥مليونا، أي أن تسهيل زراعة القمح لصغار المزارعين، وإحياء مشروعي توشكى والدلتا الجديدة- سيؤديان إلى زراعة ٤٠٠ ألف فدان" [44].

وتعتبر سلوى فتحي بأنه "حظي موسم حصاد القمح هذا العام- والذي بدأ من أبريل الماضي وسينتهي أغسطس القادم- بالكثير من المزايا للمزارعين، مثل زيادة سعر توريد الإردب من 750 إلى 850 جنيهًا، وكذلك سرعة صرف مستحقات الموردين خلال 48 ساعة فور توريد القمح للشون والصوامع الحكومية، وأيضًا زيادة نقاط التوريد والتوسع فيها، ووصل عددها إلى 450 نقطة في مختلف المحافظات، مع حوافز إضافية لمن يورد الحد المطلوب منه وهو 12 إردبًا عن كل فدان؛ حيث يصرف له 10 كيلو جرامات من النخالة الخشنة (الردة) عن كل إردب. وأيضًا صرف 20 كيلو جراما منها عن كل إردب مورد زيادة عن الكمية المحددة.. ومع هذه الحوافز التشجيعية للمزارع فإننا نأمل بالمزيد من الدعم للمزارعين تمامًا، كما نطمع في الروح الوطنية لديهم وحبهم وانتمائهم لبلدهم وحرصهم على أمنها الغذائي في ظل الظروف الدولية الراهنة، وبما حدث من مستجدات خاصة باستيرادنا من القمح الدولي" [45].

ويشيد عبد العظيم الباسل "بقرار الحكومة بزيادة أسعار القمح 250 جنيهًا في توقيته المناسب قبل أن يبدأ الفلاح في زراعة قمحه خلال الموسم الجديد في العام الحالي، كما أنه يمثل في ضوء التوجيهات الرئاسية الصادرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، بداية

ملحوظة لدعم الفلاح ورفع أسعار المحاصيل الاستراتيجية قياساً بأسعارها العالمية وصولًا للاكتفاء الذاتي الذي يمثل نقصها أزمة استيرادية كبيرة؛ على غرار ما حدث في الحرب الروسية الأوكرانية" (46).

وتذهب إحدى افتتاحيات الأهرام إلى "استراتيجية الدولة التي ترتكز على الاهتمام بالفلاح المصري، باعتباره عماد الزراعة، ودعمه وتحفيزه على زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والأرز، وتوفير سعر مجز له لتوريدهما" (47).

3- كفاءة البحوث العلمية لتحقيق الأمن الغذائى:

رأى كثير من كُتاب الأهرام أهمية البحث العلمي التطبيقي في تعظيم الإفادة من زيادة الإنتاجية لتحقيق الأمن الغذائي، وفي هذا الصدد يشير أسامة الألفي في مقاله بعنوان: زراعة القمح بمياه البحر إلى "أزمة القمح التي اشتعلت عقب الحرب الروسية- الأوكرانية، ذكرتني بأبحاث عالم الهندسة الوراثية الراحل د. أحمد مستجير في أواخر ثمانينات القرن الماضي، والتي أُطلق عليها مشروع زراعة الفقراء، ونبعت من ملاحظة د. مستجير وجود حشائش ونباتات تنمو في البحار والمحيطات، فسعى إلى نقل جينات هذه النباتات إلى محاصيل غذائية اقتصادية مثل القمح والأرز، وزرعها في الصحراء ورواها بمياه البحر، في بيئة مشابهة لبيئة النباتات صاحبة الجينات الأصلية، ونجح في استنباط سلالات من القمح والأرز، تتحمل المياه المالحة والأرض الصحراوية الجافة، يمكن من خلالها تحويل مصر من دولة مستوردة للقمح إلى دولة مصدرة له" (48).

ويعبر جمال نافع بأنه "كمصري، أسعدني ما أعلنته السفارة السويسرية في القاهرة عن فوز العالم المصري حمدي الموافي بالميدالية الذهبية في مجال الزراعة بمعرض جنيف الدولي للاختراعات 2022، لاختراعه الأرز (سخا سوبر 300) المقاوم للجفاف والملوحة، وهو يتحمل ندرة المياه لمدة 10 أيام، وتصل متوسط إنتاجيته 6 أطنان للفدان. وكانت جامعة بنها، قد أعلنت عام 2018 إنشاء مزرعة تجريبية على مساحة 50 فدانًا للإفادة من خبرة الجامعة الصينية في زراعة الأرز، باستخدام المياه المالحة، ولا ندري حتى الآن هل نجحت التجربة المصرية، كما نجحت في الصين أم لا؟ وفي عام 2019 أعلن الدكتور عبد الرحيم النجار الأستاذ بكلية الزراعة جامعة قناة السويس استنباط سلالة قمح تقاوم

الملوحة والجفاف وتتحمل الإصابة بالأصداء، مقارنة بسلالات القمح الأخرى، والسلالة الجديدة (إسماعيلية 1) تم ريها بالمياه المالحة وحققت نتائج مذهلة؛ حيث يصل محصولها إلى 15 إردباً للفدان، وقال إنه نجح في زراعة 10 أفدنة بالفيوم بالقمح الجديد بمياه شديدة الملوحة بلغت 3000 جزء في المليون، مشيراً إلى قدرة سلالة (إسماعيلية 1) على النضج ومقاومة الآفات وتحقيق إنتاجية عالية بزراعته في التربة المالحة وباستخدام مياه البحار، وأكد أن هذا الصنف الجديد يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي لمصر من القمح؛ لأنه الوحيد الذي يتحمل ملوحة مياه البحار البالغة 20000 جزء في المليون" (49).

وتشير سكينة فؤاد إلى أنه "أثبت أستاذ الزراعة الكبير د. نادر نور الدين إمكانات التغلب على كل ما وضع في طريق إنتاج كميات هائلة من الشعير تحقق إنتاج الرغيف على مستوى قومي من خليط من دقيق القمح والشعير، وهو ما أثبتت نجاحه وطيب مذاقه وانخفاض أسعاره، وما يحدث في العالم الآن من تجارب غير مسبوقة لوفرة إنتاج الغذاء والنجاة من الأزمات الغذائية التي تهدد حتى الآن بالموت من الجوع لحوالي 500 مليون إنسان، ومن هذه التجارب المهمة التي أشار إليها د. نادر نور الدين أن السودان الشقيق يخطط لزراعة مليون فدان إضافية بالقمح في الموسم الشتوي الذى يبدأ في نوفمبر بسبب أزمة الغذاء العالمية والتضخم وارتفاع أسعار البترول، ويتساءل أستاذ الزراعة الكبير وأتساءل معه عما سنفعله ونحن على وشك بداية موسم جديد لزراعة القمح، وتسعى الدولة الى توسعات في الدلتا الجديدة وفي توشكى، ولا مجال لأي تنافس لزراعة القمح والشعير الذي يزرع في ظروف مناخية مختلفة تماماً ويقاوم الجفاف وملوحة الأرض ونقص المياه، ولنثبت أن من عبروا المستحيل وصنعوا النصر العظيم 1973 لا يمكن أن يعجزوا عن إنتاج غذائهم والاعتماد على قدراتهم وقواهم الذاتية وأبنائهم في عبور الأزمات التي تهدد العالم كله" (50).

4 أطروحة عدم التعدي على الأراضى الزراعية وتأثيرها على نقص الغذاء:

وقد ظهرت في مقال واحد فقط لسكينة فؤاد؛ حيث استعرضت بأنه "تمت جريمة من أكبر الجرائم في تاريخ مصر الحديث، وهي استبدال الطوب الأحمر بزراعة الخير الأخضر والاضطرار لاستصلاح الأراضي الصحراوية وزراعتها في زمن الشح المائي" (51).

أطروحات القضية الثالثة في خطاب الأهرام:

قضية ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة:

بدأت القضية الثالثة مع ارتفاع الأسعار جراء حرب أوكرانيا وغيرها من الأسباب، حيث بات معظم المصريين يعانون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأساسية؛ حيث شهد العالم ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الرئيسة، ويمكن تناول هذه الأطروحات بالتفصيل على النحو التالي:

1- **ارتفاع الأسعار نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية:**

وقد كانت هذه الأطروحة من أكثر الأطروحات شيوعاً في خطاب الأهرام، حيث سلَّط كثير من كُتاب الصحيفة إلى الحرب الروسية الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز والكهرباء؛ وبالتالي ارتفاع أسعار السلع والخدمات والمواد الغذائية في معظم أنحاء العالم، وسببت هذه الموجة حالة من التضخم العالمي لا تزال آخذة في التفاقم، وفي هذا الصدد يشير محمد السعيد إدريس أنه "إذا استمرت هذه الحرب لشهور أخرى قادمة فسوف تتفاقم تداعيات هذه الحرب على كثير من دول العالم، سواء بالنسبة للارتفاع الجنوني في أسعار الحبوب: القمح والذرة والشعير وغيرها من المواد الغذائية؛ نتيجة لتعثر وتعذر التصدير من أوكرانيا وروسيا، أو لتراجع بات مؤكداً في حجم الإنتاج الأوكراني من هذه المواد الغذائية "الاستراتيجية" [52].

وتؤكد هذا الطرح وفاء صندي بأنه بعد مرور مائة يوم على بدء الحرب الأوكرانية، تجاوزت تبعات هذه الحرب الحدود الأوكرانية، وبلغت العالم بأسره الذي تأثر بارتفاع كلفة المنتجات الزراعية، وبات مهدداً بأزمة غذاء عالمية. إذا كانت أوكرانيا تعد من أهم سلاسل الغذاء في العالم، بحيث تنتج نحو نصف الاستهلاك العالمي من زيت نوار الشمس، وقرابة 15% من الذرة، و10% من صادرات القمح على مستوى العالم، فقد أدت الحرب فيها إلى توقف صادراتها من الحبوب، خاصة مع حصار روسيا للموانئ الأوكرانية المطلة على البحر الأسود" [53].

ويؤكد على هذا المعني نبيل السجيني بأنه "يتعرض الأمن الغذائي العالمي لضغوط متزايدة بسبب الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا - أكبر منتجين للقمح في العالم- والتي عطلت الحرب إمداداتهما للعالم؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى مستويات

قياسية، وهناك توقعات بمزيد من الأزمات في المستقبل. لتضع العالم في موقف هش، خاصة بعد حظر الدول الأخرى تصدير إنتاجها من القمح، بسبب موجة الجفاف" (54).

ومن جانبه ركَّز فاروق جويدة بأن "الحرب الروسية الأوكرانية جاءت لتفرض على العالم التزامات وأعباء جديدة في أسعار البترول والغذاء والقمح وكل الحاصلات الزراعية.. وأمام ملايين البشر وقف العالم حائراً يبحث عن موارد جديدة، وتحكمت روسيا في أسواق البترول وارتفعت أسعار القمح والغذاء، وكانت مصر من ضحايا الحرب الروسية الأوكرانية، وأمام ارتفاع أسعار السلع والأعباء الرهيبة التي فرضتها الأحداث على الاقتصاد العالمي وجدت السلطات المصرية نفسها أمام أعباء جديدة تجاوزت كل الإمكانات التي يمكن البحث عن حلول لها" (55).

ويشير الكاتب محمد قشقوش أنه "أسفرت الحرب الروسية على أوكرانيا منذ فبراير2022 وما زالت، عن نتائج متعددة منها غير العسكرية التي كان من تداعياتها ارتباك منظومة الغذاء الاستراتيجية وسلسلة صادراتها من أوكرانيا والدول العربية المستوردة" (56).

وترى وفاء صندي بأنه "بعد عام من الحرب الروسية الأوكرانية، ارتفع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، وظهرت آثار التوترات الجيوسياسية في جميع أنحاء العالم، وأدى ارتفاع أسعار الطاقة بسبب الحرب إلى زيادة في أسعار الغذاء" (57).

2- أطروحة ارتفاع الأسعار في دول العالم:

أظهر بعض الكُتاب أطروحة ارتفاع الأسعار في العالم أجمع، وليس في مصر فقط، ومن بين هؤلاء الكُتاب مرسي عطاالله بأنه "لا شك في أن إنتاج الغذاء العالمي قد تعرض في السنوات الأخيرة لتحديات هائلة تمثلت في التغييرات المناخية قبل أن تدهمنا جائحة كورونا ويزداد الطين بلة بتداعيات الحرب في أوكرانيا وما صاحب ذلك من عودة نداءات الهلع والقلق خشية حدوث مجاعة في مناطق عديدة من العالم؛ بسبب تعثر تصدير القمح من أوكرانيا، فضلًا عن اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك!" (58).

وتذهب إحدى افتتاحيات الأهرام إلى أنه "لا شك في أن الشغل الشاغل لكل الناس، في جميع دول العالم، في هذه الأيام، هو موضوع زيادة «تكاليف المعيشة» الناتجة عن الارتفاع العالمي المجنون وغير المسبوق لأسعار المواد الغذائية" (59).

ويشير أسامة الغزالي إلى "أن هناك أسبابًا عالمية لهذا الغلاء، أدت بدورها إلى شمول العالم كله تقريبًا، وهو ما يشار إليه بمصطلح التضخم. فقد تكالبت آثار جائحة كورونا، مع آثار الاجتياح الروسي لأوكرانيا لترفع أسعار النفط والغاز وغيرهما من مصادر الطاقة؛ لتتسبب في موجة من ارتفاع الأسعار يقال إنها لم تحدث منذ خمسة عشر عامًا!" (60).

وذكر ممدوح شعبان أن "غالبية دول العالم تعاني الآن الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية، بل إن البعض يشكو من عدم وجودها بسبب أزمة الغذاء العالمية التي حدثت نتيجة اجتماع عدد من الأزمات بدءًا من فيروس كورونا واضطراب المناخ، ثم حرب روسيا وأوكرانيا؛ مما أدى إلى ارتفاع عدد الجوعى في جميع أنحاء العالم من 282 مليونًا إلى 345 مليونًا" (61).

أطروحات القضية الرابعة في خطاب الأهرام:

قضية الخوف من نقص أو انعدام الأمن الغذائى:

تمثلت القضية الرابعة في أزمة الخوف من نقص أو انعدام الأمن الغذائي الحاد، حيث ظهرت هذه القضية عند العديد من كُتاب الأهرام والذين دعوا فيها إلى التكاتف والمساعدات الإنسانية للقضاء على هذه القضية، وقد ظهرت خلال هذه المرحلة مجموعة من الأطروحات يمكن حصرها في:

1- أطروحة الخوف من نقص الغذاء:

تظهر هذه الاطروحة في مقال بعنوان: الغذاء حروب المستقبل لعبد الله عبد السلام تظهر هذه الأطروحة حيث يرى "عند توقع الخبراء أن تكون حروب المستقبل حول المياه. الآن يتوقعون أن تكون تلك الحروب حول الغذاء. ربما تكون بين الدول وربما داخل الدول نفسها. مؤسسات التمويل الدولية نشطت زمن كورونا لمساعدة الدول الفقيرة الأشد تضررًا على مواجهة التداعيات. هذه المؤسسات خاصة البنك الدولي وصندوق النقد لا تبذل الجهد نفسه حاليًا مع أن الأزمة أشد وأشرس. في سريلانكا، تفاقم الاستياء الشعبي وتصاعد العنف. ماذا ينتظر أغنياء العالم؟ ثورات جياع في الدول الفقيرة. نعم كل الدول،

حتى الغنية، تعاني الأزمات بسبب الحرب، لكن ما يواجهه الفقراء أمر مختلف تماماً. إنهم يتضورون جوعاً ويعانون مرضاً ويتوقفون عن تعليم أبنائهم.. فماذا تبقى لهم؟" (62).

ويبرز نبيل السجيني "تتوقع منظمة الأغذية والزراعة هذا العام أن يواجه نحو 181 مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأجزاء من آسيا أزمة غذائية، خاصة في الصومال وليبيا ولبنان والسودان، في ظل ضعف محصول القمح عالمياً. بسبب الجفاف وارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة. يأتي ذلك مع تعثر المفاوضات بشأن ممرات آمنة لإخراج الحبوب من موانئ أوكرانيا المطلة على البحر" (63).

وتظهر هذه الأطروحة بوضوح عند سكينة فؤاد التي ترى أن "تحذير لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من أن المجاعة ستهدد بحلول سبتمبر المقبل 22 مليون شخص على الأقل في منطقة القرن الأفريقي؛ حيث يتزايد خطر انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف الذي بلغ مستويات قياسية، وأن احتجاب هطول الأمطار للموسم الرابع على التوالي فاقم جفافاً هو الأسوأ منذ 40 عاماً، وأدى إلى نفوق الملايين من رءوس الماشية، وقضى على المحاصيل، وأغرق مناطق في كينيا والصومال وإثيوبيا في أوضاع أشبه بالمجاعة، بينما ترك أكثر من مليون شخص منازلهم بحثًا عن المياه والغذاء" (64).

وفي مقال آخر لسكينة فؤاد تدعو إلى "وأعود الى المحور الأساسي لما كتبت طوال العام بما نمتلك من مقومات لتحقيق أمننا الغذائي والنجاة مما يهدد العالم من مجاعات قادمة، فماذا أعددنا لنكون من القلة من الدول المبشرة بالنجاة بإذن الله؟" (65).

ويرى عبد المحسن سلامة "أن هناك أكثر من 260 مليون شخص في أفريقيا يعانون ضعف الأمن الغذائي؛ وذلك نتيجة زيادة معدلات الديون لبعض الدول التي وصلت إلى أكثر من 250□ من إيراداتها، بالإضافة إلى مشكلات نقص المياه، والجفاف، والتصحر، وانخفاض مستوى الخدمات الصحية، وكلها عوامل أثرت بالسلب على دول القارة الأفريقية وقدراتها الاقتصادية" (66).

2- أطروحة التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الغذائى:

ركَّز الكُتاب على تأثر الإنتاج الزراعي والغذائي نتيجة التغير المناخي، سواء من نمو النبات إلى غلات المحاصيل، حيث يواجه الأمن الغذائي تحديات على جبهات متعددة، مع

الجفاف وارتفاع درجات الحرارة والفيضانات، وجميعها تسببت في الكثير من الخسائر من سلة الغذاء العالمية، وفي هذا الصدد تشير إحدى افتتاحيات الأهرام إلى أن "مؤتمر شرم الشيخ للمناخ محطة مهمة في إطار الجهود العالمية لمواجهة آثار التغيرات المناخية التي باتت تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين؛ حيث ترتب عليها العديد من التداعيات السلبية الاقتصادية والبيئية مع انتشار حرائق الغابات، والأعاصير، والفيضانات، وشح الأمطار، وجفاف الأنهار، والتصحر؛ وهو ما أثر على الأمن الغذائي العالمي" (67).

ويشير نبيل أحمد حلمي في مقال بعنوان: تغيرات المناخ وحقوق الإنسان إلى "الآثار التي تنتج عن تغيرات المناخ هي أن كثيراً من المحاصيل ستنخفض؛ مما يؤثر على الصحة العامة والأمن الغذائي خاصة في الأماكن الفقيرة من العالم والتي تعتمد على المزروعات التي تتأثر بتغير المناخ، وأن ظروف الحياة المعيشية ستتأثر إما بالجفاف، أو الفيضانات، أو العواصف التي تتأثر بها الأرض والثروة الحيوانية، وهذا ينتج عنه انهيار الأمن الغذائي"(68).

ويرى عبد المحسن سلامة "أن قمة شرم الشيخ هي بالفعل قمة الفرصة الأخيرة أمام قادة العالم لإنقاذ البشرية من مستقبل محفوف بالمخاطر، يهدد بزيادة معدلات التصحر والجفاف، وما يستتبع ذلك من أخطار على الأمن الغذائي، وزيادة معدلات الفقر والجوع في العديد من دول العالم" (69).

ومن جانبه ركَّز الكاتب فتحي محمود بأن "التغيرات سيكون لها انعكاسات سلبية على التنمية في المنطقة العربية، مثل تراجع في الإنتاج الزراعي والغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجي ونقص في تأمين الغذاء، وتهديد استثمارات اقتصادية حيوية" (70).

3- أطروحة نقص الإمدادات والمعروضات من السلع الغذائية:

وتظهر هذه الأطروحة عند وفاء صندي بأن "أزمة الغذاء الراهنة هي ذات طبيعة مركبة، تتعلق في المقام الأول بنقص الإمدادات والمعروض من بعض السلع الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب وزيت عباد الشمس، بسبب تعذر تصديرها نتيجة الحرب في منطقة البحر الأسود. كما أثرت العقوبات الغربية على روسيا في أسواق تلك السلع، بحيث تعتمد نحو 50 دولة بقدرٍ كبيرٍ على استيراد السلع من روسيا وأوكرانيا" (71).

ويشير نادر نور الدين إلى أنه "هناك سببان رئيسان لانعدام الأمن الغذائي العربي أولهما أسباب خارجة عن الإرادة مثل نقص الموارد المائية من الأنهار والأمطار والمياه الجوفية، وكذا نقص الترب الزراعية وسوء توزيعها في المنطقة العربية وارتفاع درجات الحرارة؛ بما يؤدي إلى استيراد الماء من مناطق الوفرة الزراعية على صورة غذاء ومواد خام. السبب الثاني يعود إلى تخلف الزراعة العربية عن الركب العالمي في الزراعة المتقدمة والذكية والحديثة، حيث مازال الفأس والمنجل والشرشرة والزراعة اليدوية والحصاد البدائي مسيطر على غالبية زراعات المنطقة العربية، حيث لا يزيد استخدام الآلة والجرارات الزراعية عن نصف مثيلاتها عالميًّا، وكذلك تراجع معدلات إضافة الأسمدة الكيماوية عن الموصى به عالميًّا" [72].

أما جمال شحاته يرى أن "في عالم يتزايد فيه عدم الاستقرار، يظل انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق ملح لكل بلدان العالم. لكن قد يسمح الابتكار القائم على البيانات لأصحاب المصلحة في الغذاء بتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية والصحية، حيث تهدف مبادرة الجدول الدوري للأغذية إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة لأنواع ومكونات الأغذية في جميع أنحاء العالم؛ مما يسهل من التخطيط الجيد لعمليات إنتاج وتوزيع الغذاء حول العالم"[73].

أطروحات القضية الخامسة في خطاب الأهرام:

قضية أفريقيا وتأثيرها على الغذاء العالمى:

تمثلت هذه القضية في دعوة بعض كتاب الأهرام إلى الاهتمام بأفريقيا باعتبارها سلة الغذاء العالمي؛ وذلك نظراً لوجود إمكانيات زراعية هائلة من حيث التربة والموارد المائية تؤهلها لأن تكون مائدة الغذاء العالمي بامتياز، وقد ظهرت خلال هذه المرحلة أطروحتان فقط قدَّمها كُتاب صحيفة المصري اليوم، ويمكن تناولهما على النحو التالي:

1- أطروحة تنمية أفريقيا وتأثيرها على الأمن الغذائى:

وظهرت هذه الأطروحة في إحدى افتتاحيات الأهرام بعنوان: مصر ومواجهة التحديات الإفريقية "وإزاء أزمة الغذاء وسلاسل الإمداد أمام القارة الأفريقية، دعت مصر إلى حلول متعددة، منها إتاحة التكنولوجيا المتطورة في مجال الزراعة للدول الأفريقية، سعياً للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية" [74].

ويستعرض عبد المحسن سلامة إمكانيات أفريقيا التي "تجعلها أكبر مزرعة لإنتاج الغذاء في العالم بما تملكه من أراض شاسعة صالحة للزراعة، وموارد مائية هائلة غير مستغلة، لكن الأمر يحتاج إلى رؤية موحدة وعاجلة لتوفير الإمكانات اللازمة لذلك خاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية من طرق، وكهرباء، وخطوط سكك حديدية، ونقل بحري"، كما استشهد الكاتب عندما "استعرض الرئيس عبد الفتاح السيسي رؤية مصر لتعزيز الأمن الغذائي، وأطلق العديد من الأفكار والمبادرات التي تستهدف تطوير الشراكة بين أمريكا وأفريقيا؛ بما يساعد على سرعة إيجاد حلول للأزمات المتفاقمة التي تشهدها القارة، ولعل أهم هذه الأفكار والمقترحات ما يلي: من الضروري الآن أن تطلق الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة لتخفيف عبء الديون، وذلك بالتعاون والشراكة مع الدول الأوروبية، وصندوق النقد، والبنك الدولي، بما يعطي الفرصة لدول القارة لزيادة الاستثمارات الزراعية، وتطوير قدراتها الإنتاجية والاستراتيجية. أيضًا من الممكن مبادلة الديون بالاستثمارات في مجال الغذاء؛ بما يشكّل حافزًا قويًّا لدول القارة في التوجه نحو زيادة قدراتها في المجالات المرتبطة بالأنشطة الغذائية والزراعية" [75].

2- أطروحة الاهتمام بالأمن الغذائى الأفريقى:

ففي مقال لعبد المحسن سلامة تظهر هذه الأطروحة "ولأن مصر هي قلب أفريقيا وعقلها، فقد كان الرئيس عبد الفتاح السيسي معبرًا عن ضمير وعقل القارة خلال نشاطه المكثف داخل العاصمة الأمريكية (واشنطن)، مطالبًا الإدارة الأمريكية بالإنصات إلى صوت أفريقيا، وأن تعمل بكفاءة من أجل حل مشكلات الأمن الغذائي والمائي في القارة السمراء، بما يضمن للقارة الأفريقية دورًا استراتيجيًّا عالميًّا في توفير السلع الغذائية لكل دول العالم مستقبلًا" [76].

وفي مقال بعنوان أفريقيا بين «الصدمات» الخارجية و«التحديات» الداخلية للكاتب عبد المحسن سلامة يرى "أن توقيت اجتماع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد يمكن أن يكون مناسبة مهمة للدول الأفريقية لإعادة النظر في أشياء كثيرة، خاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي لدول القارة، والتكامل الاقتصادي فيما بينهم" [77].

أطروحات القضية السادسة في خطاب الأهرام:

قضية التعاون الدولى لتحقيق الأمن الغذائى:

دعا بعض كُتاب الأهرام إلى أهمية التعاون الدولي والعربي لتعزيز الأمن الغذائي العالمي، وقد ظهرت هذه القضية خلال أطروحة واحدة فقط، وفي هذا الصد تشير افتتاحية الأهرام "كما أن هناك تعاونًا مصريًّا بولنديًّا في مجال الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، وفي الاستخدام الأمثل للمياه. ولا شك أن هناك مزايا نسبية لكل من الاقتصادين المصري والبولندي تمثل فرصة مهمة لتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية. كما تكتسب زيارة الرئيس البولندي لمصر أهمية كبيرة في ظل تأثيرات وتداعيات الأزمات العالمية ومنها الأزمة الروسية- الأوكرانية، وهنا تبرز أهمية التنسيق والتعاون المصري البولندي في مواجهة آثار تلك الأزمة خاصة في مجال الأمن الغذائي وأمن الطاقة" (78).

وفي افتتاحية أخرى للأهرام تشير الصحيفة إلى أنه "كما تنعقد القمة وسط تصاعد الأزمات العالمية وارتداداتها المختلفة على المنطقة العربية خاصة في مجال أمن الطاقة وأمن الغذاء، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا أمام الدول العربية التي تعتمد بعض دولها على استيراد الغذاء من الخارج، في ظل ارتفاع أسعاره عالميًّا بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية، وبسبب التغيرات المناخية؛ وهو ما يتطلب تطوير استراتيجية عربية لتعزيز الأمن الغذائي العربي باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق الأمن القومي العربي، وهنا تبرز أيضا أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في المجالات المختلفة" (79).

ويعتبر محمد قشقوش أنه "يمكن ان يتحقق التكامل المصري السوداني، هذا الأمل المشروع والقابل للتنفيذ بشرطين. الأول هو سرعة استعادة الاستقرار السوداني، والثاني هو الحل العادل لأزمة السد الأثيوبي وإدارته المشتركة لكيلا يؤثر بالسلب على كل من مصر والسودان، بل يزيد من حصتهما مستقبلًا بما يتماشى مع النمو السكاني فيهما، خاصة أن المياه الفيضية للنيل الأزرق تشكل من 75 إلى 80% من احتياجات الدولتين المرتبطة أساسًا بالزراعة والغذاء" (80).

الأطر المرجعية في الأهرام:

أولًا: تجارب الدول والشعوب:

أثرى كتاب الأهرام خطابهم الصحفي بالكثير من تجارب الدول والشعوب عند تناولهم لقضايا الأمن الغذائي، وقد قارن الكتاب تجارب هذه الدول بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وقد تنوعت هذه التجارب، في البداية يقترح فاروق جويدة الاقتداء بالتجربة الإماراتية بالتملك والمشاركة في مشاريع زراعية ومشاريع تصنيع زراعي في الدول ذات ظروف الوفرة المائية وتسوق منتجاتها في أكثر من 60 دولة، ولديها مساحات شاسعة مزروعة في عدد من الدول مثل السودان وإثيوبيا وناميبيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وصربيا وأيرلندا ورومانيا والولايات المتحدة، وصوامع كبيرة لتخزين السلع الغذائية في الإمارات وخارجها، وإعادة تصديرها عبر شبكات نقل عالية الكفاءة.. لتصبح تلك الشركات سلة غذاء عالمية وتحقق الأمن الغذائي للدولة، كما أسست الإمارات «تحالف الأمن الغذائي» الذي يضم 4 هيئات حكومية و8 شركات خاصة تعمل في قطاع الزراعة وصناعة الغذاء" [81].

ويشير الكاتب نادر نور الدين إلى التجربة الإماراتية موضحاً أن ما قامت به دولة فتية مثل الإمارات العربية المتحدة والتي فاقت صادراتها الزراعية وصناعتها الغذائية عن معدلات مثيلاتها في دول عربية عريقة في الزراعة يكون مثالًا يحتذى به" [82].

ويستعرض عاطف الشبراوي قصة انطلاقة البحث العلمي بقيادة أنديرا غاندي، رئيسة الوزراء، حيث عانت الهند من أزمة غذاء، وأدى الجفاف الرهيب في شرق الهند في منتصف الستينات إلى انتكاسة التنمية في الهند وتفاقم الفقر.. وقد أدى ذلك إلى اعتماد البلاد بشكلٍ أكبر على الخارج للحصول على المساعدة. وتبنت بعض الدول- وعلى رأسها الولايات المتحدة- نهج السفينة إلى الفم الأكثر إذلالًا؛ حيث يتم إرسال المواد الغذائية على أساس طن تلو الآخر للضغط على الهند لتغيير سياستها وموقفها النقدي تجاه فيتنام. كان الضغط الأمريكي في أثناء حرب بنجلاديش مثالاً صارخًا على محاولة ليّ ذراع الهند. وأدى الاستيراد الهائل للمواد الغذائية لأكبر تخفيضات في العملة في عام 1966 من 4.76 روبية إلى 7.5 روبية للدولار" [83].

كما تناول جمال الشاعر تجربة الصين مؤخراً؛ حيث قامت بتمكين المنتجين في كل مناحي الإنتاج.. وبدأت الإصلاحات التي قادها الزعيم دنج شياو بينج في تغيير وجه الاقتصاد الصيني.. منح المزارعين الحق في استغلال أراضيهم الخاصة؛ مما ساعد في تحسين مستويات معيشتهم والتقليل من ظاهرة شح المواد الغذائية.. يقول البنك الدولي إن أكثر من 850 مليونًا من الصينيين تمكنوا من الخروج من دائرة الفقر بفضل سياسات الإصلاح.. مصر تحتاج إلى رؤية جسورة من هذا النوع لتحقيق الأمن الغذائي والخروج بالملايين من دائرة الأزمات المتلاحقة "[84].

ويشير أسامة الغزالي حرب إلى "استغلال البريطانيين الملاجئ أو المخابئ التي سبق أن حفروها تحت الأرض في مدينة لندن، في أثناء الحرب العالمية الثانية، لينزل إليها السكان المدنيون لحمايتهم من الغارات الجوية التي كان يشنها الألمان عليهم! لقد تحولت هذه الملاجئ الآن إلى مزرعة للخضراوات على أيدي اثنين من رجال الأعمال، على نحو مدهش ومثير للإعجاب، باستعمال وسائل تكنولوجية حديثة، فضلًا عن قربها من الأسواق الموجودة فوقهم مباشرة!" [85].

ويتحدث نادر نور الدين عن النهضة الزراعية في البرازيل وما أحدثه لولا دي سيلفا أثناء ولايته الأولى من تقدم كبير في الزراعة؛ تحولت معه البرازيل من أكبر دولة مدينة في العالم إلى دولة تنتمي إلى مجموعة العشرين دولة الأقوى اقتصاداً" [86].

ومن ناحية أخرى يستعرض عبد الله عبد السلام نماذج بعض دول العالم الثالث والدول التي تؤمن غذائها المؤسسات غير الضرورية، وكذلك المدارس لعدة أسابيع. أعطت موظفيها إجازة لزراعة الغذاء. الأطباء لا يذهبون للمستشفيات لعدم وجود وقود لتسيير وسائل المواصلات. ومع ذلك، فإن المسئولين يقولون إن الأزمة ليست مجرد نقص بالوقود والغاز والكهرباء والغذاء، فالاقتصاد منهار تمامًا. والأسوأ قادم خلال شهور. سريلانكا ليست وحدها. 46 دولة أفريقية جنوب الصحراء (1.1 مليار نسمة)، تواجه مصيراً مشابهًا. أسعار الحبوب ارتفعت 48% خلال 3 سنوات. معظم دول القارة تستورد غذاءها بالكامل. الهشاشة الاقتصادية وعدم اليقين السياسي يفاقمان الأزمة. سكان المدن تحديداً يتحملون العبء الأكبر. مدخراتهم قليلة ولا يستطيعون الصرف على

الطعام. 100 مليون شخص في العالم دخلوا دوامة الفقر بسبب كورونا. الرقم سيرتفع للغاية نتيجة حرب أوكرانيا" [87].

ثانيا: إطار الإحصائيات العامة:

جاءت الإحصائيات من أكثر الأطر المرجعية اعتماداً في خطاب جريدة الأهرام، واستدعى خطاب الجريدة هذا الإطار في سياق معالجتهم للجوانب المتعلقة بقضايا الأمن الغذائي والمخاطر المؤثرة للأمن الغذائي على الدول والأشخاص، ولهذا ظهرت بشكلٍ كبيرٍ، وتأسيساً على ذلك فقد أشار عادل عبد الصادق خلال معالجته للزراعة الذكية والأمن الغذائي إلى تقديرات عام 2021 إلى معاناة أكثر من 193 مليون شخص جديد عانوا انعداماً حاداً في الأمن الغذائي وبزيادة تبلغ 40 مليون شخص عن العام السابق، ويُتوقع في نهاية عام 2022 أن يدخل نحو 40 مليون شخص آخرين في براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي عالمياً" [88].

أما فاروق جويدة فيستعين بالإحصائيات كإطار مرجعي ليبرهن على المؤشر العالمي لخط الفقر المائي، وحلول الدول في طرح حلول غير تقليدية مثل المياه الافتراضية لتحقيق أمنها الغذائي، حيث "تدل المتوسطات العالمية على أنه لإنتاج طن من الحبوب نحتاج 1500 متر مكعب من المياه ولتر واحد من الحليب يحتاج إلى 1000 لتر من المياه وكيلو جرام من الجبنة يحتاج أكثر من 5000 لتر من المياه- كيلو جرام واحد من اللحم الأحمر يحتاج 14000 لتر من المياه.. وتستورد مصر حوالي 75%من السلع الاستراتيجية في صورة مياه افتراضية تصل إلى 40 مليار متر مكعب سنوي" [89].

وفي إطار التركيز على مستقبل للزراعة الرقمية والإقطاعيات يشير نادر نور الدين إلى إحصائيات العاملين بالقطاع الزراعي؛ حيث يعمل بشكلٍ مباشرٍ نحو 2.5 مليار نسمة يمثلون نحو 30% من سكان العالم، ولكن يقل دخلهم عن 5 دولارات يومياً أي أقل من 100 جنيه مصري بما يتسبب في توطن الفقر في الريف وعند العاملين في القطاع الزراعي. وفى مصر أوضحت دراسات توزيع الملكية الزراعية في مصر أن 50% من ملاك الوجه البحري يمتلكون حيازات أقل من واحد فدان فقط وترتفع

في الوجه القبلي إلى 70%، بينما تبلغ نسبة الحيازات التي تبلغ ثلاثة أفدنة أو أقل نحو 70% في أراضي الدلتا وترتفع لتكون 90% في محافظات الصعيد. عادة ما تعتمد هذه الملكيات القزمية والصغيرة على الزراعة اليدوية وغير الحديثة ولا يزيد إنتاجها على 50-65% من المعدلات العالمية أو معدلات الإنتاج في أراضي المساحات الكبيرة والتي تعتمد على الزراعة الحديثة أو الذكية" [90].

فيما أشارت وفاء صندي خلال معالجتها أزمة الغذاء في زمن الحروب والأوبئة إلى أنه يواجه نحو 1,2 مليار فرد في 69 دولة أخطاراً تهدد الأمن الغذائي، منهم 362 مليون فرد تحت خط الفقر و142 مليون فرد يعانون سوء التغذية. وتأتي أزمة الغذاء الراهنة لتفاقم من الوضع بالنسبة للدول التي تعتمد على استيراد احتياجاتها الغذائية، خاصة فيما يتعلق بارتفاع أسعار الطاقة، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي والنقل، وهو ما يدفع الدول النامية إلى زيادة الاقتراض في وقت تجاوزت فيه ديونها 11.2 تريليون دولار، أي ما يمثل 70% من ناتجها المحلي الإجمالي" [91].

ثالثاً: إطار تصريحات المسئولين:

كثَّف خطاب جريدة الأهرام من استخدامه لتصريحات المسئولين كإطار مرجعي له، وجاء الرئيس عبد الفتاح السيسي كأكثر المسئولين استدعاءً داخل الخطاب؛ وذلك نظراً لتصريحاته بوضع أولوية خاصة لإنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية وتوفير سبل الدعم لكل المزارعين والسعي لتحقيق الأمن الغذائي المصري والعالمي؛ مما جعل مقولاته مادة ثرية من جانب كُتاب الجريدة، كما تنوع المسئولون الذين استدعاهم الخطاب بعد ذلك تبعاً للأطراف الفاعلة في قضايا الأمن الغذائي المصري، ففي مقال لفاروق جويدة بعنوان: العودة إلي الأرض الطيبة؛ استعان المقال بتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكومة بوضع أولوية خاصة لإنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، ومنها القطن والقمح والأرز، والتوسع في زراعة هذه المحاصيل مع الاهتمام بمشاكل الفلاح المصري وتوفير الاحتياجات الضرورية من البذور والمبيدات، والتسويق، وتقديم الأسعار المناسبة لأسعار المحاصيل" [92].

كما استعان الكاتب عبد المحسن سلامة في مقالة بعنوان: الإنصات إلى صوت أفريقيا في واشنطن حينما "لفت الرئيس انتباه العالم إلى ذلك حينما أشار إلى الإحصاءات الدولية التي تشير إلى زيادة أعداد الذين يعانون ضعف الأمن الغذائي حول العالم، حيث يصل إجمالي أعدادهم إلى ما يقرب من 800 مليون شخص في 2022، بزيادة ١٥٠ مليونًا عن 2019، مشيرًا إلى أن أفريقيا تعد مصدرًا لما يزيد على ثلث هذا الرقم" (93).

وفي إحدى افتتاحيات الأهرام بعنوان: الإجراءات الحكومية لامتصاص آثار الأزمات العالمية؛ يتم الاستشهاد بحوار وزير المالية د. محمد معيط في «الأهرام» حول حزمة من الإجراءات "المتوازية" التي تتبعها الحكومة المصرية لاحتواء تأثيرات الأزمات والتحديات العالمية، وخاصة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وكوفيد-19، على سلاسل الإمداد والتوريد للسلع والمواد الخام، وارتفاع تكاليف الشحن والتمويل ومن ثم ارتفاع الأسعار، التي تتزامن مع ارتفاع أسعار الفائدة عالميًّا بشكلٍ كبيرٍ ومتسارعٍ، وما يتطلبه ذلك من تخفيف الآثار التضخمية على المواطنين في ظل إدراك محدد أن التعاون بين الحكومة والمواطنين هو مدخل العبور الآمن من الأزمات والاستمرار في مسار الإصلاح الاقتصادي والمالي "الهيكلي" الذي تبناه الرئيس السيسي وسانده المجتمع المصري. ومثلما نجحت الحكومة المصرية في تجاوز أزمات حادة في فترات زمنية سابقة، سوف يتكرر ذلك في التحدي الراهن" (94).

وفي افتتاحية أخرى للأهرام تشير الصحيفة إلى خطوة تحقيق أنظمة غذائية خلال عام 2030؛ حيث لن يأتي هذا العام إلا والمصريون كلهم يتمتعون بأنظمة غذائية صحيحة، وبأسعار يقدرون عليها جميعًا، وذلك حسب تأكيدات وزير الصحة الدكتور خالد عبد الغفار، خلال ورشة عمل وضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للغذاء والتغذية لأعوام 2030/2022، وهي الورشة التي عقدت الثلاثاء الماضي" (95).

وفي السياق ذاته تستشهد سكينة فؤاد بتصريح حاول به وزير التموين الأسبوع الماضي أن يطمئن المصريين، أعلن عن أن لدينا احتياطيًّا استراتيجيًّا من السلع الغذائية يكفي ستة شهور" (96).

وفي موضع آخر يشير محمد سلماوي في مقالة بعنوان: "جشع التجار" بتصريح للدكتور عبد العزيز السيد، رئيس شعبة الدواجن بالغرفة أن هناك ارتفاعًا جنونيًّا في أسعار

البيض، وأن السبب غير مبرر بالنظر لانخفاض سعر الأعلاف، وكذلك سعر الدواجن ذاتها بسبب عدم الإقبال عليها خلال فترة العيد الأخيرة، وقالت الشعبة إن السعر العادل لكرتونة البيض ينبغي ألا يزيد على٥٢ جنيهًا، في الوقت الذي وصل فيه في السوق إلى ٦٥ جنيهًا"[97].

رابعا: إطار الدراسات والتقارير:

وظهر هذا الإطار بوضوح عند العديد من كُتاب الرأي بصحيفة الأهرام؛ حيث أشارت وفاء صندي إلى تقرير" مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية الأمريكي، المعروف باسم «ستراتفور»، في تقرير حديث له أن النشاط الاقتصادي في معظم أرجاء العالم سيشهد تباطئًا خلال الأشهر الثلاثة المقبلة جراء تضافر جملة من العوامل من بينها ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء" [98].

بينما استعان نادر نور الدين في مقالة "بتقرير حديث لمنظمة الأغذية والزراعة يحدد أهمية الأسمدة الكيميائية في زيادة إنتاج الغذاء في الدول النامية والمستوردة لغذائها، خاصة دول الأراضي المنهكة لتكرار وتكثيف زراعتها عبر آلاف السنين" [99].

أما بالنسبة للدراسات فقد أشار الكاتب محمد يونس بأنه "يترتب على اتجاه كثير من مُنتجي الغذاء والمحاصيل الزراعية في العالم إلى حظر صادراتهم، تداعيات سلبية على الأمن الغذائي العالمي، رصدتها دراسة جديدة للدكتورة سالي فريد نشرها مركز المستقبل- أبو ظبي مؤخرًا، ومن أبرزها: الاختلالات الكبيرة في سلاسل إمداد الحبوب والبذور الزيتية القادمة من أوكرانيا وروسيا؛ مما أثر على الأمن الغذائي في نحو 50 دولة. وارتفاع أسعار السلع الغذائية منذ فبراير 2022، فقد سجلت أسعار القمح والشعير حتى الآن ارتفاعًا بنسبة 31%، قياسًا بعام 2021" [100].

وفي السياق ذاته فقد أشارت دراسة صادرة هذا العام للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن 84% من زراعات العالم تقع في الدول النامية، وهي زراعات الملكيات القزمية والأسرية، وأن هذه المساحات لا تسهم في الإنتاج الزراعي سوى بنسب تتراوح بين 30-34% فقط، بينما تمثل مساحة زراعات الإقطاعيات

الزراعية 16% فقط، ولكنها تنتج من 66-70% من إجمالي الإنتاج الزراعي العالمي" [101].

خامسا: إطار آراء الخبراء والمتخصصين:

استند خطاب جريدة الأهرام على آراء مجموعة من الخبراء والمتخصصين كإطار مرجعي له، في سياق تناوله لقضايا الأمن الغذائي، وكثيراً ما استشهد كتاب الجريدة بآراء الخبراء من أجل التأكيد على صحة أطروحاتهم، حيث يعد رأي الخبير أو المتخصص مرجعية علمية أو فنية للكاتب حيث يستعين أسامة الألفي في مقاله بعنوان: زراعة القمح بمياه البحر؛ برأي نشره «بريد الأهرام» لمتخصص هو المهندس الزراعي إبراهيم علي أبو الدهب، يقول فيه: إن مياه البحار تنمو فيها آلاف الأنواع من النباتات، ويستطرد: البحث العلمي الطموح يجب أن يركز في هذا الاتجاه، ويجب ألا نقصر في سبيله بالتمويل، أو بما لدينا من علماء" [102].

أما سكينة فؤاد تشير إلى إثبات تجارب أهلية وتجارب أجريت في بعض معاهدنا القومية للغذاء نجاح تجارب إنتاج هذا الرغيف، وما تحققه زراعه الشعير من فوائد صحية للإنسان والأرض والحيوان وأيَّد الدعوة د. نادر نور الدين أستاذ الزراعة بجامعة القاهرة و د. سيد البنهاوي الأستاذ بالمركز القومي للبحوث ودعا إلى مصادر تمويل تكلف الدولة مبلغًا لا يتجاوز 2 أو 3 ملايين جنيه لعمل دراسة جدوى فنية للمشروع ثم بدء مراحل التنفيذ مباشرة، ثم اقترح اكتتاباً شعبيًّا يوفر تمويل مشروع الإنقاذ ويشرف عليه الجهاز المركزي للمحاسبات، وبما يدعم اتجاهنا لزراعة الصحراء وزمن الشح المائي وارتفاع درجات الحرارة وكلها عوامل تصلح معها زراعة الشعير" [103].

وفي مقال لعاصم عبد الخالق يتناول فيه الارتباط المُسلَّم به بين الاستقرار السياسي والأمن الغذائي استعان برأي الباحث الأمريكي "كريستوفر أدامز" الذي رأى أن له رأياً مختلفًا؛ إذ يعتبر أن وفرة الموارد الطبيعية قد تكون أيضًا سببًا في الاضطرابات السياسية العنيفة والحروب الأهلية. وفي دراسة بعنوان «الخبز والشغب.. تقييم تأثير الأمن الغذائي على الاستقرار السياسي» قدَّمها لجامعة

جورج تاون يعتبر الباحث أنه خلاف لما هو شائع ولما كان يفترضه شخصيًّا عند بداية البحث، فإن وفرة الموارد وارتفاع قيمتها سبب رئيس في نشوب الصراعات وتفاقم الوضع الإنساني ونقص الطعام. يضرب الباحث مثلًا لذلك بوجود ثروات مثل الألماس أو البترول في العديد من البلدان النامية؛ مما يشجع جماعة أو جماعات من السكان على الاستئثار بهذه الثروة واحتكار عائداتها، ومن هنا تنشب الأزمة. لذلك يرى أنه من الخطأ الربط التلقائي بين شح الموارد والاضطرابات السياسية؛ لأن العكس يمكن أن يحدث أيضًا" [104].

سادسا: الأطر التاريخية:

استند خطاب الأهرام إلى أطر تاريخية في معالجته لقضية الأمن الغذائي، ففي مقال لنبيل السجيني بعنوان: تغيير الثقافة الغذائية؛ يذهب إلى أن تعود بداية اعتماد مصر على الخارج لسد احتياجاتها من القمح إلى عام 1953، عندما قدمت الولايات المتحدة شحنات القمح في ظاهرها إنساني، لكن هدفها الحقيقي كان الضغط على مصر والتأثير على قرارها السياسي، وتجلى ذلك بحجب شحنات القمح الأمريكي عن مصر بمجرد أن يصدر عبد الناصر قراراً اعتبروه تهديدًا للمصالح الامريكية، عقاباً لقرار تأميم قناة السويس ودعم الثورة اليمنية عسكريًّا، والمقاتلين الفيتناميين، ليصبح القمح مرتبطًا بالسياسة" [105].

ويرى عاصم عبد الخالق أن الأباطرة الرومان طبقوا ما نسميه اليوم بدعم الخبز لإبقائه في متناول الغوغاء والعامة اتقاءً لشرهم وتحاشيًا لثورتهم وتمردهم في أوقات ضعف الامبراطوريات. كانوا أذكى من حكام جاءوا بعد ذلك بقرون في فرنسا وروسيا لم يوفروا لشعوبهم الخبز ولا «الجاتوه»، كما اقترحت صاحبة الجلالة ماري أنطوانيت. لذلك كان الثمن فادحًا في باريس 1789 وسان بطرسبرج 1917" [106].

وتشير وفاء صندي أنه بسبب الحرب مرَّت أوروبا من واحدة من أصعب الأوقات في تاريخها، وربما ستشكل هذه الحرب نقطة تحول، كما هو الحال في عام 1989، تاريخ نهاية الحرب الباردة وسقوط حائط برلين، والفترة التي تلت هجمات 11 سبتمبر 2001. على المستوى الإنساني، خلفت الحرب في أوكرانيا العديد من الخسائر البشرية والمادية والاجتماعية" [107].

ويستعرض محمد حسين أبو الحسن تاريخ قناة جونجلي التي انبثقت فكرة القناة عام 1883، وأعيد إحياؤها عام 1947 على يد مدرسة الري المصرية، على أساس أن تمتد بطول 360 كيلو متراً، من بور حتى ملكال، مروراً بأراضي القبائل النيلية الدينكا والنوير والشلك، تشق منطقة (السدود)، بجنوب السودان، والتي تشكل عدداً لا يحصى من المستنقعات والقنوات الجانبية والبحيرات الراكدة، من أجل جرّ فواقد المياه إلى النيل الأبيض، ما يفيد السودان ومصر. بدأت أعمال الحفر في قناة جونجلي عام 1978، وتم حفر 260 كم، وباتت قاب قوسين من الاكتمال، لكن نشوب الحرب الأهلية بين الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق والحكومة المركزية في الخرطوم عام 1983 أوقف العمل بالمشروع عند قرية الكونقر" [108].

سابعا: الأطر الدينية والقرآنية:

استشهد بعض كُتاب الأهرام بالآيات القرآنية أثناء تناولهم لقضايا الأمن الغذائي، وقد كان معظم هذه الاستشهادات الدينية في سياق حديث القرآن عن الترشيد في استخدام الغذاء، وعدم استخدام الغذاء كسلاح، وهو ما يتناسب مع قضية الأمن الغذائي.

ففي مقال لسكينة فؤاد، ترى أن الخالق وهبنا كوكبًا رائعًا، وتكفل أبناؤه الأغنى والأقوى والأقدر على جعله مريضًا مهدداً، فنرجو أن تنجح وتصدق محاولات إنقاذه المعلقة في رقبة كل مسؤول كبير وصغير عن تحقيق هذا الإنقاذ، وسبحان من قال «ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها» صدق الله العظيم" [109].

ويستشهد محمد عثمان بالسنة النبوية في سياق حديثه عن رفض الإسلام في أن تمتد آثار الحروب إلى غير المحاربين الذين ذهبوا للحرب بإرادتهم. ونهى الرسول الكريم عن استخدام الغذاء أو سلاح الجوع في حربه مع المشركين، وجاء هذا التوجيه من نبيٍ تعرض للحصار ثلاث سنوات في شعب أبى طالب في مكة، ولما جاءت الفرصة لكي يذيق أعداءه من نفس الكأس رفض" [110].

ويستدل شوقي علام في سياق حديثه أن الجانب التوعوي في قضايا الاستهلاك يعوّل عليه بقوة في خطط التنمية الاقتصادية، وقد أصبحت الدول ترى مدى خطورة السلوك الاستهلاكي بوضوح اليوم، ولا شك أن للفتوى دورها في الإسهام في تلك العملية التوعوية؛

عن طريق الفتاوى الخاصة بتحريم الإسراف وزيادة الاستهلاك ووجوب ترشيد الاستخدام للكهرباء ومصادر الطاقة والغذاء ونحو ذلك، تحقيقًا لقوله تعالى: «يَا بَنِى آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ، وقوله تعالى: «والذين إذ أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما»، فإن الإسراف محرم في الشريعة الإسلامية، والاقتصاد والتوسط في الاستهلاك والإنفاق أصبح بكونه واجبًا شرعيًّا واجبًا وطنيًّا خالصًا" (111).

ثامنًا: أطر معاهدات قانونية:

وقد ظهرت في مقال واحد فقط لنبيل السجيني بعنوان: أزمة الغذاء ومنظمة التجارة العالمية، حيث استعرض فيه اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي "تقر بالتزام الدول الأعضاء بتوفير الغذاء للبلدان النامية والفقيرة التي تعاني نقص الغذاء، ومكافحة الجوع في المناطق المتضررة، وإبقاء الأسواق العالمية مفتوحة دون قيود على حركة الصادرات الغذائية" (112).

تاسعا: الأطر الثقافية:

وقد ظهرت الأطر الثقافية في مقال لفاروق جويدة، حيث استعان بقصيدة الخيول لا تعرف النباح كإطار مرجعي له، في مقال بعنوان: القادة العرب في عالم متغير "أتيتُك نهرًا حزينَ الضفاف...فلا ماءَ عندي، ولا سنبلة.... فلا تسألي الرّوضَ كيف انتهيت.. ولا تسألي النهرَ منَ أهْمَلَه...أنا زهرةٌ من ربيعٍ قديمٍ" (113).

عاشرا-إطار أقوال قادة ومفكرين:

لم يعتمد خطاب جريدة الأهرام بشكلٍ كبيرٍ على مقولات القادة والزعماء كإطار مرجعي له، حيث ظهرت في موضوع واحد في مقال نادر نور الدين في سياق مقال بعنوان: أزمة الغذاء وفرصة إنتاج الأسمدة بمقولة هنري كيسنجر بأن أمريكا تزرع القمح كغذاء وسلاح!" (114).

مسارات البرهنة في الخطاب الصحفي لصحيفة الأهرام

تشير نتائج تحليل خطاب مواد الرأي بصحيفة الأهرام عينة الدراسة إلى اعتمادها على مسارات البرهنة المنطقية بنسبة 79.8%، وبفارق كبير عن مسارات بنسبة 19.2% التي تناولت السياسات التي تتبناها الدولة في قضية الأمن الغذائي؛ مما

يعكس تمسك كُتَاب مواد الرأي بالموضوعية والدقة عند تناول موضوع الدراسة؛ وطرح آرائهم وأفكارهم بحيادية وشفافية بدرجة كبيرة.

1- **مسارات البرهنة المنطقية:**

توضح نتائج الدراسة وجود فروق في ترتيب مسارات البرهنة المنطقية التي اعتمدت عليها صحيفة الدراسة عند تناولها قضية الأمن الغذائي، حيث اعتمد كتاب مواد الرأي بدرجة أكبر على إطار الاستشهاد بالأدلة والبراهين بنسبة 49%، ثم الحلول المقترحة بنسبة 31.7%، ثم إطار برامج الحماية التي تقدمها الدولة بنسبة 18.3%.

الاستشهاد والأدلة والبراهين:

اهتمت صحيفة الأهرام بالمشروعات التنموية" القومية" الكبرى التي تنفذها الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي، مثل مشروع الدلتا الجديدة، والريف المصري، ومستقبل مصر، واستصلاح الأراضي، ومشروعات الصوب الزراعية، واستراتيجية الدولة لدعم الزراعة والاهتمام بالفلاح، وافتتاح أكبر مدينة للصناعات الغذائية في الشرق الأوسط.. وغيرها من المشروعات القومية؛ حيث استشهد العديد من كتاب مواد الرأي بالأدلة والبراهين التي تؤكد وجهة نظرهم بهذه المشروعات، في البداية استشهد الكاتب أحمد موسى في مقال بعنوان: "فوائد المشروعات القومية" بأن "ما حدث اليوم، مع دخول مصر عصر القطارات السريعة لأول مرة، وامتدت أيادي البناء والتنمية للصحراء وتحويل مساحات كبيرة منها إلى خضراء، سواء في الدلتا الجديدة ومستقبل مصر وتوشكى وسيناء وغرب المنيا والفرافرة والفيوم، وزيادة مساحات الأرض الزراعية بهدف تدبير احتياجاتنا من المواد الغذائية، وتقليل فاتورة الاستيراد، لتضاف 5 ملايين فدان أراض زراعية جديدة عند انتهاء المشروعات الجديدة بالكامل بحلول 2025" [115].

ويشير عبد المحسن سلامة إلى أن "مصر تشهد ثورة غير مسبوقة في قطاع الزراعة منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي مسئولية السلطة، ولأول مرة منذ عهد محمد على يتم وضع استراتيجية لاستصلاح نحو ٤ ملايين فدان بما يوازي نصف المساحة المزروعة تقريبًا من خلال مشروعات الدلتا الجديدة، وتوشكى، والريف المصري.. وغيرها" [116].

وفي افتتاحية للأهرام بعنوان: استقرار الأمن الغذائي؛ تركز على أن "حماية الأمن الغذائي باعتباره جزءاً أساسيًّا من الأمن القومي، ولذلك سعت الدولة للاهتمام بالزراعة والتوسع في زراعة أراض جديدة في الصحراء عبر المشروعات القومية الزراعية العملاقة، مثل مشروع الدلتا الجديدة وتوشكى وشرق العوينات.. وغيرها، وزراعة مليون ونصف مليون فدان في مناطق مختلفة من الجمهورية لإنتاج الغذاء لتلبية احتياجات الأسواق في الداخل والتصدير للأسواق الخارجية أيضاً. وعملت الدولة على توفير المياه للزراعة من خلال ترشيد استهلاك المياه في الزراعة وتحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي. كما توسعت الدولة في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح، خاصة بعد تأثر إمداداته وأسعاره من الخارج بسبب الحرب الروسية الأوكرانية" [117].

وفي افتتاحية أخرى للأهرام تشير الصحيفة إلى "أن مبادرة المشروع القومي لتطوير الريف المصري، «مبادرة حياة كريمة» تجسد اهتمام الدولة بالفلاح وتحسين مستوى معيشته وتوفير كل الخدمات الأساسية له وهو أحد ملامح الجمهورية الجديدة" [118].

وفي سياق متصل يستشهد الكاتب محمد يونس بمبادرة الدولة بتنفيذ بمشروعات كبرى للاستصلاح الزراعي، ومنها استصلاح نصف مليون فدان في سيناء، و1,5 مليون فدان بالريف المصري. ونصف مليون فدان بمشروع محور الضبعة، و300 ألف فدان في منطقة توشكى. وهي مشروعات تؤكد رغبة قوية في تحقيق الأمن الغذائي لمصر، حيث تعادل هذه المساحات الجاري استصلاحها نحو ثلث المساحة المزروعة بالفعل في مصر" [119].

ومن جانبه ركّز الكاتب خالد قنديل على أن الحكومة استثمرت بصورة ملحوظة في الزراعة بتبنِّي عدة مبادرات رئاسية، مثل الريف المصري، والدلتا الجديدة، ومشروع مليون ونصف فدان، وغيرها، من المشاريع التي نُفذت حتى الآن وحدث تطور كبير في القطاع، وتوسعات في المساحات الزراعية مثل الدلتا الجديدة، وتوشكى، وسيناء وغيرها من المشروعات، بينما المحور الثاني، فضلًا عن استكمال تطوير الأراضي الزراعية القديمة بعمل عدة مشروعات، وكذا الاهتمام بإنتاج التقاوي مثل المشروع القومي لإنتاج تقاوى الخضراوات والفاكهة المحلية، وكان هناك مشروع تبطين الترع، ومشروعات الري

الحديث، ليشهد القطاع الزراعي طفرة هائلة بعد أن أعطى له الرئيس السيسي اهتماماً خاصاً وجعل أجهزة الدولة تعمل لخدمة الفلاح المصري الذي وجَّه له الرئيس تحية وتقديراً في يوم عيده رقم 70 لهذا العام" [120].

حلول مقترحة:

اعتمد كتاب صحيفة الأهرام على تقديم بعض الحلول المقترحة لبعض المعوقات التي تواجه الدولة في قضية الأمن الغذائي، ومنها على سبيل المثال: يقترح عادل عبد الصادق تطبيق عملية الزراعة الذكية تعاون الحكومة والقطاع المصرفي والقطاع الخاص والمجتمع المدني في بناء القدرات لشباب الخريجين وصغار وكبار المزارعين حول تطبيقات الزراعة الذكية، وإحداث تغيير ثقافي وتقني وإداري يفتح الباب أمام زيادة الاستثمارات الوطنية" [121].

ومن جانبه يقترح نادر نور الدين في مقال بعنوان: المستقبل للزراعة الرقمية والإقطاعي بأن "الزراعة الرقمية ينبغي تطبيقها على وجه السرعة سواء بتدريب الخبراء المصريين أو باستقدام خبراء أجانب يسهمون في توطين هذه النوعية المتقدمة وينقلون خبراتهم إلى المصريين لتوديع زراعة الفأس والمنجل والشرشرة والبدء في عصر الزراعة الرقمية ووفرة الإنتاج الزراعي" [122].

بينما يقترح أحمد موسى يأن ما تحتاجه مصر في هذه المرحلة الصعبة، هو التكاتف من الجميع والإخلاص، فتأثير الأزمة الروسية- الأوكرانية ومن قبلها كورونا، سيمتد لفترة طويلة قادمة، وسيكون الشهر المقبل ـ أغسطس ـ أعلى مستوى للتضخم، نتيجة للأحداث العالمية، ونقص المعروض من السلع وارتفاع أسعار الطاقة، وبالتالي ترقب موجة ارتفاعات كبيرة للسلع الغذائية، سواء في مصر أو العالم" [123].

وفي مجال البحث العلمي تقترح وفاء صندي لتجاوز الأزمة الراهنة، بأن هناك حاجة لزيادة تمويل عمليات البحث والتطوير والابتكار لزيادة الإنتاجية وتحديث البنية الأساسية الزراعية، وتطوير أنظمة إنتاج الغذاء وزيادة مرونتها من خلال زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، ومجال البحث والتطوير لرفع الإنتاجية وكفاءة استغلال الموارد المتاحة؛ بما يؤدى إلى زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الرئيسة في الدول

وتخفيض معدلات الفقر في المناطق الريفية، فضلًا عن زيادة المساعدات الغذائية المقدمة لأغراض الإغاثة الإنسانية وإحلال السلام في مناطق النزاعات. هناك حاجة، أيضاً، لتغليب الأهداف الحيوية المشتركة على حساب المصالح الفردية للدول" (124).

وفي السياق ذاته يقترح جمال شحاته بأنه يجب علينا التركيز على البحث، وزيادة الاستثمارات في تقنيات الزراعة الجديدة، وتكامل المبادرات المحلية والإقليمية التي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تكاتف الدول والقادة حول العالم للإفادة من التقنيات الناشئة لجعل أنظمتنا الغذائية أكثر استدامة، وشمولًا وفعالية. تحتاج الشركات إلى إلقاء نظرة جديدة على المكان الذي تستثمر فيه أموالها والاشتراك في تعهد «القضاء على الجوع، وتغذية المستقبل». ونقدم هنا أهم 10 أولويات للشركات للمشاركة في علاج هذه الأزمة وأن تصبح مكونًا فاعلًا في هذه المنظومة" (125).

وفي مجال العمل المشترك يقترح الكاتب طارق قطب "العمل بين وزارتي المياه والزراعة لتصميم تركيب محصولي يلتزم به جميع المزارعين، ويتسم بالتركيز على زراعة سلالات مرشدة لاستخدام المياه توفر محاصيل الأمن الغذائي ومكونات التغذية السليمة للمواطن؛ ليعكس ذلك استيعابنا الدرس الذي تعلمناه من تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، بالذات فيما يخص شح محاصيل القمح والذرة والزيوت وأيضاً الأسمدة، تصميم شبكات للري بالتنقيط للحيازات الصغيرة أسوة بالحيازات الكبيرة، ولكن بتصرف ليتم فيها تركيب المنقطات على خراطيم وليس مواسير لتكون سهلة التحريك والتحكم، وترفع مياه الري من المساقي أو ترع التوزيع باستخدام الطاقة الشمسية" (126).

إطار برامج الحماية التى تتبناها الدولة:

استشهد كُتاب الرأي ببرامج الحماية التي تتبناها الدولة للتخفيف ومعالجة الآثار السلبية للقضايا المتعلقة بالأمن الغذائي، وفي هذا الصدد تشير إحدى افتتاحيات الأهرام بعنوان: "توافر السلع في الأسواق" إلى الجهود المبذولة من قبل الدولة لتوفير السلع الاستراتيجية والأساسية للمواطن البسيط بأن "تبذل الدولة ومؤسساتها المختلفة جهوداً كبيرة ومتواصلة لضمان توافر السلع والمنتجات في الأسواق لتلبية متطلبات واحتياجات المواطنين بالكميات والأسعار المناسبة خاصة في شهر رمضان الكريم. وترتكز استراتيجية

الدولة على عدة مستويات. أولها: زيادة عدد المنافذ الحكومية والتموينية في كافة أرجاء الجمهورية لتوفير كل أنواع السلع والمنتجات للمواطنين بسهولة وبأسعار مناسبة لدخول المواطنين. وثانيها: التخطيط المستمر لتأمين المخزون الاستراتيجي لجميع السلع الغذائية الأساسية خاصة القمح، والأرز، والسكر، والزيت، واللحوم، والدواجن، والأسماك، وعدم وجود أية مشكلة في توفير تلك السلع للمواطنين" [127].

وفي افتتاحية أخرى للأهرام تشير الصحيفة إلى قرارات الحكومة التي اتخذتها لتخفيف العبء وتعزيز مظلة الحماية الاجتماعية بأن "الحكومة اتخذت عدة قرارات، ومنها ضم 450 ألف أسرة جديدة إلى برنامج "تكافل وكرامة"، وتمويل زيادة 13 في المائة في قيمة المعاشات بدءاً من أول أبريل الماضي، وزيادة العلاوات الدورية والخاصة للعاملين بالدولة، فضلًا عن الحافز الإضافي الشهري، بما يؤدي إلى تعزيز مظلة الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تأثراً بالأوضاع المضطربة على المستوى العالمي. ويتوازى مع ذلك تعظيم مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، باعتباره "قاطرة التنمية" بالبلاد؛ حيث أعلنت الحكومة عن برنامج يستهدف مشاركة القطاع الخاص في الأصول المملوكة للدولة بمستهدف 10 مليارات دولار سنوياً لمدة أربع سنوات بما يؤدي إلى زيادة فرص العمل، وخاصة للشباب، واستدامة المؤشرات الإيجابية للأداء الاقتصادي" [128].

ويعتبر خالد قنديل بأن "الحكومة اتخذت إجراءات أكثر حزماً لتأمين المخزون من السلع الاستراتيجية والاحتياجات من السلع الغذائية، وقد افتتح الرئيس، في مايو الماضي مشروع مستقبل مصر للإنتاج الزراعي، لتوفير منتجات زراعية ذات جودة عالية بأسعار مناسبة للمواطنين وتصدير الفائض، وذلك لخفض فاتورة الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي، فضلًا عن التوسع في السعات التخزينية وذلك بإنشاء وتطوير الصوامع؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة السعات التخزينية لتصل إلى 5.5 مليون طن، وركَّزت خطة الدولة على زيادة الإنتاج من المحاصيل الاستراتيجية والتوسع في استنباط أصناف وهجن محصولية عالية الإنتاجية، وزادت إنتاجية القمح المصري، توازياً مع وجود مشروعات عملاقة في الثروة السمكية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواجن، وتنفيذ مشروع المليون

رأس ماشية، والمشروع القومي للبذور، ومشروع إنشاء 100 ألف صوبة زراعية، ومشروع الدلتا الجديدة" [129].

ومن جانبه يستشهد الكاتب عبد المحسن سلامة بقرارات الحكومة التي أصدرتها لترشيد الإنفاق؛ حيث "أصدرت الحكومة عدة قرارات مهمة، لترشيد الإنفاق الحكومي، وإعادة توجيهه للمسارات الضرورية، في إطار الجهود المبذولة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتخفيف تأثيراتها السلبية على الاقتصاد المصري"[130].

2- مسارات البرهنة غير المنطقية:

من خلال تناول الخطاب الصحفي بصحفية الأهرام يلاحظ بأنه تم توظيف العديد من مسارات البرهنة غير المنطقية، مثل:

هجوم على السياسات والاستراتيجيات وتأثيراتها السلبية:

شنَّ بعض كتاب الأهرام هجوماً على بعض السياسات والاستراتيجيات وتأثيراتها السلبية على قضية الأمن الغذائي، وفي هذا الصدد يشير الكاتب جمال الشاعر إلى عدم توحيد الزراعة من قبل الفلاحين، وأن "كل فلاح حالياً يزرع اللى على مزاجه.. تحرير الدورة الزراعية كان قراراً كارثيًّا بكل معنى الكلمة.. صحيح أن لدينا حالياً تحت الاستصلاح ٢ مليون فدان.. ولكن تكلفة استصلاح الفدان ٣٠٠ ألف جنيه.. وليست بجودة الأراضي التي تم تجريفها سابقًا للأسف.. وقد أعجبتني توصية الخبير الزراعي د. نادر نور الدين بأهمية وضع قوانين للزراعة تقتضي بأن يترك المستثمرون الأجانب في مجال الزراعة نصف إنتاجهم للبيع المحلي كنوع من التأمين لاحتياجاتنا.. زراعة اللب والبرسيم الحجازي كذلك يجب أن تتقلص تماماً.. لأنها تشرب مياهاً كثيرة.. وأن يتوقف مؤقتًا تصدير العدس والفول والمكرونة" [131].

بينما يشن الكاتب فاروق جويدة هجوماً على فكرة سياسة الزراعة الخارجية، وأنها تعتبر مكلفة خاصة في ظل ارتفاع العملة الصعبة؛ حيث يقول "يصيبني الحزن كلما قرأت عن اقتراحات بتحقيق الاحتياجات الغذائية لمصرنا الحبيبة، من خلال ممارسة الزراعة في دول أخرى، لأن الاعتماد على الاستيراد يكلف خزانة الدولة مبالغ هائلة بالعملات الصعبة نظير استيراد الغذاء؛ مما يؤثر بدوره سلباً على استيراد مكونات الإنتاج، ويقلل بذلك من قيمة العملة المحلية" [132].

ومن جانب استغرب الكاتب عبد المحسن سلامة من طول الفترة الزمنية والعقبات أمام المستثمرين أي استخراج التراخيص الخاصة بالمشروعات الزراعية، متسائلًا: "هل من المعقول أن يستغرق ترخيص منشأة صناعية ٦٤٨ يوم عمل من أجل الحصول على الرخصة؟!..تخيلوا رقم ٦٤٨ يوم عمل!، أي أنه يعني أكثر من سنتين بالإجازات الرسمية المقررة، وطوال هذه المدة «يدوخ» المستثمر بين المكاتب في سبيل الفوز بالرخصة الموعودة، وفي معظم الأحيان يفشل في تحقيق هدفه المشروع نتيجة الإجراءات «البيروقراطية»، والفساد في إدارات التراخيص، ليضطر بعد كل ذلك إلى العمل دون رخصة" [133].

ويركز سيد علي على جشع التجار وسياستهم في رفع الأسعار بدون مبررات: "الغريب أن الحكومة لم ترفع سعر أي سلعة أو خدمة، ويتم الصرف على بطاقات التموين بنفس الأسعار المعلنة خلال الأشهر الماضية، لكن بعض التجار رفعوا أسعار أغلب المنتجات، خاصة الغذائية، مع العلم بأنها كانت مخزنة وتم شراؤها بالأسعار القديمة، إلا أن أغلبهم ينظر للموضوع بمنطق مختلف، فيبيع بالأسعار الجديدة، لتصبح مكاسبه مضاعفة، بل واتجه بعضهم إلى تخزين السلع والمنتجات في انتظار المزيد من الارتفاعات خلال الفترة المقبلة، وهذا يمثل خطورة بالغة على الأسواق، ويفسد فلسفة قانون العرض والطلب من خلال سلسلة احتكارات جشعة، هدفها مكاسب غير محدودة لبعض التجار" [134].

غياب دور الرقابة:

هاجم بعض كُتاب الأهرام أنه في ظل ارتفاع الأسعار وسعي الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي إلا أن دور الدولة في الرقابة ما زال غير مكتمل، وفي هذا الصدد يشير عبد المحسن سلامة في مقاله بعنوان: "أسعار الغذاء إلى أين؟" بأنه "صحيح أن الاستيراد يأخذ بعض الوقت، لكن يجب أن تكون هناك رقابة على أسعار المنتجات، وعدم الاستمرار في المغالاة في هامش الربح.. وقدر أهمية تحقيق هذه الاستراتيجية القومية في الغذاء والصحة والأسعار ورعاية الكبار إلا أن التصريحات غاب عنها إيضاح كيف ستتحقق وضمانات نجاحها ووصولها إلى جميع مستحقيها ونوعية وخبرات المسئولين والخبراء القادرين على تحقيقها، وتحويلها إلى واقع يعيشه المصريون ويخفف عنهم ما يعانونه من أعباء في هذه

المجالات الأخطر في حياتهم، فمن أهم أسباب مشاكلنا عدم اختيار المسؤول الكفء المناسب وصاحب الخبرة والقدرة على القرار الصحيح والتنفيذ الحاسم؟! وماذا سيفعل المواطنون حتى الوصول إلى العام المستهدف 2030، وقد اعترف الوزير في كلمته بالأضرار والآثار الكارثية التي ترتبت على الأحوال الغذائية والصحية في العالم نتيجة فيروس كورونا والحرب الروسية- الأوكرانية، وأدت إلى مضاعفة الملايين الذين يعانون من أزمات الغذاء في العالم، وينضم إلى هذه الأسباب أزماتنا الصحية والغذائية الداخلية واستيراد 70 أو 80% مما نحتاجه من مواد غذائية أساسية، وارتفاع أسعار الدواء دون ضابط، وارتفاع أسعار الأطباء والعلاج حتى في مستشفيات الدولة، وهو أن ما يلاقيه المريض في العلاج على نفقة الدولة أو ما تم من أنظمة التأمين الصحي تتراجع معها قيمة وقدر ما تستطيع سداده المعاشات" [135].

وفي مقال بعنوان: "مواجهة جشع التجار" يذهب فيه إلى أنه "يبقى ضرورة فرض رقابة مشددة على التجار لمواجهة أي مظاهر لإخفاء السلع طمعًا في زيادة أسعارها، خاصة في هذه الظروف، وحسنًا فعلت الدولة في تحديد أسعار الأرز، وتبذل الحكومة جهودها لضبط أي محاولات لحجب السلع عن منافذ البيع، أو المغالاة في أسعارها" [136].

سمات دور القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي لصحيفة الأهرام:

تشير نتائج خطاب صحيفة الأهرام إلى تناول القوى الفاعلة الرئيسة وترتيبها حسب أهميتها، حيث ركَّزت الصحيفة على "المسئولين الحكوميين" كأهم القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي بقضية الأمن الغذائي وبفارق كبير عن تركيزها عن القوى الأخرى، حيث جاء التركيز عليها بنسبة 82% من خلال استشهاد كتاب مواد الرأي بالصحيفة بتصريحات وقرارات رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء بالصحيفة وبعض الوزرات خاصة وزارة التموين، والزراعة، والصحة، والتجارة، والتضامن الاجتماعي، والمالية، ثم المنظمات والهيئات الدولية، ثم الفلاح المصري الذي اعتبره العديد من الكتاب بأنه أساس النهضة الزراعية والعمود الفقري في تحقيق الأمن الغذائي، ومنها على سبيل المثال يشير الكاتب عبد العظيم الباسل في مقال "الكرة في ملعب الفلاح" إلى "التوجيهات الرئاسية الصادرة من الرئيس عبد الفتاح السيسي، بداية ملحوظة لدعم الفلاح ورفع أسعار المحاصيل

الاستراتيجية قياساً بأسعارها العالمية وصولًا للاكتفاء الذاتي الذي يمثل نقصها أزمة استيرادية كبيرة؛ على غرار ما حدث في الحرب الروسية الأوكرانية" [137].

وفي سياق متصل يشير عبد المحسن سلامة إلى "توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي التي كانت حاسمة، وواضحة في هذا المجال؛ حينما طالب بتعميم «الرخصة الذهبية»، وكذلك عدم الاتجاه إلى إغلاق المنشآت القائمة، وتقنين أوضاعها" [138].

وفي إحدى افتتاحيات الأهرام تشير إلى أنه "في ضوء ذلك، يأتي توجيه الرئيس عبد الفتاح السيسي أمس الأول، خلال اجتماعه برئيس الوزراء وعدد من الوزراء والمسئولين العسكريين والمدنيين، بتوفير أقصى درجات الدعم لقطاع الزراعة والمزارعين، ومواصلة تطوير منظومة الزراعات التعاقدية" [139].

أما عن المنظمات والهيئات الدولية فنجد الكاتبة وفاء صندي تذهب إلى تصريحات "صندوق النقد الدولي بأن الحرب في أوكرانيا تعني الجوع في أفريقيا، وقالت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إنها تخشى أن يعاني ما بين 8 و13 مليون شخص إضافي نقص التغذية في العالم إذا استمرت الحرب" [140].

وفي مقال بعنوان أزمة الغذاء ومنظمة التجارة العالمية لنبيل السجيني يذهب فيه إلى أنه "تتوقع منظمة الأغذية والزراعة هذا العام أن يواجه نحو 181 مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأجزاء من آسيا أزمة غذائية، خاصة في الصومال وليبيا ولبنان والسودان، في ظل ضعف محصول القمح عالمياً. بسبب الجفاف وارتفاع تكاليف الوقود والأسمدة. يأتي ذلك مع تعثر المفاوضات بشأن ممرات آمنة لإخراج الحبوب من موانئ أوكرانيا المطلة على البحر" [141].

أما بالنسبة للفلاح فقد وصف الكاتب خالد قنديل بأن "الفلاحون هم الجيش الأخضر الذي دائماً ما يؤمِّن هذا الجانب الحيوي من الحياة مستفيداً من جهود الدولة الرائدة في هذا السياق" [142].

وتشير إحدى افتتاحيات الأهرام بأن "الدروس المستفادة من الأزمة، إلى أن قطاع الزراعة والمزارعين يقف على رأس القطاعات التي تمثل أولوية للدولة" [143].

كما يوصف الكاتب أسامة سرايا قوة الفلاح المصري عندما نوفر له الإمكانيات وذلك "عندما وجهت الحكومة بتشجيع المزارعين المحليين لتوفير الأقماح بعيداً عن الاستيراد، وأعطت الفلاح جزءاً من حقه (سعراً مجزياً)- تدفق القمح المصري ذو الجودة العالية إلى الصوامع، وإذا كنا نزرع ٣,٦ مليون فدان، فإنها إذا توافرت لها سبل الرعاية، والإرشاد الزراعي من الممكن أن تنتج ١٠ ملايين طن، واستهلاكنا (مع الهدر الواسع، وغير الاقتصادي، وأكل الحيوانات والطيور) للقمح لا يتجاوز ١٥مليونا، أي أن تسهيل زراعة القمح لصغار المزارعين، وإحياء مشروعي توشكى والدلتا الجديدة- سيؤديان إلى زراعة ٤٠٠ ألف فدان" (144).

الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في الخطاب الصحفي لصحيفة الأهرام:

يتضح من نتائج تحليل خطاب صحيفة الأهرام أن سمات دور القوى الفاعلة والتصورات المنسوبة جاءت في مجملها "إيجابية" بنسبة 100%، ففي إحدى افتتاحيات الأهرام برزت الصحيفة توجيهات رئيس الجمهورية لتعزيز الاستقرار في الأمن الغذائي المصري والأفريقي والعالمي، إضافة إلى المسئولين الرسميين الدوليين؛ حيث ذكرت الصحفية حرص"الرئيس السيسي دائماً على المتابعة الدورية للمشروعات والإنجازات التي تتحقق في سيناء، وتوجيهاته بمواصلة جهود تنفيذ المخطط العام للتنمية الشاملة في سيناء" (145).

وفي مقال بعنوان "مصر.. مواقف «محترمة»" يشير الكاتب هاني عسل إلى أن "موقف مصر نبَّه العالم مجدداً إلى أن الأزمة الحالية تمس العالم بأسره، وتؤثر على اقتصاداته سلباً، وبخاصة الدول النامية، ومن بينها مصر، فهذه الدول، التي تتحدث مصر بلسانها، هي الأكثر تأثراً على صعيد الأمن الغذائي وأمن الطاقة" (146).

بينما يثني الكاتب عبد المحسن سلامة على دور مصر بأنه "سوف يسجل التاريخ أن مصر صاحبة الحضارة العظيمة، والعريقة والممتدة عبر أكثر من 7 آلاف عام، قامت بدورها وتصدت بشجاعة لتلك الكارثة البيئية التي تهدد كوكب الأرض" (147).

وفي السياق ذاته أثنى الكاتب عبد الرؤوف خليفة بانتفاضة مجلس النواب "وقد انتفض مجلس النواب قبل أيام يحاسب وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور علي المصيلحي" (148).

ثانيا: خطاب صحيفة الوطن:

مرَّ خطاب الوطن بقضتين في تناوله لقضايا الأمن الغذائي المصري، حيث تناولت كل قضية فترة من فترات القضية، أنتج فيها الكُتاب أطروحات متنوعة ومتعددة تتوافق تبعًا لكل قضية من هذه القضايا، حيث جاءت قضية السعي نحو تحقيق الأمن الغذائي المصري بالمرتبة الأولى، ثم قضية ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة بالمرتبة الثانية.

أطروحات القضية الاولى في خطاب صحيفة الوطن

السعى نحو تحقيق الأمن الغذائى المصري

شغلت القضية الأولى حيزًا كبيرًا من كُتاب صحيفة الوطن، وقد ظهرت خلال هذه المرحلة مجموعة من الأطروحات قدَّمها كُتاب صحيفة الوطن، ويمكن تناول هذه الأطروحات على النحو التالي:

1- **أطروحة السياسات الزراعية على تحقيق الأمن الغذائى:**

ركَّز الكُتاب في صحيفة الوطن في هذه الأطروحة على السياسات الزراعية التي يجب على الدولة توفيرها لتحقيق الأمن الغذائي المصري، والتي تتجسد في حزمة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة لتحقيق أهداف محددة تتضمنها تحقيق الاكتفاء الذاتي، وفي هذا الصدد يشير محمود البرغوثي بأنه "لا يخفى على أحد أن الأزمة الأكبر حاليًا تتجسّد في توفير مدخلات صناعة الغذاء بالإمكانات الذاتية المتاحة، وإمكاناتنا المتاحة جيدة، شرط استثمارها الاستثمار الأمثل، ومن ذلك: توفير مجفّفات لمحصول الذرة في الدلتا، وزيادة عدد الصوامع المعدنية العملاقة لاستيعاب أكبر قدر ممكن من محصول مجموعة الحبوب الأساسية" (149).

كما ذكر الكاتب بأن "أمام البنك الزراعي المصري محطات عديدة أكثر وعورة في مسيرته التي بلغت 90 عامًا، وأكثر، حيث لم تكن قافلته تحمل أكثر من مليون جنيه، تستهدف خدمة أقل من 10 آلاف مزارع عام 1931، لكنها- أي القافلة- تحمل على عاتقها اليوم في 2021، مسئولية إدارة أصول عملاقة، واستثمار نحو 73.5مليار جنيه

ودائع، والتخطيط لنحو 50 مليون مزارع ومربي ماشية، أي كتيبة خضراء عملاقة، لا تعمل إلا في مجال إنتاج الغذاء وخامات النماء" (150).

2- أطروحة تنمية الريف وانعكاساتها على تحقيق الأمن الغذائي:

دعا كُتاب الوطن إلى ضرورة تنمية الريف المصري والاهتمام به؛ حيث إنه الأنسب في معالجة قضية الأمن الغذائي المصري، وفي هذا السياق طالب محمود البرغوثي في مقال بعنوان: زراعات مستقبل مصر، بأن "الاهتمام بتدعيم الطرق الزراعية البينية في الأراضي الزراعية القديمة، وصيانة الطرق الرئيسة داخل المناطق الزراعية الصحراوية، مثلما حدث في تبطين الترع، وتسهيل إقامة مشاريع الإنتاج الحيواني في الأراضي الزراعية، وعدم الارتكاز إلى أن هذه المشاريع يراد بها التنوير وبناء المساكن، وذلك لإعادة روح وحياة القرية المنتجة عمليًّا لا نظريًّا" (151).

وفي مقال بعنوان "البنك الزراعي المصري" أثنى الكاتب عن المبادرة التي طرحها البنك، حيث "أعلن دون جلبة أوائل 2021، مبادرة فتح "باب رزق"، ليستهدف ملايين الأسر الفقيرة في أطراف القرى والنجوع، سواء المتاخمة للقاهرة الكبرى، أو المتناثرة في واحات الصحاري والقفور، وهي مبادرات لم يتجاسر عليها بنك من البنوك الكبرى، حتى أكثرهم وطنية الذي زاد التصاق البنوك الكبرى، حتى أكثرهم وطنية الذي زاد التصاقًا بالطبقات المتوسطة والصغيرة، منذ إعلانه قبل نحو 3 أعوام عن "عودة طلعت حرب" (152).

3- أطروحة كفاءة البحوث الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي:

رأى كُتاب الوطن ضرورة الاهتمام البحوث العلمية في مجال الزراعة وضرورة تطبيقها، حيث تدفع هذه البحوث الدولة إلى تحقيق الأمن الغذائي المصري؛ حيث ذكر محمود البرغوثي في مقالة بعنوان: "الحل في "كنز العلماء" بأنه "لن أركز هنا إلا على كتيبة المراكز البحثية التابعة لوزارات: الزراعة، التعليم العالي، التخطيط، الصحة، وما بينها من ترابط علمي ومالي، وما يجمعها من بروتوكولات تمويل، ورعاية بحثية، وعلمية وتطبيقية وزارة الزراعة وحدها تملك المعمل المركزي للمبيدات، ومعه معهد بحوث وقاية النباتات، ومعهد بحوث أمراض النباتات، وهي سلسلة بحثية علمية تجريبية تدور في فلك تأمين حاجة مصر من مبيدات مكافحة آفات النباتات، التي تبلغ حجم تجارتها في مصر

نحو 7 مليارات جنيه، تعادل 10 آلاف طن مادة فعالة، 70□ منها مستوردة، وندفع مقابلها للهند والصين. وغيرهما نحو 250 مليون دولار سنوياً" [153].

كما رأى الكاتب بأن "استثمار مخرجات ونتائج بحوث علمائنا في مركز البحوث الزراعية، وأكاديمية البحث العلمي، والجامعات، وهيئة الطاقة النووية، وغيرها من الجهات ذات العلاقة بالبحث والتطوير، من أجل النهوض بالأمن الغذائي الإنساني" [154].

4- **أطروحة آفاق التوسع الأفقي في الإنتاج:**

أظهر بعض الكُتاب ضرورة التوسع في الإنتاج ورفع إنتاجية المحاصيل الزراعية وخاصة المحاصيل الاستراتيجية، حيث يرى الكاتب محمود البرغوثي أن "التوسع الأفقي ضرورة وفرض على الدولة؛ لمواجهة الزيادة السكانية، والاستجابة لمتغيرات الطلب على الغذاء، لكن التحديات المائية، والأزمة الاقتصادية العالمية تجعل "مستقبل مصر" الزراعي مرهوناً بتحقيق الأمثل والأسرع والأضمن وهو رفع إنتاجية المتاح، بما يحقق ما يزيد على إنتاج 3 ملايين فدان مستصلحة جديدة، يمكن خزنها للأجيال اللاحقة، وأن صيانة التربة القديمة (نحو 6 ملايين فدان) تعني الاهتمام بشبكات الصرف القائمة، وتطهير مجاريها، خاصة مشاريع الصرف المغطى التي عمّها الإهمال، أصبحت مثل أدوات جراحية منسية في بطن مريض خضع لجراحة" [155].

كما دعاء الكاتب إلى ضرورة الإنتاج المحلي، حيث ذكر أن "الفرق بين الاستيراد والإنتاج المحلي لم يعد في حاجة إلى تذكير أو ترغيب، لكن الأخير أصبح فرض عين وإجباراً على كل الدول في ظل ظروف الحرب، والتغيرات المناخية، حيث بدأت كل الدول حشد طاقاتها واختبار قدراتها على إنتاج احتياجاتها ذاتياً، وعدم التصدير قبل الوفاء بالتزامات شعوبها" [156].

5- **أطروحة التعاون المصري مع الدول الخارجية لتحقيق الأمن الغذائي**

وتظهر هذه الأطروحة واضحة عند محمود البرغوثي "ما الذي يمنع الاستعانة بشركات إنجليزية وأوروبية لعقد بروتوكولات مع معامل مصر المركزية الخاصة بتحليل متبقيات المبيدات في الأغذية، لتخرج شهادة التحليل للصادرات معتمدة بخاتمين "المصري والأوروبي أو الإنجليزي"، حيث ثبت أن أختام هذه الشركات تمثل مفاتيح الثقة للصادرات في جميع منافذ دول العالم؟" [157].

ويؤكد هذا أحمد عبد الظاهر أن "الأمر إذن خطير، وعلى المجتمع الدولي بأسره، وعلى الدول الكبرى على وجه الخصوص، أن تبادر دونما تأخير إلى المواجهة الجادة، قبل أن يفوت الأوان" (158).

أطروحات القضية الثانية في خطاب الوطن:

مرحلة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار:

بدأت هذه المرحلة في خطاب صحيفة الوطن بعد الحرب الروسية الأوكرانية بعدما تسببت في رفع أسعار الغذاء والطاقة، وزيادة طلب الدول على توفير الاحتجاجات الغذائية، وقد اتفق كُتاب الوطن جميعهم في هذه المرحلة على ضرورة ضبط الأسعار وعدم احتكارها من قبل التجار، وضرورة تدخل الدولة وممارسة دور الرقابة، وأشادوا في الوقت نفسه بالسياسات التي تتبناها الدولة لتوفير الاحتياجات الرئيسة من السلع الغذائية، ويمكن تناول هذه الأطروحات بالتفصيل على النحو التالي:

1- **أطروحة ارتفاع الأسعار نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية:**

وقد كانت هذه الأطروحة أكثر شيوعاً في خطاب الوطن، حيث ذكر العديد من كُتاب الصحيفة إلى أن "العالم يعيش حالياً في رعب بسبب الاعتداء الروسي على أوكرانيا والحرب الدائرة بينهما، التي تسببت في رفع أسعار الوقود والغذاء وارتباك حركة الملاحة والتجارة الدولية" (159).

ويؤكد هذا الطرح أحمد عبد الظاهر "فقد أفرزت الأزمة الروسية الأوكرانية أهمية حماية الأمن القومي الغذائي، وضرورة الاهتمام بالزراعة، حتى لا يتم الاعتماد على الاستيراد في توفير السلع الأساسية، مثل القمح والأرز وغيرهما من المواد الغذائية الأساسية" (160).

وفي السياق ذاته يؤكد محمود البرغوثي أن "لا أحد في مصر بعيد عن مجريات الأحداث والأزمات الطاحنة التي أفرزتها حرب روسيا على أوكرانيا، ومن سلبياتها على مصر والمصريين عدم القدرة على تأمين احتياجاتنا من الذرة، والقمح، وزيت الطعام، وغيرها من مستلزمات إنتاج الغذاء، حتى بلغ سعر طن نوع من السماد الفوسفاتى 72 ألف جنيه، بعد أن بلغ ذروته في الوقت ذاته من العام الماضي عند 18 ألف جنيه"(161).

2- **أطروحة التغيرات المناخية وتأثيرها على الأمن الغذائى:**

ركَّز الكُتاب في الوطن على التغييرات المناخية وتأثيرها على الأمن الغذائي، وفي هذا الصدد يشير أحمد إبراهيم، إلى أنه "من المتوقع أن يشهد العالم كله سنوات أكثر صعوبة قادمة بسبب التغيرات المناخية وارتفاع أسعار الطاقة، كل هذا سوف يؤدي إلى نقص في الغذاء وارتفاع أسعاره" (162).

ومن جانبه ذكر أحمد عبد الظاهر أن "التغيرات المناخية تهدد الأمن الغذائي المصري، إذ تؤكد دراسات علمية أن الارتفاع والانخفاض في درجات الحرارة، وانخفاض نسب توافر المياه، وهطول الأمطار المتوقعة نتيجة التغيرات المناخية، سوف تقلل من صافي الإنتاجية للمحاصيل الزراعية، وسوف تتسبب في زيادة الآفات وأمراض النبات. وهذه الآثار ليست قاصرة على مصر وحدها، وإنما تمتد إلى دول العالم أجمع، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى" (163).

3- **أطروحة استغلال السلع واحتكارها:**

دعا كُتاب صحيفة الوطن إلى ضرورة السيطرة على التضخم وسرعة الحل وعدم استغلال السلع واحتكارها من قبل التجار، حيث تشير الكاتبة لينا مظلوم إلى أن "حالة التغول والجشع التي اجتاحت غالبية التجار تجيز للحكومة التدخل الصارم ضدهم بعدما أصبحت هذه الفئة- المفترض أنها جزء من الشعب- هي الطرف الذي تحول تجاهه الغضب الشعبي بأصابع الاتهام" (164).

ويؤكد هذا الطرح لؤي الخطيب بأن "الجنين في بطن أمه إذا تابع الأخبار خلال الشهور الماضية، سيفهم بسهولة أن هناك أزمة عالمية، وأن هذه الأزمة تؤثر على مصر.. هذه ليست معلومات جديدة، لكنها تؤكد أن الحكومات معرضة لتداعيات هذه الأزمة، على شكل مشكلات وأزمات داخلية، ويكون معيار الكفاءة في سرعة وفاعلية الحل، وليس في منع كل المشكلات. خلال الفترة الماضية، عانى المصريون ارتفاع في أسعار الدواجن. بدأت المشكلة ضمن أزمة تكدس البضائع في الموانئ، حيث تأخرت الإفراجات عن الأعلاف مما رفع أسعارها، هذا فضلًا عن تحرك سعر الصرف، وهو ما انعكس سلبًا على ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج" (165).

وفي سياق الاحتكارات يرى الكاتب محمود البرغوثي أن "سماسرة الدواجن وتجار البيض فقد استمرأوا الممارسات الاحتكارية يوميًّا" (166).

الأطر المرجعية في خطاب الوطن:

أولًا: أطر الإحصائيات العامة:

جاء إطار الاحصائيات العامة في مقدمة الأطر التي اعتمد عليها خطاب صحيفة الوطن في معالجته لقضايا الأمن الغذائي المصري، واستدعى خطاب الجريدة هذا الإطار في سياق معالجته للجوانب المتعلقة بالقضايا المؤثرة في قضايا الأمن الغائي، ولهذا ظهرت بشكلٍ كبير.

وتأسيسًا على ذلك فقد أشار الكاتب محمود البرغوثي خلال معالجته لقصة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة معتمدًا في ذلك على إحصائيات خاصة بالإنتاج المصري من القطن المصري ومساهمته في إنتاج زيت الطعام كانت مصر تنتج 12 مليون قنطار من القطن، أي نحو 76 ألف طن "زهر"، كانت تستخرج منها نحو 5.41 ألف طن من البذور، تتحول بعد العصر إلى نحو 12500 طن زيت، ونحو 29 ألف طن كسبة علف، في الوقت الذي كانت فيه هذه المخرجات الجانبية تسد نسبة جيدة من زيت الطعام، ونسبة مضية من علف مواشي التسمين والحليب" (167).

أما أحمد رفعت فيستعين بالإحصائيات كإطار مرجعي ليبرهن على إجمالي المساحات المزروعة خلال الأعوام القليلة الماضية حيث "بلغ إجمالي المساحة المزروعة من محصول القمح على مستوى الجمهورية هذا العام ٣ ملايين و٦٥٩ ألف فدان تقريبًا، ليكون من المتوقع أن يبلغ إجمالي إنتاجية المحصول هذا الموسم نحو ١٠ ملايين طن!..المحاصيل الأربعة الأساسية التي يتطلع إليها ويتابع أخبارها المصريون هي القمح والأرز والبطاطس والطماطم، في حين تشكل ظروف وخطط خاصة حجم ومساحة محصول القطن، المحصول القومي الأول، لظروف ارتباطه بصناعة مهمة، وسيكون له حديث مستقل.. ومثلًا.. كانت مساحة محصول القمح عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ هي ٣.٤ مليون فدان، مقابل ٣.١ مليون فدان عام ٢٠١٩/٢٠١٨، بزيادة بلغت نسبتها ٨.٥□، وبلغت كمية الإنتاج ٩.١ مليون طن عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل ٨.٦ مليون طن عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ورؤية زراعة القمح للعام القادم تخطط لزيادة المساحة وبالتالي الإنتاج الكلي!" (168).

وفي إطار الإحصائيات العامة يركز لؤي الخطيب على أزمة الدولات التي تم الإفراج عنها، فيشير بأنه "يضاف هذا الرقم إلى ما يزيد على 8 مليارات دولار تم الإفراج عنها خلال شهر و10 أيام منذ بداية ديسمبر. يضاف الرقمان السابقان إلى 5.2 مليار دولار من الالتزامات الخارجية التي دفعتها مصر خلال نوفمبر وديسمبر" (169).

ثانيا: الإطار التاريخى:

استند خطاب الوطن إلى أطر تاريخية قليلة في معالجته لقضايا الأمن الغذائي، وقد ظهرت الأطر التاريخية واضحة في مقال محمود البرغوثي بعنوان: روشتة لإنعاش معرض صحاري الدولي، يذهب إلى أن "المعرض وُلِد مصريًّا داخل قاعة صغيرة في أحد فنادق مصر عام 1987، وأصبح «براند»، استحق دخول خريطة المعارض الدولية عالميًّا، بجهود المصري أيمن زكريا نيل، الذي لم تكن له علاقة بالزراعة، إلا حبه للخضرة والماء والوجه الحسن لمصر" (170).

وفي مقال خديجة حمودة أن "من أجمل الوقائع التي لعب فيها العيش دور البطولة القومية والاجتماعية ما حدث في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر أثناء جولة له بالقطار في الصعيد، وكان يتوقف في المحطات لمصافحة أهل القرى الذين جاءوا لرؤيته، فعندما توقف بالقطار قبل أسوان رأى أحد أهلها يحاول الوصول لمصافحته والحديث معه إلا أنه فشل وعندما تحرك القطار ألقى الرجل بمنديله المحلاوي الذي اعتادوا الاحتفاظ به وأخذه للعمل إلى الرئيس الذي فتحه ووجد فيه وجبة الرجل المكونة من (رغيف من خبز البتاو وبصلة)، ففهم الرسالة وقال له بصوت عالٍ ليسمعه أثناء حركة القطار (الرسالة وصلت يا بويا)، وبمجرد وصوله لأسوان أصدر قانون عمال التراحيل ورفع الحد الأدنى والأقصى للأجور، وفي خطابه أمام جماهير أسوان قال (أحب أقول إن الرسالة وصلتني وإننا قررنا زيادة أجر عمال التراحيل)، كما تقرر تطبيق نظام التأمين الاجتماعي والصحي عليهم لأول مرة في مصر. وهكذا كان العيش هو البطل في هذه الواقعة وسيظل دائما له كل الحب والاحترام" (171).

ويستدعي محمود البرغوثي غرض إنشاء البنك الزراعي قائلًا بأن "البنك الزراعي المصري أنشئ بغرض تسليفي بحت بمرسوم ملكي عام 1931، باسم "بنك التسليف"،

حيث كان يقر عملاؤه بسداد فوائد عادية شرعية، بضمان زروع أراضيهم وضروع مواشيهم، وتحول عبر 90 عاماً إلى بنك اقتصادي يملك ما يزيد على 1210 فروع في القرى والمدن والنجوع، فمن أين له ذلك؟ مليون جنيه، كان رأس مال البنك يوم مولده قبل 90 عاماً، ونمت أصوله وأمواله حتى زادت محفظته الائتمانية على 44.5 مليار جنيه" (172).

الإطار الديني:

ظهر الإطار الديني في مقال واحد فقط وهو عندما استشهد الكاتب رزق عبد المنعم بتجارة النبي وصدق "لقد عمل النبي- عليه الصلاة والسلام- بالتجارة قبل بعثته المباركة" (173).

مسارات البرهنة في الخطاب الصحفي لصحيفة الوطن:

تشير نتائج تحليل خطاب مواد الرأي بصحيفة الوطن عينة الدراسة إلى اعتمادها على مسارات البرهنة المنطقية بنسبة 76.4%، وبفارقٍ كبيرٍ عن مسارات البرهنة غير المنطقية بنسبة 23.6% التي تناولت السياسات التي تتبناها الدولة في قضايا الأمن الغذائي؛ مما يعكس تمسك كُتَاب مواد الرأي بالموضوعية والدقة عند تناول موضوع الدراسة؛ وطرح آرائهم وأفكارهم بحيادية وشفافية بدرجةٍ كبيرة.

1- **مسارات البرهنة المنطقية:**

توضح نتائج الدراسة وجود فروق في ترتيب مسارات البرهنة المنطقية التي اعتمدت عليها صحيفة الدراسة عند تناولها قضايا الأمن الغذائي، حث اعتمد كُتاب مواد الرأي بدرجة أكبر على إطار تقديم الحلول بنسبة 34%، ثم برامج الحماية التي تبنتاها الدولة بنسبة 12.7%، ثم الاستشهاد والأدلة والبراهين بنسبة 8%.

الحلول المقترحة:

اعتمد كتاب صحيفة الوطن على تقديم الحلول الخاصة بقضية الأمن الغذائي، حيث قدَّم الكاتب "أحمد إبراهيم" بأن الحل يكون "في إطار مبادرة «حياة كريمة» بتخصيص أراضٍ بالقرى للتصنيع الزراعي والسماح بإقامة مزارع للمواشي والدواجن والأسماك في الريف، وهذا يحقّق لنا فوائد كثيرة، منها القضاء على البطالة والجريمة،

وتقليل الفاقد والهدر، وتخفيض الأسعار، وإنتاج السلع الاستراتيجية للسوق المحلية والتصدير" [174].

كما قدَّم "محمود البرغوثي" في مقالة بعنوان: قصة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة، بأنه "بإمكان صناعة الدواجن المصرية العودة إلى الاكتفاء الذاتي والتصدير، شرط إخراجها من عنق الزجاجة، بفعل قرار طارق عامر، الذي ألغى مستندات التحصيل منذ منتصف فبراير 2022، وهو قرار لم تظهر له فائدة حتى الآن أكثر من تكدس الواردات في الموانئ، بقرار استقال صاحبه، وأصبح من الضروري شطبه، اتساقًا مع شعار "تحيا مصر" [175].

فيما اقترح الكاتب "أحمد إبراهيم" في مقالة بعنوان: مجلس الأمن الغذائي "بإنشاء المجلس الأعلى للإنتاج، ولكن التطورات التي تشهدها حاليًا الكرة الأرضية تتطلب إنشاء مجلس أو جهاز الأمن الغذائي برئاسة السيد رئيس الجمهورية، وعضوية الخبراء من رجال الإنتاج الحقيقيين في الصناعة والزراعة، والذين أيديهم في النار، حيث يعلمون بالمشكلات التي تواجههم وحلولها" [176].

إطار برامج الحماية التى تتبناها الدولة:

استشهد بعض كُتاب الرأي ببرامج الحماية التي تقوم الدولة بها فيما يتعلق بقضايا الأمن الغذائي، حيث استشهدت لينا مظلوم "بالحزم الذي كان مطلوباً في طبيعة العقوبات التي أعلنتها الحكومة مؤخراً، ولكن التنفيذ الفعلي لهذه العقوبات يبقى رهنًا بالتحرك الموسع من الأجهزة الرقابية للتطبيق الفوري.. إذ يبعث وجود هذه الأجهزة في الشارع رسالة ثقة للمواطن الذي ينتظر ترجمة العقوبات الصارمة على أرض الواقع" [177].

واستشهد أحمد إبراهيم بمشروعات الدولة، حيث ذكر بأن "مشروع الدلتا الجديدة لن يقلب الأحوال ولا شكل الحياة في شمال مصر ولا في مصر كلها فقط.. إنما سيقلبها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كله لأسباب عديدة تتعلق بالجودة وبالتصنيع الزراعي بشكله الحديث، وبالتالي التأثير الإيجابي في العلاقة مع أوروبا التي سيزداد التبادل التجاري معها.. فزراعة مليون ومائتي ألف فدان وبجوارها مليون فدان منشآت ومصانع ومدنًا وخطوط مياه وكهرباء وطرقًا ليس بالعمل الهين ولا السهل" [178].

الاستشهاد والأدلة والبراهين:

استشهد كُتاب مواد الرأي بالأدلة والبراهين التي تؤكد وجهة نظرهم، حيث استشهد محمود البرغوثي "بقرار مجلس الوزراء بتدبير كوتة دولارية لخامات الأعلاف، سيعيد عجلة هذه الصناعة الوطنية لدورانها المعتاد، ليزول الاحتقان المجتمعي الناتج عن أزمة منتجين ومستهلكين يشكلون عصب اقتصاد الوطن، لكن شرط إلزام وزارة التموين بالشراء من الإنتاج المحلي، وتوفير النقد الأجنبي للإفراج عن خامات الأعلاف وبقية مستلزمات إنتاج البروتين للمصريين" (179).

واستشهد أحمد إبراهيم بأن "الأمانة تقتضي القول إن الزراعة حالياً في بؤرة اهتمام الدولة، وهناك مشروعات زراعية ضخمة يُجرى تنفيذها حالياً تتكلف أموالًا طائلة، وكذلك تطوير الري بقروض دون فائدة، بالإضافة إلى مبادرة القرن «حياة كريمة»، التي أطلقها الرئيس السيسي بتكلفة تتجاوز 700 مليار جنيه، وتستهدف تطوير الريف المصري وتحسين مستوى معيشة سكانه فلاحي مصر" (180).

2- مسارات البرهنة غير المنطقية:

الهجوم على سياسة الدولة:

من خلال تناول الخطاب الصحفي بصحيفة الوطن لقضايا الأمن الغذائي المصري يلاحظ أنه تم توظيف بعض مسارات البرهنة الغير المنطقية من خلال الهجوم على سياسة الدولة وغياب دورها في الرقابة، وتشير النتائج إلى تبنِّي الصحيفة أسلوب البرهنة الهجومية بالدرجة الأولى من بين مسارات البرهنة غير منطقية، فنجد انتقاد الكاتب محمود البرغوثي تدهور اقتصاديات الزراعة بأن "مصر تُنتِج البصل بما يزيد على احتياجاتها الاستهلاكية بنحو مليون طن سنويًا، ومع تصدير نحو 450 ألف طن سنويًا بصل جاف، وليس مجففًا، يظل الهدر حاكمًا لتدهور اقتصاديات زراعة المحصول التصديري الاستراتيجي الرابع" (181).

كما شن أحمد إبراهيم هجومًا آخر على السياسات التي تتبناها الدول "لا أظن أن هناك أي دولة حاليًا في العالم تفرض مثلًا ضرائب عقارية على المزارع والمصانع سوى مصر. وبحسبة بسيطة فإن عدم دعم المنتجين وحمايتهم يؤدي إلى خروج بعضهم من السوق، وبالتالي نفقد فرص عمل كثيرة، وأيضًا يؤدي عجز الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار الذي يتسبّب في معاناة المواطنين وتضطر الدولة إلى فتح باب الاستيراد، مما يكلفها أموالًا طائلة، وبالتالي يتم استنزاف الاحتياطي الأجنبي" (182).

وشن الكاتب "لؤي الخطيب" هجوماً بسب غياب وضعف الدور الرقابي للدولة "أيضًا لن تستطيع الدولة فرض رقابة صارمة على الجميع، فضلًا عن أن الدولة لا تملك فرض تسعيرة جبرية على المربين أو أي من حلقات الإنتاج والتوزيع وصولًا للمستهلك النهائي" (183).

غياب دور الرقابة:

وبالنسبة لغياب دور الرقابة فقد تم توظيفها في مقال واحد فقط، فنجد الكاتب محمود البرغوثي مطالبًا "بشن حملة موازية على تجار الصويا، بعد أن بلغ السعر المعلن عنها 33 ألف جنيه، مع العلم للجميع أن تكلفة الإفراج عنها حاليًا تساوي 17000 جنيه فقط، مع احتساب السعر الجديد للدولار" (184).

سمات دور القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي:

تشير نتائج خطاب صحيفة الوطن إلى تناول القوى الفاعلة الرئيسة وترتيبها حسب أهميتها، حيث ركزت الصحيفة على "المسئولين الحكوميين" كأهم القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي وبفارق كبير عن تركيزها عن القوى الأخرى، حيث جاء التركيز عليها بنسبة 79.6% من خلال استشهاد كُتاب مواد الرأي بالصحيفة بتصريحات وقرارات رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء بالصحيفة وبعض الوزرات خاصة وزارة التموين والزراعة والتجارة والتضامن الاجتماعي والمالية، حيث أشاد "محمود البرغوثي" بالجهود المكثفة والمتواصلة التي يبذلها د. علي المصيلحي وزير التموين بشان استيراد دواجن من الخارج "فعلها بنجاح الدكتور علي المصيلحي وزير التموين، حين أقنع رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، باستيراد 20 ألف طن دواجن من الخارج، بلا رسوم جمركية، لسد ما يراه «فجوة محتملة» من الدواجن المصرية في رمضان" (185).

وفي سياق متصل أشاد الكاتب صلاح حسب اللّه" بالدكتور علي المصيلحي وزير التموين؛ حيث ذكر بأنه استوقفه "صراحة «المصيلحى» ومواجهته للهجوم الذي شنَّه بعض النواب عليه بقوله: «إنه لا يمكن القبول بسياسة لَي الذراع، فعندما تمارس الحكومة دورها في تنفيذ القانون ومواجهة أي ممارسات خارجة نجد من يقول إن الحكومة متشدّدة وهكذا، وهنا يجب أن نعلم ماذا تريدون هل تريدون ضبط الأسعار وتنفيذ القانون أم لا؟! علي المصيلحى أكد رؤيتي أنه من أفضل وزراء الحكومة الحالية وقادر على المرور الآمن من أي كمين سياسي يُنصب له؛ بسبب صدقه وقدراته الشخصية على

المواجهة، وإلمامه القوي بتفاصيل السوق.. تحية لرجل أعرفه وأعرف مدى عشقه لهذا الوطن ورغبته الأكيدة في خدمة مواطنيه" (186).

وفي المرتبة الثانية جاءت "المنظمات والهيئات الدولية" من بين القوى الفاعلة الرئيسة في خطاب صحيفة الوطن عند تناول موضوع الدراسة حيث برزت منظمة الأغذية والزراعة. وتتميز الدولية للطاقة الذرية التي تولي اهتماماً كبيراً لقضية الأمن الغذائي وباعتبارها إحدى المنظمات التي تشارك في توفير ودعم آليات الغذاء والزراعة في العالم "تؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن «تغيُّر المناخ يمثّل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي العالمي والتنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر. وتتميز التقنيات النووية بمزايا كبيرة عن التقنيات التقليدية. وتساعد الوكالة الدول الأعضاء على استخدام هذه التقنيات لقياس أثر تغيُّر المناخ والتكيف مع آثاره؛ مما يساعد في تحسين الزراعة وقدرة نُظم إنتاج الأغذية على الصمود. وبحلول العام 2050م، من المتوقع أن يزداد عدد سكان العالم بنسبة الثُّلث، مع حدوث أعلى زيادة في البلدان النامية. وتقدّر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية في نموّ الدخل والاستهلاك دون هوادة، فإنه سيتعيّن على الإنتاج الزراعي أن ينمو بنسبة 60 في المائة لتلبية الطلبات المتزايدة المتوقعة على الأغذية والأعلاف" (187).

وجاء التجار في المرتبة الثالثة من بين القوى الفاعلة الرئيسة في خطاب صحيفة الوطن عند تناول موضوع الدراسة؛ حيث رأى محمود البرغوثي أن سماسرة الدواجن وتجار البيض قد استمرأوا الممارسات الاحتكارية يومياً، وذلك بالاتفاق بينهم كأطراف متنافسة على ربط الدواجن في المزرعة عند 25 جنيها للكيلو، وطبق بيض المائدة عند 48 جنيها، في وقت تبلغ تكلفة الأول 34 جنيها، ومتوسط تكلفة الثاني 70 جنيها، لتكون الأهداف سلبية في مرمى الأمن الغذائي المصري، الذي ينشده رئيس الدولة" (188).

الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في الخطاب الصحفى لصحيفة الوطن:

يتضح من نتائج تحليل خطاب صحيفة الوطن أن سمات دور القوى الفاعلة والتصورات المنسوبة جاءت في مجملها "إيجابية" بنسبة 92%، وبالمرتبة الثانية جاءت الأدوار والصفات السلبية بنسبة 8%، حيث برزت الصحيفة توجيهات رئيس الجمهورية لتعزيز الاستقرار في الأمن الغذائي المصري؛ حيث ذكر الكاتب محمود البرغوثي في مقالة بعنوان: "مصر والقيادة وأمن الغذاء" أن الرئيس المصري يستمع جيداً إلى كل من يدلي

برأي يعينه على تسديد هدف في مرمى العوز الغذائي، وهو ما يدعو أصحاب العرض الأمين لتقدم الصفوف"[189].

فيما ذكرت لينا مظلوم بأنه "حينما وجَّه الرئيس السيسي في يونيو 2021 بتشكيل "لجنة عليا" لتطوير صناعة الدواجن، كان توجيهه بمثابة قرار جمهوري، وجب تنفيذه شكلًا، ومضمونًا، بوصفها "عليا" [190].

أما عن الأدوار والصفات السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة، سلطت الصحيفة الضوء على الدور السلبي للحكومة في عدم الرقابة وعدم ضبط الأسعار والصعوبات التي يعيشها المواطن؛ نتيجة الغلاء وارتفاع الأسعار والتضخم الاقتصادي، وعدم تحسين الأحوال الاقتصادية فقط، ولم تتطرق إلى نقد استراتيجية الدولة في قضايا الأمن الغذائي، حيث أشار الكاتب صلاح حسب الله إلى "معالي رئيس الوزراء.. أعتقد أن فقه الأولويات يفرض على الحكومة وأجهزتها في الفترة القادمة أولوية ضبط السوق والسيطرة على جشع من يرغب في تحقيق مكاسب مستغلًا هذا التوقيت الذي يشهد متغيرات دولية وقرب حلول شهر رمضان الذي يشهد زيادة في الإقبال على شراء السلع الغذائية، كما يجب أن تعمل الحكومة من خلال أجهزتها المعنية على توفير أسواق لكافة السلع التي يحتاج لها المواطن. أخيراً: أعتقد يا دكتور مصطفى أن ما طرحته يجب أن يقدم على أي شيء آخر ويصبح أبرز أولويات واهتمامات الحكومة" [191].

كما أشار الكاتب محمود البرغوثي إلى بعض قرارات وزير التموين بأن "العجب العجاب أن يحذو الوزير المكلف بالأمن الغذائي المصري حذو التجار، فيصدر قراراً مفاجئًا للمطاحن بالتوقف عن بيع الردة، ليدخل الفلاح ومربو الماشية بكل درجاتهم في أزمة طاحنة، تضطرهم لجرش جزء من محصول القمح علفًا للماشية، كونه أرخص وأغنى من الذرة والعلف و«الردة» [192].

خاتمة الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن موقف خطاب صحيفتي الأهرام والوطن تجاه قضايا الأمن الغذائي، من خلال تحليل الأطروحات التي قدَّمها كُتاب الصحيفتين نحو هذه القضية والأطر المرجعية التي استندوا عليها، وذلك خلال الفترة من 2022/2/1 حتى 2023/2/28، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أبرزها:

1- اتخذ خطاب الأهرام والوطن في مجملهما موقفًا مؤيدًا لقضية الأمن الغذائي، ومن ثم لم يكن نمط ملكية كل صحيفة مؤثرًا في إنتاج خطاب مغاير عن الصحيفة الأخرى، غير أن هناك فرقًا جوهريًا بين الخطابين، تمثل في أن خطاب الأهرام منذ البداية كان الكُتاب يدافعون عن قضية الأمن الغذائي وإبراز دور الدولة وسعيها في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنمية الريف والفلاح المصري؛ من خلال عملية التنمية الشاملة التي تقوم بها الدولة في القطاع الزراعي وتحركات الرئيس الدولية والإقليمية والمحلية لتحقيق الأمن الغذائي، أما بالنسبة لخطاب الوطن فقد كانت أكثر طلبًا لتطبيق بعض السياسيات الزراعية التي يجب على الدولة توفيرها لتحقيق الأمن وتنمية الريف وانعكاس ذلك على الأمن الغذائي المصري.

2- تبين وجود فروق بين الأطروحات الرئيسة التي تناولت موضوع الدراسة بشكلٍ عام، حيث إن هذه الأطروحات شكَّلت حضورًا مكثفًا داخل خطاب صحيفة الأهرام عن خطاب صحيفة الوطن، كما تنوعت الأطروحات الرئيسة في خطاب الصحف المصرية عينة الدراسة نحو قضايا الأمن الغذائي المصري والسياسات التي تتبناها الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛ حيث كان في مقدمة هذه الأطروحات بصحيفة الأهرام اهتمام الدولة بملف الأمن الغذائي؛ نظرًا لما تمثله القضية من أهمية قصوى للدولة وخاصة ارتباطها الوثيق بالأمن القومي والاستقرار للمجتمع المصري، أما صحيفة الوطن فقد جاءت في مقدمة أطروحاتها السياسات الزراعية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي.

3- أشاد خطاب الأهرام بدور الدولة في إحراز التقدم في ملف الأمن الغذائي من خلال المشروعات القومية التي تعمل من خلالها الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمحاصيل الأساسية والاستراتيجية، واعتبر بهذه الخطوة أن الدولة تسير في الاتجاه الصحيح بملف الأمن الغذائي وخاصة بعد الأزمة الروسية الأوكرانية، وذلك على عكس خطاب الوطن الذي كان ينقد من حين لآخر قرارات بعض المسئولين الحكوميين وعدم الجدوى من تلك القرارات، وربما يكون لها مردود سلبي في ملف الأمن الغذائي.

4- استعان خطاب الأهرام ببعض الأطر المرجعية في قضايا الأمن الغذائي، وكان أكثرها شيوعًا تجارب الدول الأخرى في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي، حيث استعرض الكُتاب خبرات الشعوب لتحقيق عملية الاكتفاء الذاتي وتنمية العملية

الزراعية، باعتبارها تجارب ناجحة وناجزة تعكس مؤشرات عملية التنمية الزراعية، كما ظهرت التجربة الإماراتية كتجربة عربية ضمن التجارب المرجعية التي استشهد بها كُتاب الأهرام مع الكشف عن الفارق بينها وبين التجربة المصرية، كما قارن الكُتاب في صحيفة الأهرام أيضًا بين مصير الدول التي لم تؤمِّن غذاءها، وبجانب هذه التجارب والخبرات الخاصة بالشعوب ظهرت أطر أخرى كالأطر الدينية والثقافية والتاريخية والقانونية، وإن كان ظهورها في الخطابين أقل من تجارب الدول والشعوب، أما صحيفة الوطن فكانت الأطر المرجعية أكثر اعتماداً على إطار الإحصائيات العامة؛ حيث استعرض من خلالها الكُتاب الإحصائيات الخاصة بعملية الإنتاج الزراعي والمقارنة بين إجمالي المساحات المزروعة خلال الأعوام الماضية.

5- تشير النتائج إلى اتفاق صحف الدراسة على الاعتماد على أسلوب البرهنة المنطقية بدرجة أكبر من المسارات غير المنطقية، حيث اعتمدت صحيفة الأهرام على استخدام البرهنة الدفاعية، وهو ما يتفق مع رؤية ورسالة الصحف القومية وسياساتها التحريرية، التي تهدف إلى الدفاع عن سياسات الحكومة والتأكيد على وجهة نظرهم، أما صحيفة الوطن فقد كانت الحلول المقترحة في مقدمة مسارات البرهنة المنطقية للصحيفة.

6- بالرغم من تنوع القوى الفاعلة الرئيسة في خطاب الصحف المصرية عينة الدراسة إلا أن الصحف اتفقت أن القوى الفاعلة جاءت ما بين المسئولين الحكوميين، والمنظمات والهيئات الدولية كأهم القوى الفاعلة في الخطاب الصحفي، كما كشفت النتائج عن ارتفاع نسبة الصفات والأدوار الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة في الخطاب الصحفي للصحف عينة الدراسة- وخاصة "المسئولين الحكوميين"- رغم تباين السياسة التحريرية ونمط الملكية بينهما، حيث أشادت بالدور الإيجابي للحكومة في الاهتمام بلمف الأمن الغذائي والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، في حين ركز بعض كُتاب صحيفة الوطن على بعض الأدوار والصفات السلبية للقوى الفاعلة "المسئولين الحكوميين" في خطاب الصحفية، حيث سلطت الصحيفة الضوء على الدور السلبي للحكومة فقط في عدم الرقابة وعدم ضبط الأسعار، والصعوبات التي يعيشها المواطن نتيجة الغلاء، وارتفاع الأسعار، والتضخم الاقتصادي، وعدم تحسين الأحوال الاقتصادية.

توصيات الدراسة:

1- ضرورة قيام الصحف المصرية الخاصة بتسليط الضوء على قضايا الأمن الغذائي ودور الدولة في القيام بدورها؛ من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الأساسية والاستراتيجية وبرامج الحماية التي تتبناها الدولة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن الغذائي.

2- دعوة الباحثين في مجال الدراسات الإعلامية إلى دراسة قضايا الأمن الغذائي سواء عالميًّا، أو إقليميًّا، أو محليًّا؛ لسد العجز الملحوظ في هذا الموضوع ولإثراء المكتبة الإعلامية.

3- تنظيم حملات توعية بمختلف وسائل الإعلام للتأكيد على ضرورة التثقيف والسلامة الغذائية والسلوكيات الخاطئة؛ للحد من خطورة انعدام أو نقص موارد الأمن الغذائي.

4- التنسيق بين الإعلاميين والمتخصصين في مجال الأمن الغذائي لخلق نموذج إعلامي متميز يساعد على التعامل بأسلوب علمي دقيق ومنهجية واضحة مع قضايا الأمن الغذائي إعلاميًّا.

5- المسئولية الاجتماعية والأخلاقية لوسائل الإعلام نحو غرس وتنمية القيم لدى المواطنين بعدم احتكار السلع الاستراتيجية والأساسية وعدم المبالغة في رفعا أسعارها...إلخ؛ وذلك من أجل تعزيز الأمن الغذائي.

هوامش الدراسة

(1) زينب آل نمر، سالي شحاتة، **تقييم الصحفيين للمعالجة الإعلامية لقضايا الأمن الغذائى السعودي**، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، العد4، المجلد 3، جامعة محمد بوضياف المسيلة.، الجزائر،2022، ص73-92.

(2) مرتضي الديري، عباس جمعة، **دراسة تحليلية لمعوقات الأمن الغذائى في العراق للمدة** 1980-2018، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2021.

(3) أحمد أبو الزيد الرسول، هبه عبد الكريم فوزي، **مؤشرات وأب للعاد الأمن الغذائى فى مصر**، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، العدد 47، جزء3، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق،2020، ص803:813.

(4) شحاتة عبد المقصود غنيم، عزام عبد اللطيف علي السيد وآخرون، **دراسة اقتصادية للاستثمارات الزراعية ومؤشرات كفاءتها في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي– المجلد الثلاثون– العدد الثالث، ٢٠٢٠، ص 839: 860.

(5) محمد الشحات الزعبلاوي، غادة عبد الفتاح مصطفى، **تحليل أهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائى المصري**، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد ٣ العدد ٥١، 2020، ص212:196.

(6) سحر البهائي، **تقرير أوضاع الأمن الغذائى في مصر**، معهد التخطيط القومي، 2020.

(7) جنان الشمري، **الأمن الغذائى في العراق المشكلات والحلول**، مجلة دراسات تربوية، العدد 46، كلية التربية، جامعة حلوان، 2019.

(8) أحمد آل مهنا، **السياسيات الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائى في المملكة العربية السعودية خلال الفترة** 1990-2017 **القمح نموذجا**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المركز القومي للبحوث، غزة، فلسطين العدد 13، المجلد 3، 2019، ص52:21.

(9) منال مشهور السيد علي، **دراسة اقتصادية تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على الناتج المحلى الزراعى المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٨، العدد ٤، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، 2018، ص 2223: 2236.

(10) جيهان محمد العفيفي، منيرة جلال النجار، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومى والقطاع الزراعى المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي– المجلد الثامن والعشرون– العدد الرابع،2018، ص 1788:1771 .

(11) خالد بن نهار الرويس، علي يوسف خليفة، **الأمن الغذائى السعودي، مجلة لاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية**، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، العدد 9، مجلد 2، 2011، ص 1264 :1251.

(12) عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، **دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث**، (القاهرة: دار المنار، 1991)، ص 48.

(13) ردة الله بن ردة بن ضيف الله، **دلالة السياق**، (الرياض: جامعة أم القرى، 2003)، ص 182.

(14) يوسف نور عوض، **علم النص ونظرية الترجمة**، (مكة المكرمة: دار الثقة، 1989) ص 29.

(15) ردة الله بن ردة بن ضيف الله، **مرجع سابق**، ص 51.

(16) يمكن الرجوع في ذلك إلى:

- عيد بلبع، التداولية: **البعد الثالث في سيموطيقا موريس**، ط1 (القاهرة: دار بلنسية، 2009) ص 204 - 214.

- عيد بلبع، **السياق وتوجيه دلالة النص**، ط1 (القاهرة: دار بلنسية، 2008) ص 139 – 190.

(17) حسام أحمد فرج، **نظرية علم النص: رؤية منهجية في بناء النص النثري**، ط2 (القاهرة: مكتبة الآداب، 2009) ص 23– 42.

(18) شحاتة غريب، **الرؤية المصرية في القمة الأمريكية الأفريقية**، الأهرام، 19 ديسمبر 2022.

(19) راي الأهرام، **الاهتمام بغذاء المصريين**، الأهرام، 10 سبتمبر 2022.

(20) رأي الأهرام، **مصر في الجمعية العامة.. مكانة دولية مرموقة**، الأهرام،21 سبتمبر 2022.

(21) مسعود الحناوي، **أمن مصر المائى**، الأهرام، 13 ديسمبر 2022.

(22) رأي الأهرام، **الزراعة.. كلمة السر**، الأهرام، 18 مايو 2022.

(23) رأي الأهرام، **استقرار الأمن الغذائى**، الأهرام، 20 ديسمبر 2022.

(24) عبد المحسن سلامة، **الحوار الوطنى بين «الضرورات» و«المحظورات» في الجمهورية الجديدة**، الأهرام، 29 مايو 2022.

(25) رأي الأهرام، **الدولة ودعم الفلاح**، الأهرام، 30 يناير 2023.

(26) رأي الأهرام، **توافر السلع في الأسواق**، الأهرام، 5 ابريل 2022.

(27) عبد الفتاح إبراهيم، **تداعيات سلبية للحرب الأوكرانية**، الأهرام،19 مارس 2022.

(28) أسامة سرايا، **القمح.. ومستقبلنا الزراعى** (1)، الأهرام،14 يناير 2023.

(29) رأي الأهرام، **تطوير الزراعة والأمن الغذائى**، الأهرام، 24 فبراير 2023.

(30) نادر نور الدين، **الدروس المستفادة من أزمات الغذاء العالمية**، الأهرام، 5 سبتمبر 2022.

(31) ممدوح شعبان، **تجارة الزيت المستعمل**، الأهرام، 19 يناير 2023.

(32) عبد المحسن سلامة، **المدينة الغذائية**، الأهرام، 10 فبراير 2023.

(33) رأي الأهرام، **الاهتمام بغذاء المصريين**، الأهرام، **مرجع سابق**.

(34) رأي الأهرام، **استقرار الأمن الغذائى**، الأهرام، **مرجع سابق**.

(35) رأي الأهرام، **تنمية الثروة السمكية والحيوانية**، الأهرام، 14 يونيو 2022.

(36) سامح عبد الله، **حلم التريليون دولار**، الأهرام، 16 يونيو 2022.

(37) فاروق جويدة، **القمح وأزمة الطعام**، الأهرام، 14 مارس 2022.

(38) محمد عثمان، **بدائل القمح**، الأهرام، 28 يوليو 2022.

(39) عادل عبد الصادق، **الزراعية الذكية والأمن الغذائى**، الأهرام، 4 يونيو 2022.

(40) نبيل السجيني، **حلول لأزمة الغذاء**، الأهرام، 7 يوليو 2022.

(41) عبد المحسن سلامة، **عام الزراعة**، الأهرام، 18 أغسطس 2022.

(42) رأي الأهرام، تطوير الزراعة والأمن الغذائي، الأهرام، **مرجع سابق**.

(43) خالد قنديل، **جيش مصر الأخضر والأزمات العالمية**، الأهرام،16 سبتمبر 2022.

(44) أسامة سرايا، القمح.. ومستقبلنا الزراعي (1)، الأهرام، **مرجع سابق**.

(45) لؤي فتحي، **قمح بلدنا**، الأهرام،23يونيو2022.

(46) عبد العظيم الباسل، **الكرة في ملعب الفلاح**، الأهرام، 28 يناير 2023.

(47) رأي الأهرام، الدولة ودعم الفلاح، الأهرام، **مرجع سابق**.

(48)، أسامة الألفي، **زراعة القمح بمياه البحر**، الأهرام،25مارس2022 .

(49) جمال نافع، **تعزيز الأمن الغذائى**، الأهرام25 ابريل 2022.

(50) سكينة فؤاد، **الشهداء والنادي المصري والنجاة من القادم**، الأهرام، 16 أكتوبر 2022.

(51) سكينة فؤاد، **العلاج قبل أن يتفاقم المرض!** الأهرام، 28 أغسطس 2022.

(52) محمد السعيد إدريس، **مصر والسودان.. مقاربة بديلة**، الأهرام،12 ابريل 2022.

(53) وفاء صندي، **حرب الخبز العالمية**، الأهرام، 9 يونيو 2022.

(54) نبيل السجيني، حلول لأزمة الغذاء، الأهرام، **مرجع سابق.**

(55) فاروق جويدة، **قد نختلف لكن لا بديل عن الحوار**، الأهرام، 16 سبتمبر 2022.

(56) محمد قشقوش، **التكامل المصري السودانى وسلة الغذاء المرتقبة**، الأهرام، 14 يناير 2023.

(57) وفاء صندي، **غلاء الأسعار.. مسئولية عالمية**، الأهرام، 23 فبراير2023.

(58) مرسي عطاالله، **الزراعة هى الحل!**، الأهرام، 15 يونيو 2022.

(59) رأي الأهرام، **أزمة الغذاء تؤرق العالم**، الأهرام، 16 ديسمبر 2022.

(60) أسامة الغزالي حرب، **غلاء المعيشة!**، الأهرام،5 فبراير 2023.

(61) ممدوح شعبان، **الريف المصري وأزمة الغذاء**، الأهرام، 26 يناير 2023.

(62) عبد الله عبد السلام، **الغذاء.. حروب المستقبل**، الأهرام، 28 يونيو 2022

(63) نبيل السجيني، **أزمة الغذاء ومنظمة التجارة العالمية**، الأهرام، 23 يونيو 2022

(64) سكينة فؤاد، العلاج قبل أن يتفاقم المرض! ، الأهرام، **مرجع سابق**

(65) سكينة فؤاد، الشهداء والنادي المصري والنجاة من القادم، الأهرام، **مرجع سابق**

(66) عبد المحسن سلامة، **الإنصات إلى صوت أفريقيا في واشنطن**، الأهرام، 18 ديسمبر 2022.

(67) راي الأهرام، **مخرجات مهمة لقمة شرم الشيخ للمناخ**، الأهرام، 21 نوفمبر 2022.

(68) نبيل أحمد حلمي، **تغيرات المناخ وحقوق الإنسان**، الأهرام، 24 سبتمبر 2022.

(69) عبد المحسن سلامة، **حوار الفرصة الأخيرة من «بطرسبرج» إلى شرم الشيخ**، الأهرام، 24 يوليو 2022.

(70) فتحي محمود، **المواجهة العربية للتغيرات المناخية**، الأهرام، 8 نوفمبر 2022.

(71) وفاء صندي، **أزمة الغذاء في زمن الحروب والأوبئة**، الأهرام، 19 مايو 2022.

(72) نادر نور الدين، **أمننا الغذائى والجامعة العربية**، الأهرام، 16 مايو 2022.

(73) جمال شحاتة، **الحاجة إلى أطلس عالمى لما نأكله**، الأهرام، 2 يوليو 2022.

(74) رأي الأهرام، **مصر ومواجهة التحديات الإفريقية**، الأهرام، 29 أغسطس 2022.

(75) عبد المحسن سلامة، الإنصات إلى صوت أفريقيا في واشنطن، الأهرام، **مرجع سابق.**

(76) عبد المحسن سلامة، الإنصات إلى صوت أفريقيا في واشنطن، الأهرام، **مرجع سابق.**

(77) عبد المحسن سلامة، **إفريقيا بين «الصدمات» الخارجية و«التحديات» الداخلية**، الأهرام، 19 يونيو 2022.

(78) رأي الأهرام، **مصر وبولندا.. علاقات متميزة**، الأهرام،31 مايو 2022.

(79) رأي الأهرام، **قمة لم الشمل العربى ومواجهة التحديات**، الأهرام، 1 نوفمبر 2022.

(80) محمد قشقوش، التكامل المصري السوداني وسلة الغذاء المرتقبة، الأهرام، **مرجع سابق.**

(81) فاروق جويدة، القمح وأزمة الطعام، الأهرام، **مرجع سابق.**

(82) نادر نور الدين، أمننا الغذائي والجامعة العربية، الأهرام، **مرجع سابق.**

(83) عاطف الشبراوي، **درس أنديرا غاندي للاهتمام بالبحث العلمي**، الأهرام، 30 مارس 2022.

(84) جمال الشاعر، **دعه يعمل.. دعه يمر**، الأهرام، 16 سبتمبر 2022.

(85) أسامة الغزالي حرب، **غلاء المعيشة-3**، الأهرام،7 فبراير 2023.

(86) نادر نور الدين، **مقومات النهضة الزراعية في البرازيل**، الأهرام،11يناير 2023.

(87) عبد الله عبد السلام، الغذاء.. حروب المستقبل، الأهرام، **مرجع سابق**.

(88)عادل عبد الصادق، الزراعة الذكية والأمن الغذائي، الأهرام، **مرجع سابق**.

(89) فاروق جويدة، **الفقر المائى**، الأهرام، 23 أكتوبر 2022.

(90) نادر نور الدين، **المستقبل للزراعة الرقمية والإقطاعيات**، الأهرام، 19 سبتمبر 2022.

(91) وفاء صندي، أزمة الغذاء في زمن الحروب والأوبئة، الأهرام، **مرجع سابق**.

(92) فاروق جويدة، **العودة إلى الأرض الطيبة**، الأهرام، 27 فبراير 2023.

(93) عبد المحسن سلامة، الإنصات إلى صوت أفريقيا في واشنطن، الأهرام، **مرجع سابق**.

(94) رأي الأهرام، **الإجراءات الحكومية لامتصاص آثار الأزمات العالمية**، الأهرام، 8 مايو 2022.

(95) رأي الأهرام، الاهتمام بغذاء المصريين، الأهرام، **مرجع سابق**.

(96) سكينة فؤاد، **الإنقاذ بين أيدينا.. لماذا نهمله؟!**، الأهرام، 24 يوليو 2022.

(97) محمد سلماوي، **جشع التجار**، الأهرام، 27 يوليو 2022.

(98) وفاء صندي، **التعافي ذو البعد الإنسانى**، الأهرام، 7 يوليو 2022.

(99) نادر نور الدين، **أزمة الغذاء وفرصة إنتاج الأسمدة**، الأهرام، 13 يونيو 2022.

(100) محمد يونس، **الحوار الوطنى والأمن الغذائى**، الأهرام،23يوليو2022.

(101) نادر نور الدين، المستقبل للزراعة الرقمية والإقطاعيات، الأهرام، **مرجع سابق**.

(102) أسامة الألفي، زراعة القمح بمياه البحر، الأهرام، **مرجع سابق**.

(103) سكينة فؤاد، **إمكانات الإنقاذ... تنتظر الاستجابة**، الأهرام، 2 أكتوبر 2022.

(104) عاصم عبد الخالق، **أحلام صغيرة مؤجلة**، الأهرام 1 مايو 2022.

(105) نبيل السجيني، **تغيير الثقافة الغذائية**، الأهرام،30 يونيو 2022.

(106) عاصم عبد الخالق، **أحلام صغيرة مؤجلة**، الأهرام 1 مايو 2022.

(107) وفاء صندي، **التداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا**، الأهرام، 31 مارس 2022.

(108) محمد حسين أبو الحسن، «**قناة جونجلى**» **تخرج من الظل**، الأهرام، 14 مارس 2022.

(109) سكينه فؤاد، **تحية للإمام ... وللصادقين في إنقاذ الأرض**، الأهرام، 13 نوفمبر 2022.

(110) محمد عثمان، **حروب الغذاء**، الأهرام،22 يونيو 2022.

(111) شوقي علام، **الفتوى والاقتصاد الوطنى «4».. القضاء على معوقات التنمية**، الأهرام، 4 سبتمبر 2022

(112) نبيل السجيني، أزمة الغذاء ومنظمة التجارة العالمية، الأهرام، **مرجع سابق**

(113) فاروق جويدة، **القادة العرب في عالم متغير**، الأهرام، 1يوليو 2022.

(114) نادر نور الدين، أزمة الغذاء وفرصة إنتاج الأسمدة، الأهرام، **مرجع سابق.**

(115) أحمد موسي، **فوائد المشروعات القومية**، الأهرام، 23 سبتمبر 2022.

(116) عبد المحسن سلامة، عام الزراعة، الأهرام، **مرجع سابق.**

(117) رأي الأهرام، استقرار الأمن الغذائي، الأهرام، **مرجع سابق.**

(118) رأي الأهرام، الدولة ودعم الفلاح، الأهرام، **مرجع سابق**

(119) محمد يونس، **الحوار الوطنى والأمن الغذائى**، الأهرام،23 يوليو2022.

(120) خالد قنديل، جيش مصر الأخضر والأزمات العالمية، **مرجع سابق.**

(121) عادل عبد الصادق، الزراعية الذكية والأمن الغذائي، الأهرام، مرجع سابق

(122) نادر نور الدين، المستقبل للزراعة الرقمية والإقطاعيات، الأهرام، مرجع سابق

(123) أحمد موسى، **الحنجوريون.. ونظراتهم السوداء!**، الأهرام، 29 يوليو 2022.

(124) وفاء صندي، أزمة الغذاء في زمن الحروب والأوبئة، الأهرام، **مرجع سابق.**

(125) جمال شحاتة، الحاجة إلى أطلس عالمي لما نأكله، الأهرام، **مرجع سابق.**

(126) طارق قطب، **الوصايا الخمس لإدارة الموارد المائية**، الأهرام، 26 يوليو 2022.

(127) رأي الأهرام، توافر السلع في الأسواق، الأهرام، **مرجع سابق.**

(128) رأي الأهرام، الإجراءات الحكومية لامتصاص آثار الأزمات العالمية، الأهرام، **مرجع سابق.**

(129) خالد قنديل، جيش مصر الأخضر والأزمات العالمية، الأهرام، **مرجع سابق.**

(130) عبد المحسن سلامة، «**الدائم والمؤقت**» **في قرارات الترشيد الحكومية**، الأهرام،15 يناير 2023.

(131) جمال الشاعر، **نحن لا نزرع المكرونة**، الأهرام، 18 مارس 2022.

(132) فاروق جويدة، **موارد مصر**، الأهرام،23 ابريل 2022.

(133) عبد المحسن سلامة، **٦٤٨ يوما ...!**، الأهرام، 23 فبراير 2023.

(134) سيد علي، **التسعيرة مؤقتًا**، الأهرام،22 ديسمبر 2022.

(135) عبد المحسن سلامة، **أسعار الغذاء إلى أين؟**، الأهرام، 5 سبتمبر 2022.

(136) نصر زعلوك، مواجهة جشع التجار، الأهرام، **مرجع سابق.**

(137) عبد العظيم الباسل، الكرة في ملعب الفلاح، الأهرام، **مرجع سابق.**

(138) عبد المحسن سلامة، ٦٤٨ يومًا ...!، الأهرام، **مرجع سابق.**

(139) راي الأهرام، **الزراعة والمزارعون على رأس الأولويات**، الأهرام، 20 فبراير 2023.

(140) وفاء صندي، التداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا، الأهرام، **مرجع سابق.**

(141) نبيل السجيني، أزمة الغذاء ومنظمة التجارة العالمية، الأهرام، **مرجع سابق.**

(142) خالد قنديل، جيش مصر الأخضر والأزمات العالمية، الأهرام، **مرجع سابق.**

(143) رأي الأهرام، الزراعة والمزارعون على رأس الأولويات، الأهرام، **مرجع سابق.**

(144) أسامة سرايا، القمح.. ومستقبلنا الزراعي (1)، الأهرام، **مرجع سابق.**

(145) رأي الأهرام، **التنمية الشاملة في سيناء**، الأهرام،16 يناير 2023.

(146) هاني عسل، **مصر.. مواقف «محترمة"**، الأهرام،19 أكتوبر 2022.

(147) عبد المحسن سلامة، **مصر وإنقاذ العالم من حافة الهاوية**، الأهرام، 6 نوفمبر 2022.

(148) عبد الرؤوف خليفة، **غلاء الأسعار.. الضمير ومسئولية الجميع**، الأهرام، 11 فبراير 2023.

(149) محمود البرغوثي، **خيرات مصر.. سلع لا تُخَزّن**، الوطن، 4 ابريل 2022.

(150) محمود البرغوثي، **البنك الزراعى المصري**، الوطن، 6 مايو 2022.

(151) محمود البرغوثي، **زراعات مستقبل مصر**، الوطن، 23 مايو 2022.

(152) محمود البرغوثي، البنك الزراعي المصري، الوطن، **مرجع سابق**

(153) محمود البرغوثي، **الحل في "كنز العلماء"**، الوطن، 5 أكتوبر 2022.

(154) محمود البرغوثي، "**ازرع قطن وذرة".. مبادرة واجبة**، الوطن، 14 مايو 2022.

(155) محمود البرغوثي، زراعات مستقبل مصر، الوطن، **مرجع سابق.**

(156) محمود البرغوثي، **كوتة دولارية**، الوطن، 26 أكتوبر 2022.

(157) محمود البرغوثي، **شر الصادرات وخير الإنتاج**، الوطن 3 فبراير 2022.

(158) أحمد عبد الظاهر، **الأمن الغذائى وتغيير المناخ**، الوطن، 14 نوفمبر 2022

(159) أحمد إبراهيم، **مجلس الأمن الغذائى**، الوطن، 6 مارس 2022

(160) أحمد عبد الظاهر، **الأمن الغذائى وتغيير المناخ**، الوطن، **مرجع سابق.**

(161) محمود البرغوثي، ازرع قطن وذرة".. مبادرة واجبة، الوطن، **مرجع سابق.**

(162) أحمد إبراهيم، مجلس الأمن الغذائي، الوطن، **مرجع سابق.**

(163) أحمد عبد الظاهر، الأمن الغذائي وتغيير المناخ، الوطن، **مرجع سابق.**

(164) لينا مظلوم، **الغلاء.. بين حق المواطن وصناع الأزمة**، الوطن، 22 ديسمبر 2022.

(165) لؤي الخطيب، **يا عزيزي إنهم يهاجمون مشكلة "الفراخ" وحلها!**، الوطن 22 فبراير 2023.

(166) محمود البرغوثي، **احتكارات البروتين والزيتون**، الوطن، 22 أغسطس 2022.

(167) محمود البرغوثي، قصة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، الوطن، **مرجع سابق.**

(168) أحمد رفعت، **حتى تكتمل الصورة.. الزراعة المصرية** (3)، الوطن،7 سبتمبر 2022.

(169) لؤي الخطيب، **مصر تعتبر ذروة الازمة**، الوطن 18 يناير 2023.

(170) محمود البرغوثي، **روشتة لإنعاش معرض صحاري الدولى**، الوطن،16 سبتمبر 2022.

(171) خديجة حمودة، **العيش والملح**، الوطن، 22 فبراير 2023.

(172) محمود البرغوث، البنك الزراعي المصري، الوطن، الوطن، **مرجع سابق.**

(173) رزق عبد المنعم، **التجارة "صدق".. وليست "شطارة"**، الوطن، 24 يناير 2023.

(174) أحمد إبراهيم، **الفلاح صانع الحياة!**، الوطن، 12 سبتمبر 2022.

(175) محمود البرغوثي، قصة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، الوطن، **مرجع سابق.**

(176) أحمد إبراهيم، مجلس الأمن الغذائي!!، الوطن، **مرجع سابق**.

(177) لينا مظلوم، الغلاء.. بين حق المواطن وصناع الأزمة، الوطن، **مرجع سابق**.

(178) أحمد رفعت، حتى تكتمل الصورة.. الزراعة المصرية (3)، الوطن، **مرجع سابق**.

(179) محمود البرغوثي، كوتة دولارية، الوطن، **مرجع سابق**.

(180) أحمد إبراهيم، الفلاح صانع الحياة!، الوطن، **مرجع سابق**.

(181) محمود البرغوثي، خيرات مصر.. سلع لا تُخَزّن، الوطن، **مرجع سابق**.

(182) أحمد إبراهيم، مجلس الأمن الغذائي!!، الوطن، **مرجع سابق**.

(183) لؤي الخطيب، يا عزيزي إنهم يهاجمون مشكلة "الفراخ" وحلها!، الوطن، **مرجع سابق**

(184) محمود البرغوثي، **مزارعو الأرز ومحتكرو الصويا**، الوطن، 28 نوفمبر 2022.

(185) محمود البرغوثي، **هدف سلبى في شباك «دواجن مصر»**، الوطن،9 ابريل 2022.

(186) صلاح حسب لله، **مسجل بعلم الوصول**، الوطن،4 يناير 2023.

(187) أحمد عبد الظاهر، **الأمن الغذائى والتغير المناخى**، الوطن، 14 نوفمبر 2022.

(188) محمود البرغوثي، احتكارات البروتين والزيتون، الوطن، **مرجع سابق**.

(189) محمود البرغوثي، **مصر والقيادة وأمن الغذاء**، الوطن، 27 مايو 2022.

(190) محمود البرغوثي، **لجنة الدواجن.. طحن بال طحنى**، الوطن، 11 سبتمبر 2022.

(191) صلاح حسب لله، مسجل بعلم الوصول، الوطن، **مرجع سابق**.

(192) محمود البرغوثي، **ملحمة الردة والقمح**، الوطن، 7 يونيو 2022.

Journal of Mass Communication Research «J M C R»

A scientific journal issued by Al-Azhar University, Faculty of Mass Communication

Chairman: Prof. Salama Daoud President of Al-Azhar University

Editor-in-chief: Prof. Reda Abdelwaged Amin

Dean of Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Deputy Editor-in-chief: Dr. Sameh Abdel Ghani

Vice Dean, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Assistants Editor in Chief:

Prof. Mahmoud Abdelaty

- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Prof. Fahd Al-Askar

- Media professor at Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University (Kingdom of Saudi Arabia)

Prof. Abdullah Al-Kindi

- Professor of Journalism at Sultan Qaboos University (Sultanate of Oman)

Prof. Jalaluddin Sheikh Ziyada

- Media professor at Islamic University of Omdurman (Sudan)

Managing Editor: Prof. Arafa Amer

- Professor of Radio,Television, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Editorial Secretaries:

Dr. Ibrahim Bassyouni: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mustafa Abdel-Hay: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Ahmed Abdo : Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Dr. Mohammed Kamel: Lecturer at Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Arabic Language Editors : Omar Ghonem, Gamal Abogabal, Faculty of Mass Communication, Al-Azhar University

Correspondences

- Al-Azhar University- Faculty of Mass Communication.
- Telephone Number: 0225108256
- Our website: http://jsb.journals.ekb.eg
- E-mail: mediajournal2020@azhar.edu.eg

Issue 68 October 2023 - part 2

Deposit - registration number at Darelkotob almasrya /6555

International Standard Book Number "Electronic Edition" 2682- 292X

International Standard Book Number «Paper Edition»9297- 1110

Rules of Publishing

Our Journal Publishes Researches, Studies, Book Reviews, Reports, and Translations according to these rules:

- Publication is subject to approval by two specialized referees.
- The Journal accepts only original work; it shouldn't be previously published before in a refereed scientific journal or a scientific conference.
- The length of submitted papers shouldn't be less than 5000 words and shouldn't exceed 10000 words. In the case of excess the researcher should pay the cost of publishing.
- Research Title whether main or major, shouldn't exceed 20 words.
- Submitted papers should be accompanied by two abstracts in Arabic and English. Abstract shouldn't exceed 250 words.
- Authors should provide our journal with 3 copies of their papers together with the computer diskette. The Name of the author and the title of his paper should be written on a separate page. Footnotes and references should be numbered and included in the end of the text.
- Manuscripts which are accepted for publication are not returned to authors. It is a condition of publication in the journal the authors assign copyrights to the journal. It is prohibited to republish any material included in the journal without prior written permission from the editor.
- Papers are published according to the priority of their acceptance.
- Manuscripts which are not accepted for publication are returned to authors.